العالم الى اين؟

55-54
HIWAR ALFIKR
حوار الفكر
2021 آذار

# تحويل الشرق الاوسط ...

# حوار الفكر

مجلة فصلية فكرية تصدر عن المعهد العراقي للحوار

**المشرف العام**
**الشيخ د. همام باقر حمودي**

**رئيس التحرير**
**عباس راضي العامري**

**نائب رئيس التحرير**
**د. علي عبد الامير ساجت**

**الهيأة الاستشارية**

معالي أ.د. صالح الحسناوي
أ. د. عامر حسن فياض
د. مظهر محمد صالح
د. يوسف محمد صادق
أ. د. صلاح الجابري
أ. د. عبد الجبار احمد
د. فرح ضياء
د. حيدر سعيد

**هيئة التحرير**

د. كمال محمد الخيلاني
د. علي طاهر الحمود
د. عادل بديوي
د. علي فارس حميد
د. كرار انور البديري
د. سهاد اسماعيل العزاوي
عباس عبود سالم
د. خالد عبد الاله عبد الستار
جمال ناصر الزيداوي

**الترجمة**
**قسم الترجمة في المعهد العراقي للحوار**

**الادارة والعلاقات**

حسن محسن حسن - عبد الله رشيد - مصطفى كريم الحيدري



.رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ١٠٦١
.معتمدة في نقابة الصحفيين العراقيين تحت الرقم ٤٥٦
.جميع الحقوق محفوظة
- لا يحق إعادة نشر المواد المنشورة في المجلة دون استئذان ادارتها
- لا يحق الاقتباس من المواد المنشورة في المجلة من غير ذكر المصدر
- الافكار الواردة في المجلة لا تعبر بالضرورة عن رأي المعهد او مجلة حوار الفكر



07905400123
Head@hewariraq.com
Hewarelfikr@gmail.com



النخبة والنخبة الشريرة! وشيء عن الدولة الهشة ..... 4
رئيس التحرير

الأقليات العراقية و إشكالية الهوية الوطنية.....8
هبة مجيد حميد سبوت

خارطة الطريق حوار المسار الثاني الأمريكي الأوربي العراقي.....26
د. كرار أنور البديري

دبلوماسية مراكز التفكير صناعة افكار وادارة صراع.....46
عباس راضي العامري

مواقع التواصل في العراق ودورها بالاستقطاب السياسي...64
د.مجاشع محمد علي

تحديات الانتخابات المقبلة.. التغيير وبناء المستقبل .....70
جواد العطار

آليات بناء السلام في العراق .....78
أ.م.د. ياسر علي ابراهيم

ما بين ثورة العشرين وانتفاضة شعبان ..... 92
فهد عبد الله

استقرار الشرق الاوسط يتطلب أكثر من إتفاقية مع إيران .. 98
ترجمة : فهد الصالح

الأزمة السورية من وجهة نظر أمريكية ..... 104
ترجمة المعهد العراقي للحوار

أصول اتفاقيات إبراهيم وتأثيرها وتطورها ..... 108
ترجمة: المعهد العراقي للحوار

سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط ..... 114
ترجمة: المعهد العراقي للحوار

عالم ما بعد أميركا The Post American World..... 120
فريد زكريا

«العالم إلى أين؟».. ..... 130
نعوم تشومسكي


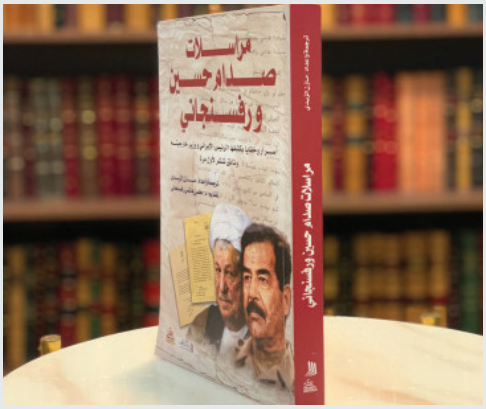



مراسلات صدام -رفسنجاني... 138

العصا الغليظة حدود القوة الناعمة حتمية القوة العسكرية... 144

"حتميّةُ الحرب"..... 154

# النخبة والنخبة الشريرة!
# وشيء عن الدولة
# الهشة

رئيس التحرير

كلما تحركت النخب العراقية باتجاه رسم مسارات لوضع بناءات الدولة على الطريق الصحيح ، انبرت «النخبة الشريرة» لتهديم هذه البناءات، و النخبة الشريرة هي المجموعة التي لا تؤمن بالنظام الدولي والامن الجماعي او نظام الدولة وسيطرتها على كامل اراضيها وسمائها ومياهها، وليس من مصلحتها ان تستقر الامور على اساس القانون لأنها خارج الاطارات القانونية في كل تصرفاتها.

والمؤسف ان «النخبة الشريرة» اصبحت كارتلات مالية ولوبيات ضخمة ومتجذرة ، تصنع القرار بل اصبح بعضها متخذا للقرار في كثير من بلدان المنطقة والعالم ومنها العراق، متحصنةً بتابوات مخيفة، وكتل مالية ضخمة وقوة غير مشرعنة.

«النخب البيضاء» صارت مشلولة وهي تحاول صناعة ستراتيجية للتحول من الدولة الهشة التي تتناهبها القوى الخارجة عن كل شيء واجهزة مخابرات دولية تستثمر في بيئة هشة ومنخورة داخلياً ، حتى بات جل ما يقلقها هو كيفية الحفاظ على ما تم تحقيقه الى الان ولو بشكله الهلامي غير الواضح. الا ان البدايات مفرحة وتشي بان تحولاً ايجابياً سيحدث ولو بعد حين.

## الحوار مع الاخر يتطلب انسجاماً داخليا

بادر العراق اكثر من مرة في تبني ملفات ادارة الصراع الاقليمي ليضمن بيئة امنية هادئة في جواره وما بعده؛ تضمن له بناءات سليمة وفرصة لاحداث تغييرات تنموية داخلية، الا ان التحديات التي تواجه هذا

المشروع كبيرة، تفقده بعض الاحيان فرصة المبادرة وتحرج الطرف العراقي باعتبار ان الوساطة لها اشتراطات اهمها ان يكون الوسيط مستقر داخلياً ويملك كامل التغلغل في اقليم دولته، وهذا ينعكس على سمعة العراق الدولية ، ويحتاج الى ان تفهم الاطراف المتنازعة او المتصارعة داخلياً الى تقديرات اوسع واكثر فهما لما يجب ان يكون عليه العراق والطريقة التي تؤدي الى ذلك.

## هل نستطيع تخطي مانع النخبة الشريرة ؟

تضمنت وثيقة «استراتيجية الامن القومي الامريكي في عام ٢٠٠٢ عبارة ( ان الدول الهشة تشكل تهديداً رئيساً اذ ان الولايات المتحدة ليست مهددة الان من قبل دول غازية بقدر ما هي مهددة من الدول الفاشلة)...
جميل جداً ان تفكر دولة مثل الولايات المتحدة او روسيا او الصين او الهند او المانيا بأمنها القومي وتتحرك على دوائر واسعة من اجل ضمان دائرة امنها الصغيرة قياساً بالنظام العالمي.. لكنّ الانصاف الاكاديمي يدعونا ان ننظر الى الموضوع من جهة اخرى وهي التهديدات التي توجهها الدول العظمى والنووية منها بشكل خاص الى هذه الدول ( الضعيفة/ الفاشلة/ الهشة)! الغريب ان الاعلام قد غيب مفردات في غاية من الاهمية عن صفحات مواقعه وبرامج التواصل الاجتماعي وشاشات تلفزيوناته واذاعاته، وفي مقدمة هذه المفردات المتاجرة بالمواد الكيمائية والسامة التي تصنف خطورتها بـ( العالية) وكذلك التنقيب عنها و طمرها واستخراج المواد الاولية النووية بطريقة مخالفة للمعايير الصحيحة التي تعتمدها المنظمات والمؤسسات المختصة، ومن دون توفير الحماية للافراد والدول التي تتأثر بشكل مباشر بها ، وفي مثال جلي وواضح تعرض العراق الى مشكلة بيئية واعراض صحية مخيفة منذ احتلاله من قبل الولايات المتحدة الامريكية والقوات المشاركة معها في ٢٠٠٣ الى الان بعد ثبوت طمر القوات الامريكية لمواد مشعة انعكست على الجنود الامريكان الذين عادوا الى بلادهم او المدنيين العراقيين على حد سواء.
اذاً نحن امام نخبة شريرة تسيطر على مقاليد دول كبيرة او عظمى، تعطي المبررات للقوى (الوطنية) او (العقدية) او (القومية) او حتى القوى العميلة لدول اخرى .. لتكون خارج السياقات لان لديها ذريعة الخروج على السياقات بحجة ( عقدية) او ( قومية) او ( مصلحة وطنية عليا).
ففي ظل غياب الدولة الصومالية وهشاشتها فان منطقة السواحل الصومالية اصبحت نقطة مهلكة ربما تنفجر باي لحظة فهناك توثيق قطعي بطمر دول اوربية نووية مخلفات في المياه الصومالية وكذلك نهر الكونغو اضف الى ان غياب الدولة الصومالية قد ساهم في ظهور وتزايد هجمات القرصنة التي تستنزف ملايين الدولارات بشكل

يومي بالاضافة الى تعريض ارواح البحارة الى الخطر.

## هل الدولة الهشة فرصة ام تهديد؟

الى وقت قريب كانت تعتبر الدولة الهشة في اوربا فرصة تتوسع من خلالها الامبراطوريات وتزيد من مواردها وقدراتها العسكرية والمالية على حد سواء، لكن تمدد هذه الصفة وسريانها من دولة الى اخرى وظهور فواعل غير (الدولة) يخشى ان تسيطر على قدرات عسكرية ومنها قدرات نووية جعل الامن الجماعي العالمي في خطر شديد مما يستدعي ان يعاد النظر بالتزاحم بين القوى العظمى والركون الى مساحة تعاون ولو بشكل مؤقت وجزئي لتجنيب العالم خطر الكوارث البيئية والامنية التي ستقع؛ ما ان تسيطر هذه المجموعات والفواعل على قدرات نووية او بالستية وهو الذي كان يخشى منه ايام وجود الانظمة الديكتاتورية مثل نظام صدام حسين في العراق او النظام في كوريا الشمالية او مجموعات مثل القاعدة وداعش وغيرها.

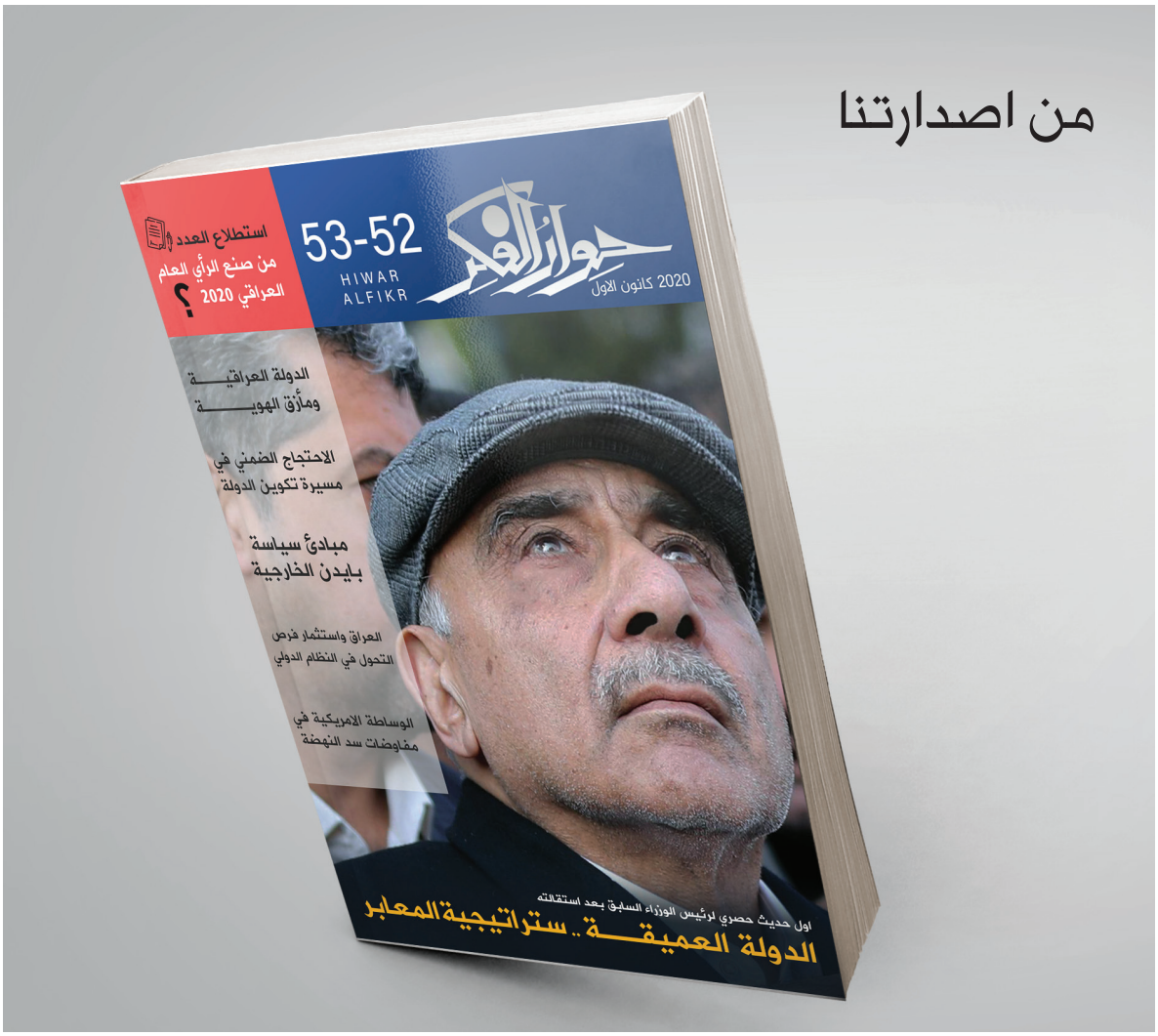

# الأقليات العراقية و إشكالية الهوية الوطنية

هبة مجيد حميد

hebamageed93@yahoo.com

## الإشكالية

أن الهوية الوطنية بوصفها مفهوماً سياسياً واجتماعياً وثقافياً ارتبط بمؤشرات متعددة تتعلق بمنظومة القوانين والتعليمات والاعراف والتقاليد والمواقف التي تأثرت بها الأقليات العراقية المتنوعة بدرجات مختلفة. وإن هذه الدراسة تبحث في ماهية هذه المؤشرات وكيفية تأثيرها على رؤية الأقليات العراقية لهويتهم الوطنية.

و تستبطن العلاقة بين جماعات الاغلبية و الأقليات على مفارقة و تناقض يكشف الواقع المعاش في عدد من المجتمعات، يصاغ نظرياً بمقولات تقرب من المسلمات، إذ يتمحور منظور جماعات الأغلبية و تصوراتها إزاء الهوية الوطنية غالباً بوصفها آليات لكسب الامتيازات الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية و تقاسمها، في حين يتمحور منظور جماعات الأقليات إزاء الهوية الوطنية غالباً بوصفها آليات لكسب الاعتراف قبل أي شيء آخر. ذلك التناقض وما يكتنفه من غموض يشمل جوهر إشكالية الدراسة الحالية التي تسعى إلى الغوص فيه وتعقبه لفحصة والتأكد من حدوثه أو عدم تحققه مع الجماعات العراقية.

فضلا عنما جرى التعرض إليه انفاً تستهدف الدراسة الحالية الاجابة عن التساؤلات الآتية: ما المؤشرات التي تحكم على الهوية الوطنية للأقليات بوصفها آلية لكسب الاعتراف؟ وما الآليات التي يقوم عليها ذلك التصور؟ وما أثر شعور الأقليات العراقية بالتمييز الاجتماعي والسياسي في تعايشهم مع باقي فئات المجتمع العراقي؟

و تهدف الورقة البحثية إلى الكشف عن مؤشرات الهوية الوطنية من منظور الأقليات العراقية, و التعرف على الأوضاع الاجتماعية و السياسية للأقليات العراقية من حيث الاعتراف , التمثيل , المشاركة السياسية و غيرها.

## الأقليات العراقية: الهوية والاعتراف

يتنوع المجتمع العراقي (دينيا،قوميا،لغويا) ومع ذلك فان هذا التنوع يتعرض إلى العديد من الانتهاكات منها عدم الاعتراف الذي تعاني منه الأقليات . على الرغم من اعتراف الدستور بحقوق الأقليات و تمثيلها على المستوى الحكومي و البرلماني ,إضافة إلى سياسات التلاعب بالهوية من قبل الجماعات الكبرى و عدها بعض الأقليات داخلة في اطار هوية كبرى عربية مسلمة (سنية،شيعية) أو كردية.

و يرى الأب أمير ججي الدومنيكي أن الهوية والمواطنة اليوم هي المنقذ الوحيد للمستقبل والضامن الوحيد لمستقبل الأقليات في العراق و ذلك لأهمية القول اليوم نحن كأقليات أو كمكونات صغيرةنحن ما لأزم المكونات الكبيرة تتصدق علينا و كأننا في حمايتها فنحن لسنا بحاجة لحمايتها فالحامي هو مبدا المواطنة فاليوم اذا تحققت المواطنة فعلاً و اذا الحكومة حكومة ضامنة أن تحقق ذلك على أساس المساواة في الحقوق و الواجبات في هذه الحالة نحن لا نحتاج إلى أن يتصدق علينا لا (عربي سني أو عربي شيعي) ، فالقانون هو الذي يحمي الأقليات و الاغلبيات. [١]

و في الجانب الدستوري لحقوق الأقليات في العراق ينص الدستور الحالي على العديد من الحقوق السياسية و الاجتماعية و الثقافية والاقتصادية , بدء من المادة رقم (14) التي تنص على أن ( العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي) [٢] ، و بذلك فان هذه المادة تؤكد على الحق في المساواة و عدم التمييز ، لكنهافي الوقت نفسه أغفلت اللغة على الرغم من انها احد الأسس المهمة في التمييز.

و في المادة (16) ينص الدستور على أهمية (تكافؤ الفرص لأنها حق مكفول لجميع العراقيين , و تكفل الدولة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق ذلك. [٣] و ذلك لمنع التمييز فيما بين الكيانات السياسية, و تكتل الفرص لدى مجموعة من دون الأخرى, وكذلك تجنب التمييز العنصري.

أما المادة (41) – التي تنص إلى أن (العراقيون احرارٌ في الالتزام بأحوالهم الشخصية , حسب دياناتهم أو مذاهبهم أو معتقداتهم أو اختياراتهم , و ينظم ذلك بقانون ).[٤]

أما في مجال تمثيل الأقليات في الحكومة و المجالات المنتخبة تشير المادة رقم (49)أولاً –

(يتكون مجلس النواب من عدد من الاعضاء بنسبة مقعد واحد لكل مائة ألف نسمة من نفوس العراق يمثلون الشعب العراقي بأكمله يتم انتخابهم بطريق الاقتراع العام السري المباشر,و يراعي تمثيل سائر مكونات الشعب فيه). [٥]بذلك ينبغي على التشريعات التنفيذية ذات الصلة أن تعكس كيفية تحقيق التمثيل العادل لمكونات الشعب العراقي في مجلس النواب.

وعلى الرغم من المواد الدستورية المشجعة على الاعتراف بحق الأقليات في المشاركة والتمثيل السياسي الا ان هناك مواد أخرى قد تبدو مناقضة لهذا الهدف.

فعلى سبيل المثال تنص المادة رقم (2) – أولا – الاسلام دين الدولة الرسمي , و هو مصدر أساس للتشريع : أ– لا يجوز سن قانون يتعارض مع ثوابت إحكام الإسلام.

ب – لا يجوز سن قانون يتعارض مع مبادئ الديمقراطية.

ج– لا يجوز سن قانون يتعارض مع الحقوق و الحريات الأساسية الواردة في هذا الدستور.[٦] بهذه المادة رقم (2) أولا من الدستور تم اقرار إلى أن الاسلام هو دين الدولة الرسمي , و رغم من أن الاسلام هو دين الأغلبية و كذلك رغم من أن مبادئ الشريعة الاسلامية متمثلة في الكثير من القوانين الخاصة بالدولة , و لا يمكن التقليل من دور و أهمية الاسلام , الا اننا يجب أن لا ننسى أن المجتمع العراقي هو مجتمع تعددي وفيه مكونات متنوعة لها تاريخ مشترك و علاقات اجتماعية تربط فيما بينهم . فكان من الواجب على الدستور أن يعكس مبادئ مشتركة بين المكونات (أقليات و أغلبيات).

وفيما يلي توضيح للأقليات العراقية و ما عانت في مجال الهوية والاعتراف ضمن المواد الدستورية التي صدرت بحقها بشكل مفصل :

التركمان عانى التركمان في العراق العديد من صور الاضطهاد و الانتهاك من قبل النظام السابق , فقد تعرضت الهوية التركمانية للتهديد إثر سياسة التعريب في المدارس , و تغيير الأسماء و الألقاب والقومية من التركمانية إلى العربية.

وتعرضوا إلى عدد من الانتهاكات منها

1– سياسة التعريب و التهجير : تمثلت في اجبار التركمان على تغيير هويتهم القومية ولاسيما بعد توقيع اتفاقية 11 آذار 1972 الشهيرة بين الرئيس السابق صدام حسين و الحزب الديمقراطي الكردستاني, لمنح الاكراد الحكم الذاتي , بدأ نظامه في تنفيذ خطة متطرفة لتعريب كركوك وتهجير العوائل التركمانية و الكردية منها, حيث مارس النظام سياسة التعريب بشكل عنصري تجاه المناطق التركمانية عامة و كركوك خاصة. و أصدر مجلس قيادة الثورة قراراً خطيراً يقضي – بتهجير التركمان إلى المحافظات الجنوبية الثلاث (العمارة ،السماوة ،الكوت) والعمل على تشجيع العرب للزواج من التركمانيات كجزء من سياسة التعريب,

وقام بحملات ترحيل العوائل التركمانية في طوز خورماتو و تازة خورماتو , و داقوق , و كركوك , وحمزة لي , و إمام زين العابدين و قرية قاضي كوي (القاضية) في الموصل.

2- قصف و هدم القرى التركمانية : ضمن سياسة التعريب و التهجير لكل تركماني قام النظام بهدم القرى التركمانية مثل : قرية بشير , و حمزلي , ويايجي.

3- التغير الاداري و السكاني للمناطق التركمانية : حيث عمل على تفكيك الوحدات الادارية للأقضية والنواحي المرتبطة بالمناطق التركمانية وخاصة كركوك , في سبيل تفتيت المجتمع التركماني و قطع الصلة بين أبنائه وتماسكهم , لذلك عمدة النظام إلى فك الارتباط بين قضاء طوزخورماتو من كركوك و ربطه إدارياً بمحافظة صلاح الدين , على أن يكون مركزه قضاء تكريت , و ذلك بموجب المرسوم الجمهوري رقم 41 الصادر بتاريخ 29 / 1 / 1976 . 4- أحكام السجن و الاعدام بحق التركمان : أقدم النظام المباد خلال العامين (1970 – 1973 ) على تنفيذ العديد من أحكام الإعدام , و ذلك عندما اكتشفت الأجهزة الأمنيةمحاولاتتأسيس حزب سياسي تركماني تحت غطاء نادي الإخاء التركماني في بغداد , و أعدم (26) شاباً منهم . و السبب الآخر هو حساسية الحكومات السابقة و معاملتها لهم كطابور خامس لتركيا ,بحيث أصبحوا موضع الشك الدائم حتى باتت تلاحقهم هذه التهمة في حلهم و ترحالهم.[٧]

الشبك بدأت معاناة الشبك منذ العهد الملكي إثر تعرضهم للاضطهاد الطائفي بسبب انتماء اغلبيتهم إلى المذهب الجعفري فقد كانوا يتهمون بالروافض بسبب سكناهم في منطقة أغلبيتها سنيةالا أن التعصب المذهبي أخذ يضمحل في منتصف القرن الماضي نتيجة التفاعل التجاري والاقتصادي. أما بعد استلام النظام السابق للحكم عام (1968) تعرض الشبك إلى اضطهاد لم يسبق له نظير خاصة خلال الحرب العراقية الإيرانية و أتهم عدد كبير منهم بولائهم لإيران زوراً و بهتاناً , و أعدم آخرون , لانتمائهم لحزب الدعوة الإسلامية و منع الكثيرون من أبناء الشبك من إكمال دراساتهم أو تعيينهم في المناصب المهمة. [٨] أما اليوم فقد شكلمجموعة من المثقفين و الناشطين المدنيين و عدد من الشيوخ و ابناء العشائر المنادين بالحقوق الثقافيةالسياسية و الهوية القومية للشبك تنظيماً سياسيا باسم تجمع الشبك الديمقراطي و الذي تأسس في 20/ أيار / 2005 و براسة الامين العام حنين قدو و هو ايضا رئيس مجلس الأقليات العراقية و شارك في الانتخابات المحلية و النيابية و الذي عمل طوال سنين عديدة على ترسيخ هوية الشبك و الدفا ع عنه و المطالبة بالحقوق و المساواة و استطا ع أن يوصل اسم الشبك إلى المحافل الدولية.[٩]

الكرد الفيليون أضطر الفيليون كغيرهم من الأقليات الاخرى في مدة حكم البعث إلى تغير هويتهم الأصلية , أو التخفي وراء هوية

مفبركة , و ذلك بتغير انسابهم العشائرية واستبدالها بالقاب عشائرية عربية بعد اضطهادهم سياسيا بسبب انتمائهم القومي و المذهبي.

وبعد كل هذا التغير لا زال الفيليون يتعرضون لتمييز مركب لأسباب إثنية – قومية من جهة و مذهبية دينية من جهة أخرى . فبوصفهم أكرادا كانوا يشكلون أقوى اقلية اثنية في البلاد , لكن بسبب مذهبهم وجدوا أنفسهم أقلية وسط المجتمع الكردي كما عاملتهم الحكومات العراقية المتعاقبة في مسألة الانتماء بصورة مختلفة عن أكراد كردستان الذين عوملوا بوصفهم عراقيين , و عليه لم يهجروا إلى الخارجبل خضعوا لتهجير تعريبي محدود وليس لتهجير إقصائي , و لم تسقط عنهم الجنسية العراقية , كما تعرض لذلك الفيليون.

و كشيعة كانوا ينتمون فعلا إلى اقلية مذهبية ولكن في الواقع تعاطت الحكومات الشيعية المتعاقبة منذ 2003 , مع هؤلاء وكأنهم أقلية على الصعيد السياسي و الاجتماعي , فهم مختلفون عن الاغلبية الشيعية العربية على الصعيد القومي. فبذلك إنها محنة هوية مركبة , فهم كرد و شيعة وليسوا كذلك في الوقت نفسه وبالتالي فالفيليون تعرضوا إلى تمييز مركب يعادل هويتهم المركبة , تمييز اجتماعي من اكراد كردستان و من الاغلبية الشيعية , و تمييز سياسي من الحكومات التي عاملتهم كأجانب ( تبعية ايرانية ). وايضا فان الفيليون لا يزالون يواجهون صعوبات إدارية في إنجاز معاملاتهم المسقط عنهم الجنسية العراقية , وكذلك صعوبات في تزويدهم بالوثائق الرسمية المطلوبة بشروط تعجيزية , لذلك يطالبون بتخفيف وطأة هذه الصعوبات , والغاء نظام شهادة الجنسية والغاء الاجراءات الصادرة عن وزارة الداخلية بشأن منح الجنسية للكرد الفيليين بشروط معقدة مثل محل الولادة و أصل الانتماء العشائري و إفادة ثلاثة شهود و صورة القيد للعام 1957.[١٠] وايضا فإن مأساة الفيليين تكمن في المفارقة بين قدم توطنهم في العراق, وبين عدم كسبهم لمواطنته في الحسابات الرسمية للدولة فحتى إذا قدر لأحدهم كسب الجنسية العراقية فيدون فيها ما يميزه عن المواطنين الاخرين و بشكل مجحف , فمثلا يذكر أحد الكتاب الفيليين انه مولود في بغداد عام 1945 , ولكن كتب في شهادة جنسيته أن تبعيتهقبل صدور قانون الجنسية العراقية هي التبعية الايرانية , اي انه كان ايرانياً قبل صدور هذا القانون , علما ان القانون صدر في 1921 و انه ولد بعده ب24 عام فيا ترى كيف تكون للإنسان تبعية لأية دولة قبل أن يولد ؟.[١١]

الايزيدية اعترف الدستور العراقي بالايزيدية كدين وذكره في دستور 2005 ضمن الأقليات الدينية ضمن المادة (2/2) , واقر تمثيلهم ضمن ديوان الاوقاف المسيحية والاديان الاخرى , و شمولهم بنظام الكوتا في البرلمان , و تم لأول مرة تعين وزير ايزيدي

لوزارة المجتمع المدني.[١٢] و عانت الإيزيدية بدء من النظام السابق شتى أنواع التمييز والتفرقة العنصرية و القمع و الاضطهاد والإبادة , بسبب انتمائهم القومي في كونهم كوردا , و بسبب انتمائهم الديني في كونهم إيزيدية. كما كان النظام يفرض عليهم التزامات وواجبات من دون أن يكون لهم حقوق , فقد حُرموا من حقوقهم القومية والدينية و الثقافية والسياسية . و كذلك من الانتهاكات التي تعرض لها الإيزيدية ومنها التهجير القسري و تقييد حرية التعبير عن الدين والمعتقد و تدمير القرى الإيزيدية و سياسة التعريب و إضافة إلى حملات الانفال والإبادة و مصادرة أملاكهم وحرمانهم من العمل و التعليم .[١٣]

اما هوية الايزيديين فهي لا تزال محل جدل فكرياً و سياسياً و يشير الباحث في شؤون الأقليات العراقية سعد سلوم لخمس تيارات للهوية الايزيدية المعاصرة وهي : اولاً : تيار الهوية الكردية الذي يرى أن الايزيديين هم أكراد أصلا و ذلك وفق خطاب كردي رسمي للسيد مسعود برزاني رئيس اقليم كردستان العراق اكد فيه عدم الرضوخ لارادة أي احد في فرض أي هوية على الايزديين , مشدداً على انهم اكراد اصلاً. ثانيا : تيار الهوية العربية اذ يرى اصحاب هذا التيارات الايزيديين عرب أمويون قام بتأسيسه الامير (بايزيد الاموي) وحالياً يسعى أمير الطائفة المنادي بعروبة الايزيديين (انور معاوية) إلى الدفاع عن الهوية العربية للطائفة ,و يعتقد اصحاب هذا التيار انه من الخطأ الحكم على هوية الطائفة الايزيدية من خلال اللغة وحدها , بل يتوجب الأخذ بنظر الاعتبار الشروط الأخرى , وهي التاريخ وطبيعة المكان وكذلك طبيعة الميراث والتقاليد.

ثالثا: تيار القومية الايزيدية , وهم دعاة الهوية المستقلة و من ابرز ممثلي هذا التيار أمين فرحان جيجو رئيس حركة الايزيدية من اجل الاصلاح و التقدم. و يتمثل هذا التيار بالدعوة لتمثيل سياسي مستقل للأيزيديين والاعتراف بهم كقومية رابعة في العراقإلى جانب عن العرب و الاكراد و التركمان.

رابعا: تيار خصوصية ايزيدية (الهوية الدينية قبل الهوية القومية) يؤكد هذا التيار على الحد الادنى من الهوية المستقلة بالإشارة إلى (خصوصية يزيدية) فكان توفيقا بين تيار ينادي بكردية الايزيديين ,وتيار ينادي بهوية مستقلة لهم ويمثل التيار نزوعا ليبراليا وسطيا , اراد للايزيدية الاستقرار على حل وسط .

خامسا : تيار الهوية المدنية (دعاة المواطنة) انساق هذا التيار إلى العمل الميداني من اجل تحديث المجتمع الايزيدي و نشر الافكار الاصلاحية . فالهوية الكبرى برأي هذا التيار قومية كانت ام دينية ليست هي الامر المهم في عالم يعد فيه الفرد هو حامل الحقوق الاساسية , فان الفيصل في اثبات هذه الهوية و تأكيدها , هو توافر حرية الدين و المعتقد التي تجعل من الفرد مطمئنا لممارسة شعائر الدينية من دون خوف من

الاخر.[١٤]

و تأكيداً على ذلك يرى اصحاب التيار الرابع أن الهوية الايزيدية اصبحت تحمل هوية الديانة الايزيدية بحكم الوراثة كوسيلة للانتماء إلى المجموعة لاستمرارية الاشتراك في مزاولة العادات والتقاليد التي مضى على بعضها الدهر.

وأما العقيدة فتوارثناها على ماهيتها لكن المفهوم الجديد هو أن عدم التدين لا يرادف عدم الايمان فالايزيدي اصبح ينتمي إلى اي حزب سياسي دون الرجوع إلى المراجعة الدينية , فالانتماء السياسي هوية ثقافية و الثانية دينية , لذا فان مجموعة كبيرة من ايزيدي المهجر هم ايزيديون تقليديون (بالوراثة) يؤمنون بمبادئ و اعراف الايزيدياتي أقل مما هم تربوا عليها.[١٥]

وضمن التيار الثالث يرى الايزيديون ان من حقهم أن يكون لديهم هوية قومية فالقومية الايزيدية تمتلك ارثا حضاريا وتراثا يتجددان و يعاصران كل واقع قائم و أن من حق الشعب الايزيدي ان يتفاعل مع هذه المداميك التاريخية التي تنضوي تحت لواء القومية الايزيدية والتي بدورها ستحرز الطبيعة الانسانية والرفاهية والموضوعية في الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية و الفكرية والدينية والثقافية للمجتمع الايزيدي.[١٦]

وضمن التيار الخامس يرى خليل الجندي أن الهوية هي تراكم هائل من القيم والعادات و المشاعر و العقائد الروحية عبر الأف السنين تنشأ مع الانسان الفرد منذ ولادته الى حين مماته , فالهوية متحركة وليست ثابتة و هي تتصل بالشعور اكثر من اتصالها باي شي اخر , و يمكن للفرد أن يحمل أكثر من هوية في آن واحد, فالايزيدية ليست بحاجة إلى البحث عن هوية قومية لها , إنها على طول تاريخها التي تعرضت فيها إلى ابادات كالتي رأيناها في في آب/ 2014, لم تتعرض لها بسبب هويتها القومية بل بسبب هويتها الدينية العقائدية , بدليل أن بعض ( أبطال و قادة ) جيوش حملات الابادة الايزيديين في القرن التاسع عشر وقبلها كانوا أمراء كورد , و الذين أصدروا الفتاوي كانوا من مشايخ الكورد فضلا في احيان اخرى كان هؤلاء أدوات تنفيذية بيد أخوانهم في الدين من الترك والعرب والفرس لابادة أتباع الديانات الاخرى من ايزيديين ومسيحيين (كالأرمن و الأشورين).[١٧]

وضمن ذات التوجهيرى ممثل الكوتا الايزيدية في مجلس النواب العراقي الشيخ الحجي كندور إلى أن الايزيديون في البرلمان العراقي يطالبون بحركة اصلاح و تقدم إلى الوحدةلان هذا الشيء الوحيد الذي يؤكد على عراق موحد في مكوناته . وأكد على ضرورةترك الهوية الفرعية و التركيز على الهوية الوطنية لأنها الهوية الاساس , و قبل كل شيء نحن عراقيون . و يأمل إلى أن مستقبل الأقليات يتجه نحو الأفضل من خلال عمل مجلس النواب العراقي ومن خلال عمل الكتل الوطنية التي تسعى إلى وحدة

العراق , رغم وجود المعارضة و وجود بعض الافكار لتقسيم العراق أو القيام بالاستفتاء. و يرفض كندور الحجي تسمية الأقليات بهذه التسمية و يعدها انتقاص إذ يفضل تسمية المكون و يقول « للأسف نحن في زمن كنا الاكثرية و لكن نتيجة ما تعرضنا له من اباداتو يقد عددها بـ (74) ابادة « ويضيف « أن كلمة الأقلية في الايزيدية تعني (ناقص) و يراها غير مناسبة مطلقاً «, و أما ما يتعلق بالتمييز الذي تعرض له الايزيديين أكدالحجي كندور « أن هذا التمييز منتشر في كل دوائر الدولة و خاصة على اساس الهوية و أكد على ضرورة تدخل مجلس النواب في هذه القضية و العمل على وضع قانون يمنع التمييز فيما بين المكونات العراقية , و أن يخصص عدد مقاعد اكثر لابناء الايزيديين لان عددهم 2 فقط في حين أن الايزيديين يقدر عددهم 7500. وأكد بعدم وجود سفير يزيدي رغم أن لدى الايزيدية من النخبة وأصحاب الكفاءات .. فالعمل على تهميش دورهم في المجتمع غبن و اجحاف بحق المكون الايزيدي « .[١٨]

بذلك فان الايزيديين تحت تقاطعات (دينية – قومية – سياسية ), فهم و أن كانوا قوميا اكراد إلى انهم يمتلكون حراكا يمثل ( هوية مستقلة) على أسس الديانة و التي تميزهم عن معظم الاكراد الذين يعتنقون الديانة الاسلامية.

الصابئة المندائيين على الرغم من تطرق الدستور العراقي الصادر بعد العام 2003 إلى ذكر حقوق الأقليات الدينية , إلى أن هذا لم يكن يظهر إلى حيز التطبيق , ففي المادة رقم (50) من قانون انتخاب مجالس المحافظات و الاقضية و النواحي الصادر بتاريخ 8/ 10/ 2008 تم منح عدد من مقاعد مجلس المحافظة إلى الأقليات الدينية , و لكن بعد ثلاثة اشهر من صدور القانون المذكور ليحرم الصابئة المندائيين من حق الترشيح العام في المحافظات الأخرى اسوة بالمسيحيين , و حصر ترشيحهم في محافظة بغداد فقط بالرغم من وجودهم في ثلاث محافظات (ذي قار , ميسان , البصرة ).[١٩] فالتمثيل السياسي للمندائيين يواجه تحديات تتمثل بقلة العدد , و عدم دخولهم بصفة رسمية في أي من التحالفات أو الاحزاب السياسية . لذلك لم يحصلوا على أي تمثيل في مجلس النواب في دورته الأولى 2006 – 2010 و جاء نظام الكوتا ليقدم حلا , فحصلوا على مقعد واحد في كل مجلس من مجلس محافظة بغداد لدورته الثانية 2008 – 2012 و مقعد في مجلس النواب لدورته الثانية 2010 – 2014.[٢٠]

و يضيف عضو مجلس المحافظة المندائي رعد جبار صالح أن « نظام الكوتا ما هو الا لسد فراغ أو شاغل قانوني ليس الا , فما قيمة مقعد اعطيت للايزيديين أو المندائيين على سبيل المثال فيما بين 350 مقعد في مجلس النواب ,( صوت بين 350 صوت ) فهنا أصبحت الكوتا مجرد مقعد أو شكل . فالكوتا ليس لها تأثير في ظل وجود هذه

المحاصصة و الاحزاب فقد اعطوها المقعد و لكن لم يعطوها مقومات النجاح « .[٢١]
المسيحيونفي مجال الشأن القانوني ولاسيما بعد عام 2003 , وضع مجلس الحكم العراقي قانون سمي بـ ( قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية ) وجاء في المادة (53) من القانون , « يضمن هذا القانون الحقوق الادارية و الثقافية والسياسية للتركمان والكلدواشوريين والمواطنين الاخرين كافة «وفي هذه المادة أول اعتراف رسمي بالهوية الاثنية للمسيحيين العراقيين الذين اسماهم الدستور بشكل مركب الكلدو أشوريين ليؤكد أن الكلدان و الاشوريين والسريان ينتمون إلى أصل واحد.[٢٢] و كذلك فان للمسيحيين تمثيل في ديوان أوقاف المسيحيين والايزيديين والصابئة المندائيين كما أن مشاركتهم السياسية تصل إلى مستوى وزاري والمسيحيون يدخلون ضمن نظام الكوتا الذي منحهم مقاعد ضمن البرلمان الاتحادي . و من رؤساء طوائفهم مار لويس روفائيل بطريركا للكلدان أما الاشوريين فتمثلهم الحركة الديمقراطية الاشورية ( زوعا ) التي يراسها يونادم كنا أما الارثذوكس فيمثلهم المطران عمانوئيل دباغيان.[٢٣] إضافة إلى أن بالرغم من تنوع أو تعدد الوجود المسيحي في العراق إلى أن هنالك جدل و نزاع حول الهوية المسيحية , وذلك ناتج عن تقديم الهوية للمسيحيون من خلال اطلاق تسمية « الكلدو اشوري السرياني « على المسيحيينو على اختلافاتهم الاثنية و المذهبية.[٢٤] وبذلكشكل مسيحيو العراق بمختلف طوائفهم أو فرقهم منذ القدم وحتى الآن مكونا أساسيا من مكونات الشعب العراقي و هم من سكان العراق القدامى , و كانوا في العهد العثمانييعملون بالزراعة و تربية الماشية والحياكة والنسيجٍ ولا سيما في المناطق الشمالية كذلك مارسواً أعمال الحدادة والنجارة والصياغة و تقلدوا وظائف الترجمة لدى القنصليات الأجنبية في العراق.[٢٥]
و يوضح مدير منظمة لأرساً بسام العلوجي الذي هو من الأقلية المسيحية يقول « أنا كمسيحي , على الرغم من أن هنالك اعتراف كامل في ديانتي بالدستور العراقي , لكن لم احصل على حقوقي كاملة أو بالأحرى لم تطبق القوانين بالشكل العادل و مثال ذلك ما تعرض له المسيحيون من تهجير نتيجة الظروف التي مرواً فيها , و لم تنفذ اي خطط لعودتهم . و هذا ما دفع الكثير من ابناء المسيحيين إلى القول ( أن هذا البلد لا يحميني و لا يوفر لي حقوقي كاملة فلماذا اعيش فيه). و يذكر ايضاّ إلى أن الاقلية المسيحية رغم كل ما تعاني فهي افضل من الأقليات الاخرى التي غير معترف بها في الدستور العراقي و لا في البطاقة الوطنية , مثال ذلك ( الزرادشتية , البهائية ) حيث لا يشعرون بوجودهم و لا بالحماية و يؤكد إلى أن مسالة رؤيتهم للهوية الوطنية هي متعلقة بالحقوق و الاعتراف بالوجود . فمتى ما وفر لي بلدي حقوقي كاملة , متى ما

احسست باني مواطن من الدرجة الأولى و ليس مواطن من الدرجة الثانية أو الخامسة , في ذلك الحين ارى أن بلدي و هويتي احسن بلد و هوية « .[٢٦]

## الجانب الميداني

### منهجية الدراسة

إن طبيعة الموضوع الذي تتناول هذه الدراسة , تدعونا إلى اختيار (المسح الاجتماعي) منهجا رئيسا فيها . كما تم اعتماد أداة استمارة الاستبيان لاجل هذا الغرض. كما تم اختيار عينة الدراسة عن طريق اتباع العينة العمدية ( القصدية ) وبطريقة عينة كرة الثلج في توزيع الاستمارات على افراد الأقليات العراقية المعنية بالدراسة وهم الأقليات القومية (التركمان , الشبك , الكرد الفيليون) في كل من محافظة (بغداد, نينوى , اربيل , كركوك) و الأقليات الدينية ( المسيحيون , الصابئة , الايزيديون) في كل من محافظة (بغداد , البصرة , العمارة , الناصرية ).

و يحدد سبب اختيار العينة بالطريقة العمدية إلى عدم توفر النسب الاحصائية للجماعات وفقاً للمحافظات لا سيما بعد تحركها جغرافياً بفعل النزوح بعد عام 2014 , لان العينة لم تكن تتواجد و بشكل عشوائي في المحافظات العراقية المختلفة .

نتائج الدراسة

–العمر :

جدول رقم (1) يوضح الفئات العمرية لوحدات عينة الدراسة

| المكون | | الأقليات القومية | | | الأقليات الدينية | | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الفئات العمرية | | التركمان | الشبك | الكرد الفيليون | مسيحيون | صابئة مندائيون | ايزيديون | التكرار | النسبة |
| 27 - 18 | | 13 | 15 | 6 | 6 | 15 | 11 | 66 | ٪22 |
| 37 - 28 | | 10 | 16 | 10 | 11 | 19 | 11 | 77 | ٪25,6 |
| 47 - 38 | | 8 | 7 | 18 | 7 | 9 | 12 | 61 | ٪20,3 |
| 57 - 48 | | 5 | 8 | 11 | 14 | 6 | 11 | 55 | ٪18,3 |
| 67 - 58 | | 10 | 4 | 3 | 11 | 1 | 4 | 33 | ٪11 |
| 77 - 68 | | 3 | 0 | 2 | 1 | 0 | 1 | 7 | ٪2,3 |
| 88 - 78 | | 1 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 1 | ٪0,3 |
| المجموع | التكرار | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 300 | |
| | النسبة | ٪16,7 | ٪16,7 | ٪16,7 | ٪16,7 | ٪16,7 | ٪16,7 | | ٪100 |

تشـير بيانـات الجـدول رقـم (1) إلـى الفئـات العمريـة لوحـدات عينـة الدراسـة , إذ توزعـت الفئـات العمريـة لعينـة الدراسـة الحاليـة علـى ( سـبع ) فئـات عمريـة , بـدءاً بالفئـة العمريـة ( 18 – 27 ) سـنة , و انتهـاءً بالفئـة العمريـة ( 78 – 88 ) . جـاء الفـارق بـين فئـة و أخـرى ( طـول الفئة ) بواقع عشـر سـنوات , فـي حـين مثـل عـرض الفئـة تسـع سـنوات , و كمـا موضـح فـي الجـدول أعلاه .

## -المستوى التعليمي :

جـدول رقـم (2) يوضـح المسـتوى التعليمـي لوحـدات عينـة الدراسـة

| المكون | | الأقليات القومية | | | الأقليات الدينية | | | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المستوى التعليمي | | التركمان | الشبك | الكرد الفيليون | مسيحيون | صابئة مندائيون | ايزيديون | | التكرار | النسبة |
| امي | | 1 | 0 | 3 | 0 | 0 | 1 | | 5 | ٪1,6 |
| يقرأ و يكتب - ابتدائية | | 1 | 12 | 6 | 3 | 1 | 7 | | 30 | ٪10 |
| متوسطة - اعدادية | | 7 | 9 | 12 | 18 | 16 | 19 | | 81 | ٪27 |
| دبلوم - بكالوريوس | | 31 | 24 | 29 | 28 | 32 | 23 | | 167 | ٪55,6 |
| دراسات عليا ماجستير - دكتوراه | | 10 | 5 | 0 | 1 | 1 | 0 | | 17 | ٪5,6 |
| المجموع | التكرار | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | | 300 | |
| | النسبة | ٪16,7 | ٪16,7 | ٪16,7 | ٪16,7 | ٪16,7 | ٪16,7 | | | ٪100 |

تشير بيانات الجدول رقم (2) إلى المستوى التعليمي لوحدات عينة الدراسة . و كما موضح في الجدول اعلاه أن مجموع المبحوثين الحاصلين على شهادتي الدبلوم أو البكالوريوس في المرتبة الأولى بواقع (167) مبحوثاً و بنسبة (55,6٪) من مجموع وحدات العينة المدروسة , جاء أصحاب شهادتي المتوسطة و الإعدادية في المرتبة الثانية بواقع (81) مبحوثاً و بنسبة (27٪) من مجموع وحدات العينة المدروسة , أما أصحاب شهادة الابتدائية و الذين يقرأون و يكتبون فقد شكلوا (30) مبحوثاً و بنسبة (10٪) من مجموع وحدات العينة المدروسة , ليأتوا في المرتبة الثالثة ضمن الجدول المذكور آنفا . أما اصحاب الشهادات العليا ( ماجستير , دكتوراه ) فنالوا المرتبة الرابعة ضمن تصنيف المستوى العلمي لمجموعة وحدات العينة المدروسة بواقع (17) مبحوثاً و بنسبة (5,6٪) من المبحوثين . في حين كان الأميون العدد الأقل ضمن مجموع وحدات العينة المدروسة بنحو (5) مبحوثاً و بنسبة (1,6٪) من المبحوثين ضمن مجموع وحدات العينة المدروسة.

التعريف بالهوية:

جدول رقم (3) يوضح الأولوية الأولى للهوية التي تُشعر المبحوث بالراحة و بحسب المكونات الاجتماعية

| المكون | | الأقليات القومية | | | الأقليات الدينية | | | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| خيارات الهوية | | التركمان | الشبك | الكرد الفيليون | مسيحيون | صابئة مندائيون | ايزيديون | التكرار | النسبة |
| مدينتي / محافظتي | | 15 | 9 | 12 | 13 | 11 | 15 | 75 | ٪25 |
| عشيرتي / قبيلتي | | 2 | 2 | 8 | 1 | 0 | 0 | 13 | ٪4,3 |
| قوميتي ( تركماني , شبكي , كردي فيلي) | | 10 | 10 | 7 | 2 | 0 | 2 | 31 | ٪10,3 |
| ديني ( مسيحي , صابئي مندائي , إيزيدي ) | | 0 | 1 | 0 | 2 | 2 | 10 | 15 | ٪5 |
| تحصيلي الدراسي / خبراتي العلمية | | 2 | 1 | 0 | 1 | 1 | 4 | 9 | ٪3 |
| وظيفتي / مهنتي | | 1 | 0 | 1 | 2 | 0 | 3 | 7 | ٪2,3 |
| عراقي | | 20 | 27 | 22 | 29 | 36 | 16 | 150 | ٪50 |
| أخرى | | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| أخرى | التكرار | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 300 | |
| | النسبة | ٪1 | ٪16,7 | ٪16,7 | ٪16,7 | ٪16,7 | ٪16,7 | | ٪100 |

من أجل التعرف على توجهات المبحوثين لهويتهم المفضلة , تضمنت استمارة الاستبيان سؤالاً بهذا الخصوص , في حين تُرك المستجيبون ليختاروا خيارين من حقولها , بعد تصنيف إجابتهم لـــــ( أولوية أولى ) و ( أولوية ثانية ) تبين بيانات الجدول رقم (3) إلى نتائج إجابات المبحوثين لأولويتهم الأولى أن (150) مبحوثاً مثلوا نسبة (50٪) من مجموع وحدات العينة يعتبرون عراقي هي الهوية الأولى التي يشعرون من خلالها بولائهم و انتمائهم إلى وطنهم و إلى وجودهم بأنهم احد المكونات الأصيلة في المجتمع التي لها حقوق و عليها واجبات تجاه هذا البلد . و فضلوا بذلك الهوية المشتركة ( العراقية ) التي تربطهم بباقي مكونات المجتمع , و ذلك دليل على اعتزازهم بتنوع مجتمعهم و وحدته أي على ( المواطنة الحاضنة للتنوع ).

جدول رقم (4) يوضح مدى مشاركة المبحوثين في النشاطات و التجمعات مع الأغلبية

| المكون | | الأقليات القومية | | | الأقليات الدينية | | | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الخيارات | | التركمان | الشبك | الكرد الفيليون | مسيحيون | صابئة مندائيون | ايزيديون | التكرار | النسبة |
| نعم | | 27 | 32 | 32 | 28 | 31 | 26 | 176 | ٪58,7 |
| لا | | 2 | 5 | 7 | 4 | 13 | 5 | 36 | ٪12 |
| احياناً | | 21 | 13 | 11 | 18 | 6 | 19 | 88 | ٪29,3 |
| المجموع | التكرار | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 300 | |
| | النسبة | ٪16,7 | ٪16,7 | ٪16,7 | ٪16,7 | ٪16,7 | ٪16,7 | | ٪100 |

تشير بيانات الجدول رقم (4) إلى أن عدد المبحوثين الذين اجابوا ( بنعم ) أي انهم يشاركون في النشاطات و التجمعات التي يوجد فيها افراد من الأغلبية و هم فيالمرتبة الأولى بواقع (176) مبحوثاً و بنسبة (58,7٪) . و تليها الذين أجابوا ب احياناً نشارك في النشاطات و التجمعات التي يوجد فيها أفراد من الأغلبية و هم في المرتبة الثانية بواقع (88) مبحوثاً و بنسبة (29,3٪) . أما الذين أجابوا ب لا نشارك فقد شكلوا المرتبة الثالثة و بواقع (36) مبحوثاً و بنسبة (12٪) .

جدول رقم (5) يوضح مدى شعور

المبحوثين بالغربة

| المكون | | الأقليات القومية | | | الأقليات الدينية | | | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الخيارات | | التركمان | الشبك | الكرد الفيليون | مسيحيون | صابئة مندائيون | ايزيديون | التكرار | النسبة |
| نعم | | 9 | 3 | 7 | 9 | 14 | 21 | 63 | ٪21 |
| لا | | 26 | 30 | 33 | 17 | 27 | 12 | 145 | ٪48,3 |
| احياناً | | 15 | 17 | 10 | 24 | 9 | 17 | 92 | ٪30,7 |
| المجموع | التكرار | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 300 | |
| | النسبة | ٪16,7 | ٪16,7 | ٪16,7 | ٪16,7 | ٪16,7 | ٪16,7 | | ٪100 |

تشير بيانات الجدول رقم (5) إلى أن الذين لا يشعرون بالغربة جاءوا بالمرتبة الأولى و بواقع (145) مبحوثاً و بنسبة (48٪) . أما الذين احياناً يشعرون بالغربة شكلوا المرتبة الثانية و بواقع (92) مبحوثاً و بنسبة (31٪) . أما المرتبة الثالثة فكانت للذين يشعرون بالغربة و بواقع (63) مبحوثاً و بنسبة (21٪) .

جدول رقم (6) يوضح مدى شعور المبحوثين بالفخر

| المكون | | الأقليات القومية | | | الأقليات الدينية | | | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الخيارات | | التركمان | الشبك | الكرد الفيليون | مسيحيون | صابئة مندائيون | ايزيديون | التكرار | النسبة |
| نعم | | 37 | 34 | 38 | 37 | 41 | 37 | 224 | ٪74,7 |
| لا | | 2 | 2 | 4 | 4 | 5 | 4 | 21 | ٪7,0 |
| احياناً | | 11 | 14 | 8 | 9 | 4 | 9 | 55 | ٪18,3 |
| المجموع | التكرار | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 300 | |
| | النسبة | ٪16,7 | ٪16,7 | ٪16,7 | ٪16,7 | ٪16,7 | ٪16,7 | | ٪100 |

تشير بيانات الجدول رقم (6) إلى ان عدد المبحوثين الذين يشعرون بالفخر كونهم عراقيون جاءوا في المرتبة الأولى بواقع ( 224) مبحوثاً و بنسبة ( 74 ,7٪)

. أما الذين يشعرون احياناً بالفخر كونهم عراقيون جاءوا في المرتبة الثانية بواقع (55) مبحوثاً و بنسبة (18,3٪) . و في المرتبة الثالثة جاءوا الذين لا يشعرون بالفخر كونهم عراقيون بواقع (21) مبحوثاً وبنسبة (7٪).

التوصيات :

1- على المؤسسة التشريعية الاهتمام بالتنوع لأنه يمثل راس مال العراق الحقيقي , فالوحدة في التنوع هي الأساس في بناء العراق , و ذلك من خلال التشريعات و القوانين التي تعطي الحقوق بشكل متساوٍ لكل المكونات في المجتمع العراقي .

2- على الحكومة العمل على الاحتفال باليوم العالمي لحرية الأديان لان ذلك من شأنه تعزيز قبول دين الآخر و حرية الدين , فإن ذلك قد يحقق الاندماج فيما بين الأديان المختلفة .

3- على مجلس الاتحاد الذي لم يتم تفعيل دوره حتى الآن تطبيق نظام الفيتو داخل مجلس النواب لصالح الأقليات في رفض أو قبول القرارات التي تتخذها السلطة التشريعية .

4- على دائرة المنظمات غير الحكومية تشجيع عمل منظمات المجتمع المدني المهتمة بشؤون الأقليات , ولاسيما تشجيع عمل الشباب التطوعي فيها , لان ذلك من شأنه يعزز التنوع و ينشر أهميته من أجل تحقيق الوحدة في المجتمع . و غالباً ما تكون هذه المنظمات اكثر نجاحاً في تجاوز الحدود القومية و الدينية و المذهبية . و بذلك فهي تكون داعماً حقيقياً لوحدة المجتمع و تماسكه.

## المصادر :


1-مقابلة مسجلة اجريت مع عضو لجنة العلاقات الاسلامية المسيحية في المجلس البابوي الأب أمير ججي الدومنيكي بتاريخ 25 /4 / 2018 في مؤسسة مسارات للتنمية الثقافي و الاعلامية في بغداد .

2-المادة (14) من الدستور العراقي الدائم 2005 .

3- المادة (16) من الدستور العراقي الدائم 2005 .

4- المادة (41) من الدستور العراقي الدائم 2005 .

5-المادة (49) من الدستور العراقي الدائم 2005 .

6-المادة (2) من الدستور العراقي الدائم 2005 .

7-حسين جلوب الساعدي , الأقليات العراقية من العذاب إلى التمكين دراسة وثائقية , ط1 , مؤسسة الهدى للدراسات الاستراتيجية , ميسان , العراق ,2014 , ص 50 – ص 85.

8- حسين جلوب الساعدي , الأقليات العراقية من العذاب إلى التمكين دراسة وثائقية , مصدر سابق , ص 243 – ص 254 .
9- صالح شبيب محمد الدليمي , الشبك في العراق دراسة انثروبولوجية , ط1, مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية و الاعلامية , بيروت , لبنان , 2016 , ص 170 .
10- سعد سلوم ( تحرير) , الأقليات في العراق ( الذاكرة , الهوية , التحديات ) , ط1 , مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية و الاعلامية , بغداد , العراق , ص 158 – ص 161 .
11- سليم مطر , جدل الهويات ( عرب .. اكراد ... تركمان .. سريان ... يزيدية صراع الانتماءات في العراق و الشرق الاوسط ) , ط1, المؤسسة العربية للدراسات و النشر , بيروت , لبنان , 2003 , ص 297 ص 298 .
12-سعد سلوم , الوحدة في التنوع , مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية و الاعلامية , بيروت , لبنان , 2015 , ص140 .
13- حسين جلوب الساعدي , الأقليات العراقية من العذاب إلى التمكين دراسة وثائقية , مصدر سابق , ص 266 – ص 273 .
14- سعد سلوم , الايزيديون في العراق , ط1, مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية و الاعلامية , بغداد , العراق , 2014 , ص 59 – ص 69.
15- ممو فرحان عثمان , دراسات و مباحث في فلسفة و ماهية الديانة الايزيدية , مراجعة : عبد الفتاح علي البوتاني , ط1, جامعة دهوك , فوكولتي العلوم الانسانية , سكول الآداب , مركز الابحاث العلمية و الدراسات الكوردية , مطبعة جامعة دهوك , 2013 , ص 215 ص 216 .
16- أمين فرحان جيجو , القومية الايزيدية ( جذورها , مقوماتها , معانتها ) , ط1, شركة الطيف للطباعة المحدودة , بغداد , العراق , 2010 , ص 149 .
17- مقابلة مسجلة أجريت مع الباحث في شؤون الأقلية الايزيدية د. خليل الجندي بتاريخ 3/ حزيران / 2018 في بغداد .
18- مقابلة مسجلة اجريت مع ممثل الكوتا الايزيديين و عضو مجلس النواب العراقي الشيخ حجي كندور بتاريخ 2017/8/30 في بغداد .
19- سعد سلوم (تحرير) , السياسات و الاثنيات في العراق منذ الحكم العثماني حتى الوقت الراهن , مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية و الاعلامية , بيروت , لبنان , 2014 , ص 341.
20- سعد سلوم , الوحدة في التنوع , مصدر سابق , ص 137 .
21- مقابلة مسجلة اجريت مع عضو

مجلس المحافظة رعد جبار صالح بتاريخ 19 /9/ 2017 في مجلس محافظة بغداد .

22- سعد سلوم , المسيحيون في العراق التاريخ الشامل و التحديات الراهنة , ط1, مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية و الاعلامية , بيروت , لبنان , 2014 , ص 317 ص 318 .

23- المصدر نفسة , ص 22 ص 23 .

24-عبد الحسين شعبان , المسيحيون و الربيع العربي في إشكاليات الديمقراطية و التنوع الثقافي في العالم العربي , ط1, دار اراس للطباعة و النشر , اربيل , اقليم كردستان العراق , 2012 , ص 91 .

25- سعد سلوم , المسيحيون في العراق التاريخ الشامل و التحديات الراهنة , مصدر سابق , ص 200 .

26- مقابلة مسجلة اجريت مع مدير منظمة لارسابسام العلوجي بتاريخ 2018/4/20 في بغداد .

# خارطة طريق للتعافي: حوار المسار الثاني الأمريكي-الأوربي-العراقي

د. كرار أنور البديري

نشر المجلس الأطلسي ( The Atlantic Council ) تقريرا بعنوان: «العراق: خارطة طريق للتعافي» أعده الكاتب سي انتوني فاف (C. Anthony Pfaff)، بتاريخ 16 شباط 2021، وقد جاء التقرير ليوجز النتائج والتوصيات عن جلسات «حوار المسار الثاني الأمريكي–الأوربي–العراقي»، الذي عقدته مؤسسة كونراد أديناور الألمانية (The Konrad–Adenauer–Stiftung) ومبادرة العراق في المجلس الأطلسي (The Atlantic Council's Iraq Initiative) بدعم من معهد دي تي (DT Institute)، والذي انطلق في برلين ابتداءً من اذار 2020 واستمر في مواقع مختلفة لغاية كانون الأول 2020، وقد جمع الحوار في ورش العمل المتعددة مجموعة من المسؤولين السابقين والخبراء رفيعي المستوى من الولايات المتحدة وأوروبا والعراق، وذلك لمناقشة السياسات التي من شأنها أن تعالج التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجه العراق في المرحلة المقبلة لضمان مستقبل افضل. لذلك جاء التقرير أعلاه على شقين: يستعرض الشق الأول/ التحديات التي واجهت العراق في أواخر العام 2020، في حين يستعرض الشق الثاني/ التدابير التي تعالج تلك التحديات عبر وضع خارطة طريق للتعافي في العراق وكما يلي:

أولا: التحديات التي يواجهها العراق

يبين التقرير: إن العراق يواجه مجموعة من التحديات المعقدة والمترابطة في المجالات السياسية والاجتماعية–

الاقتصاديـة والأمنيـة. لذلـك غالبًـا مـا يجـد القـادة العراقيـون أنفسـهم فـي حلقـة مفرغـة؛ حيـث تقـوض التراجعـات فـي قطـاع واحـد عمومًـا أي تحسـينات محققـة فـي قطاعـات أخـرى، وقـد حـدد المشـاركون فـي ورش عمـل حـوار المسـار الثانيثلاثـة تحديـات اكثـر الحاحـا يواجههـا العـراق وهـي كالاتـي:

1.التحديات السياسية

يبين التقرير: إن المشاكل السياسية في العراق هي هيكلية عمومًا، وقد شعر الكثيرون أنها ناتجة عن انتخابات 2006 التي عززت نظام المحاصصة (المحاصصة السياسية الإثنية–الطائفية) والتقسيم (الطائفي للسلطة) التي دعمها هذا النظام. ويفيد التقرير: أن نظام المحاصصة غالبا ما يضعف دور السلطة التنفيذية على تطبيق الاصلاحات الضرورية، اذ قوضت سلطة البرلمان العديد من البرامج الحكومية المرتبطة في الورقة البيضاء 2020 والمبادرات الحكومية الاخرى. ويشير التقرير بالرغم من أن الاحتجاجات الشعبية التي بدأت في تشرين الأول 2019، حفزت على اجراء تغيرات مفيدة، ولكن الاستجابة الحكومية لمطالب المحتجين قد لا تكون كافية لإصلاح مشاكل العراق الهيكلية، اذ يفيد التقرير بانه: ينبغي أن تشمل التغييرات الواجب إدخالها على الدستور العراقي تغييرات هيكلية على نظام المحاصصة؛ وإلا ستكون إصلاحات الدستور غير فعالة على الأرجح.

2.التحديات الاجتماعية والاقتصادية

يشير التقرير: إن العوائق الاجتماعية–الاقتصادية التي تعترض النمو في العراق كثيرة وتزداد سوءً منذ مطلع العام 2021 . كما أن الأنظمة والإجراءات الاستثمارية غير واضحة وفاسدة وغير فعالة. ونتيجةً لذلك، لا يثق المستثمرون الأجانب كثيرًا بالنظام الاقتصادي العراقي. ويفتقر المستثمرون إلى الحوافز للاستثمار في تطوير البنية التحتية أو الشركات أو الأسواق الناشئة في العراق. ويبين التقرير إن العراق يخسر فرصة حصوله على المال بسبب الإخفاقات الإدارية والحواجز البيروقراطية أمام الاستثمار. كما يبين التقرير أن العراق يعاني من البطالة، فلا يجد الشباب الذين يتابعون دراستهم الجماعية الكثير من فرص العمل بموجب شهادتهم. في الوقت الذي يعاني العراق من مشكلة الزيادة الناشئة في عدد الشباب، الامر الذي جعل الشباب يائسون وممتعضون.

3.التحديات الأمنية

يبين التقرير: إن التحديات الامنية التي تواجه العراق تتمثل في تهديدات تنظيم داعش الذي لايزال يواصل عملياته الإرهابية في مناطق متفرقة من العراق، فضلا عن وجود «الفصائل المسلحة» (...) التي تزعزع الاستقرار الامني في العراق من خلال المشاركة في انشطة (...) تستهدف

الجنود الامريكيين المتخذين من القواعد العراقية مقرا لهم، وتهاجم على نحو متكرر الاشخاص والمجتمعات الذين تشعر انهم يعارضونها، ويبين التقرير: لغاية الان لم تكن خطوات الحكومة العراقية والمساعدة العسكرية الخارجية مناسبة لتبديد هذه المخاوف في الكامل. ويفيد التقرير: إن التدخل الإيراني والتحزب في العراق، يرافقهما قدرات تواصل سيئة من جهة الولايات المتحدة وشركائها، قد ساهمت جميعها في تشويش وضع قوات التحالف الدولي. ويشير التقرير: أن النقاش بشأن وضع قوات التحالف الدولي في العراق مسيس إلى حد كبير، مما يحول دون نقاش عام منفتح وصادق وشفاف بشأن دور الدعم الأمني الدولي. وينوه التقرير: إن الانسحاب الكامل لقوات التحالف الدولي يثير القلق من أن يؤدي إلى مد تنظيم داعش بالكثير من الجرأة.

ثانيا: خارطة طريق للاستقرار والازدهار في العراق

يبين التقرير: لقد حدد الخبراء المشاركون في ورشات حوار المسار الثاني الأمريكي–الأوربي–العراقي، عدداً من التدابير السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي يمكن أتخاذها لمعالجة

| التحسينات السياسية | التدابير السياسية المحددة |
|---|---|
| انتخابات ناجحة. لربما تُعتبر الانتخابات الناجحة والسلمية من التدابير الأهم القصيرة الأمد المرتبطة بتعافي العراق. كما أوضحت الاحتجاجات، إن العراقيين مستعدون للتغيير. وسوف تُظهر لهم نتائج الانتخابات ما إذا كان لديهم القوة لتحقيق هذا التغيير. غير أن الانتخابات بحاجة الىالإشراف الدولي لإضفاء الشرعية على الانتخابات. | مراقبة الانتخابات. بناء على دعوة الحكومة العراقية، على الشركاء الدوليين توفير المراقبة الرسمية للانتخابات طوال العملية الانتخابية. وفي حين أنه لا بدّ من تنفيذ هذه المراقبة بالتعاون مع الحكومة العراقية، يجب أن تكون مستقلة عن الحكومة والأحزاب السياسية. ويتعين على الحكومة العراقية ضمان الأمن في الدوائر الانتخابية إذا ما أرادت نجاح عملية المراقبة. |

| | |
|---|---|
| إصلاح الدستور. يُعتبر الإصلاح السياسي – وبشكل خاص إصلاح الدستور – ضروريًا لتسهيل إحراز تقدّم في القطاعات الأخرى. غير أن الإصلاح لن يجدي نفعًا من دون ممارسة ضغوط دولية موحدة وضغوط من القادة العراقيين الذين يميلون إلى تطبيق الإصلاح وسط غرق البلاد أكثر فأكثر في الأزمة. | إصلاح الدستور. رغم أن البرلمان يتمتع بصلاحية إدخال تعديلات، إلا أن لجنة الرئيس برهم صالح التي تنظر في إصلاح الدستور مفيدة من وجهة نظر استشارية. ويوصي الأفراد المشاركون في الحوار بأن تدعم اللجنة الرئاسية حوارًا وطنيًا بشأن إصلاح الدستور وتحدد الخيارات التدريجية التي يمكن للبرلمان الموافقة عليها من أجل تسهيل هذا الإصلاح. |
| الدعم الدولي لصفقة كبيرة. لا يمكن للأطراف السياسية العراقية وحدها إنجاز الإصلاح. بدلاً من ذلك، يحتاج العراق إلى "صفقة كبرى" بين مختلف أصحاب المصلحة لديه. ومن شأن هذه الصفقة الكبرى أن تتمحور حول إصلاح الدستور وإنشاء نظام مساءلة أكثر فعالية، وفصل للسلطات وتوزيع للموارد. غير أن التوصل إلى صفقة مماثلة لن يكون ممكنًا من دون قيام المجتمع الدولي بتحرك إيجابي. وهذا يعني أنه على المجتمع الدولي إشراك الطبقة السياسية والشعب العراقي بشكل مباشر وليس فقط رئيس الوزراء. والحاجة ملحة إلى أن يبعث المجتمع الدولي برسالة إيجابية بشأن انتخابات آمنة وعادلة وإصلاح دستوري وتحسينات عامة في الحكم. | الترويج للمسائل المتعلقة بالشباب. على الحكومة العراقية، بدعم من الشركاء الدوليين، إيجاد وسائل للترويج للمسائل المتعلقة بالشباب، وبخاصةٍ خلال الدورة الانتخابية. فمجرد إشراك العراقيين الشباب في المؤسسات السياسية من خلال التعيينات لن يكون مناسبًا من دون نوعًا من إعادة تنظيم النظام السياسي. وسيتعين على النخب والأحزاب في السلطة الموافقة على خطوات محددة من أجل تحسين التعليم ومعالجة البطالة وتبديد بشكل رسمي وعملي مصادر قلق أخرى تقضّ مضجع الشباب في العراق. |

| | |
|---|---|
| الاستفادة من اللجنة الرئاسية. يمكن أن تكون اللجنة الرئاسية مصدرًا مهمًا لتسهيل تلك الصفقة الكبرى إذ يمكنها الخروج بأفكار وخيارات لإطلاق حوار وطني، وهو شرط أساسي لأي إصلاح دستوري ذي مغزى. ولا بدّ من أن يحصل هذا الحوار عند عدة مستويات. ويجب أن تقدم اللجنة خيارات إلى البرلمان وأن تُشرك منظمات المجتمع المدني والمجموعات المهنية وأن تشمل ممثلين عن حكومات المحافظات. | |
| إشراك الشباب. يجب أن يضطلع الشباب العراقي بدور بارز في تحقيق الصفقة الكبرى. فقد مضى عام على ثورة الشباب ولم يتغير الكثير من حيث مشاركة الشباب العراقي في الاقتصاد والسياسة. وبغية إشراك الشباب، يجب أولً إعادة هيكلة النظام السياسي. ويمكن التوصية بمسار محدد يسهّل إدخال الشباب إلى السياسة، ولكن لا يمكن دفعهم نحو النظام الحالي من دون عرقلة وخيبة أمل. | تعزيز دور الشباب في الانتخابات. إنشاء أو توسيع اللجنة الانتخابية الحالية كي تشمل أصواتًا شابة، أو في الأقلّ ضمان مصالح الشباب، مستقلة عن الأحزاب السياسية المهيمنة. ناهيك عن تدريب الشباب على إدارة الانتخابات من أجل تشجيع المشاركة السياسية الشابة وكذلك استمرار الخبرة. |

| | |
|---|---|
| التوازن بين السلطات. على القادة العراقيين إعادة التحقق من توازن السلطات بين الحكومة المركزية وحكومات المحافظات. كما يمكن أن يكون إقرار الإصلاحات المحلية أكثر فعالية وكفاءة من تلك على المستوى الوطني. غير أن حكومات المحافظات والحكومات المحلية عرضة لعدم الكفاءة والفساد بقدر الحكومة الاتحادية نفسها. فوسائل محاسبة حكومات المحافظات محدودة بقدر محدودية تلك المتاحة لمساءلة الحكومة المركزية. فيجب أن يجري الإصلاح على هذين المستويين بالتوازي. ولا بدّ من تكون الأولوية للإصلاح على أي مبادرات لتعزيز لامركزية أو مركزية الحكومة العراقية. | السعي إلى التوازن المدروس بين السلطة المركزية وسلطة المحافظات. يتعين على الحكومة العراقية المركزية وحكومات المحافظات إيجاد التوازن المناسب للصلاحيات، ولا سيما في ما يتعلق بإعداد الموازنة وتوفير الخدمات العامة. ولكن يجب إنشاء نظام مساءلة يمكن في إطاره لكل من الحكومات المحلية والوطنية توفير فصل السلطات بينها. |
| الحدّ من الحرمان من الحقوق. غيّرت احتجاجات تشرين الأول/أكتوبر 2019 طبيعة السياسة العراقية. ولكن لا ينبغي أن تنظر الحكومة إلى الاحتجاجات على أنها تهديد، بل عليها الاستفادة منها من أجل تعزيز التركيز على الوحدة الوطنية وبناء القومية العراقية وتقليص تصورات الحرمان من الحقوق ضمن كل من جماعات الأقلية وجماعات الأغلبية الممثلة بشكل غير نافع. | الحدّ من الحرمان من الحقوق. هناك ثلاثة تدابير يتعين على العراق وشركائه اتخاذها من أجل الحدّ من الحرمان من الحقوق القائم على الطائفية–الإثنية والجغرافيا وكذلك مساعدة كافة العراقيين على الاستفادة من حكومتهم. أولاً، يجب أن ينظر شركاء العراق في دعم برامج ورسائل ترمي إلى مواصلة بناء الهوية الوطنية العراقية. وبذلك، يجب أن تدرك هذه البرامج مدى تعقيد الانقسامات الطائفية–الإثنية على المستويين الوطني والمحلي، وبخاصة في مناطق تم تحريرها مؤخرًا من قبضة داعش. ثانيًا، على شركاء العراق الأوروبيين بناء الروابط ضمن المجتمعات المحطمة، وعلى وجه التحديد الأكراد والسنّة، لإيجاد سبل من أجل إعادة تشكيل وحدة عملية في كنف حكومة العراق. كما على الولايات المتحدة اغتنام الفرص لتعزيز هذه الوحدة الداخلية ولكن على الولايات المتحدة التدخل بحذر. أخيرًا، يجب وضع برنامج منفصل يركز على سبل لبناء هذا النوع من الوحدة الضرورية للتطوير السياسي وبالتالي التنمية الاقتصادية ولوضع أمني أكثر استقرارًا. |

| | |
|---|---|
| الشركاء الدوليون. في حين لدى الجهات الفاعلة الخارجية سجل متباين في ما يتعلق بدعم التعافي في العراق، من المهم إيجاد دور بنّاء لكافة شركاء العراق الدوليين. فثمة رغبة كبيرة في أوروبا من أجل تقديم خبرتها وتجربتها في مجال الحوكمة والتطور الدستوري. ولا بدّ من الاستفادة من هذه الرغبة المتزايدة من خلال وضع برامج وموارد جديدة لمعالجة مختلف تحديات الحوكمة. ويتعين على شركاء العراق في الغرب إفساح المجال أمام المساعدة غير الغربية. | الدعم غير العسكري. على الولايات المتحدة زيادة الدعم وبالتالي الرؤية للمشاريع وعمليات التطوير غير العسكرية. |
| الاستفادة من دور الصين في العراق. ستكون الصين في وضع يخولها فرض مشاريعها وعملياتها الخاصة التي من شأنها عزل العراق أكثر فأكثر عن الغرب وتعزيز التوجهات الاستبدادية في السياسة العراقية. وفي حين لا ترى المجموعة سببًا لردع الاستثمارات الصينية، على أوروبا والولايات المتحدة توفير بدائل عن التطور السياسي والتنمية الاقتصادية تندمج بشكل أفضل مع إطار تعاون مناطقي، ما يقلّص التعويل على الصين | نماذج التطوير الإيجابية. على المجتمع الدولي توفير نموذج إيجابي للتطوير يتماشى والثقافة العراقية وكذلك الظروف السياسية والاجتماعية في العراق، إضافةً إلى إطار تعاون مناطقي. ومن خلال قيامه بذلك، يجب أن يتجنب النماذج "الغربية" أو الصينية الحصرية التي إما قد تكون بعيدة المنال أو تستدل الفعالية والكفاءة بالإصلاح السياسي. كما يتعين إشراك مجموعة الجهات الفاعلة السياسية في مسعى شامل لتعزيز دعم نموذج التطوير هذا. والأهم، لا بدّ من تجنب النماذج التي تضع العراق وسط منافسة القوى العالمية على نظام دولي قائم على القواعد. |

لقد حدد التقرير مجموعة من التحسينات والتدابير السياسية (ينظر جدول 1) التي يمكن اتخاذها لمعالجة التحديات السياسية ومن بينها اجراء انتخابات ناجحة، ومراقبتها، والعمل على إصلاح الدستور، وضمان التوازن بين السلطات، والسعي نحو اشراك الشباب بشكل اكبر، والحد من الحرمان من الحقوق، فضلا عن ضمان حصول دعم دولي لدعم استقرار العراق، وإيجاد دور بناء لكافة شركاء العراق الدوليين، والعمل على الاستفادة من دور الصين في العراق.

جدول (1) التحسينات والتدابير السياسية المقترحة لمعالجة التحديات السياسية في العراق

2. التحسينات والتدابير الاجتماعية–الاقتصادية

لقد حدد التقرير مجموعة من التحسينات والتدابير الاجتماعية والاقتصادية(ينظر جدول 2) التي يمكن اتخاذها لتعزيز الوضع الاقتصادي في العراق ومن بينها التركيز على الورقة البيضاء للإصلاح الاقتصادي، وتطبيق برامج اصلاح اجتماعي–اقتصادي لتخفيف معدل البطالة بين الشباب، والعمل على تشجيع استثمارات الشركات الصغيرة، وتقليص الحواجز امام الاستثمارات، وتبسيط الاجراءات البيروقراطية، والعمل على اقامة مناطق اقتصادية وتوسيها، وإصلاح المؤسسات المصرفية، وتنويع مصادر الارادات الحكومية.

**جدول (2) التحسينات والتدابير الاجتماعية-الاقتصادية المقترحة لمعالجة التحديات الاقتصادية والاجتماعية في العراق**

| التحسينات الاجتماعية–الاقتصادية | التدابير الاجتماعية–الاقتصادية المحددة |
| --- | --- |
| التركيز على الورقة البيضاء. ثمة تلاق عام من التحديات والمصالح والإمكانيات للمساعدة المالية والاقتصادية على المستوى الوزاري، حيث الحاجة إليها قد تكون الأكبر. وتُعتبر الورقة البيضاء لعام 2020 حول الإصلاح الاقتصادي نقطة محورية ممتازة لمجموعة مترابطة من الإصلاحات والاستثمارات التي من شأنها مساعدة العراق على معالجة التحديات الاجتماعية– الاقتصادية المتنوعة والمعقدة التي يواجهها. وستحتاج الحكومة العراقية إلى مساعدة كبيرة في ترجمة الورقة البيضاء إلى أجندة قابلة للتطبيق وإلى دعم في اجتذاب مساعدة دولية من أجل تحقيق بنود هذه الأجندة. | مجالس التخطيط والشراء وإعادة الإعمار المركزية. دعم خطة رئيس الوزراء لإنشاء مجالس تخطيط وشراء وإعادة إعمار مركزية. وفي حال حققت نجاحًا، يمكن لهذه المجالس الحدّ من الفساد وعدم الكفاءة، والمساعدة أيضًا على بناء الثقة بالحكومة. كما بإمكانها المساهمة في التخفيف من أزمة الموازنة العراقية. ويجب أن تمنح هذه المجالس الأولوية للشفافية، وتطور برامج تدقيق للوكالات الحكومية العراقية. كما عليها منح الأولوية لإصلاح نظام توزيع المواد الغذائية، على أن تليه مباشرة برامج التعريفات والنفط والكهرباء، بما أن البرامج الحالية غير مناسبة. |
| الاستثمارات المتكاملة. يحتاج العراق إلى تطبيق برنامج إصلاح اجتماعي–اقتصادي شامل يرمي إلى: تحسين تدريب الشباب وخفض معدل البطالة في أوساطهم بشكل ملحوظ؛ والتحفيز الفوري وطويل الأمد للاستثمارات الدولية والعراقية؛ وتطوير البنية التحتية وإعادة الإعمار. ويمكن لمقاربة مدروسة تحقيق هذه الأهداف الثلاثة دفعة واحدة. وإذا ما تمكن رئيس الوزراء من وضع خطة تحظى بثقة دولية كافية وبدعم كاف من الدوائر الانتخابية العراقية، يمكنه الحصولً على مزيج من الاستثمارات من القطاعين العام والخاص من أجل إنشاء شركة ناشئة/صندوق استثمار. في الوقت نفسه، يمكنه تحويل رأس المال المتبقي في العراق نحو خطة مركّزة لتطوير البنية التحتية. | المناطق الاقتصادية. إقامة مناطق اقتصادية في مختلف أرجاء العراق، ربما 4 إلى 5 مناطق في المرحلة الأولى، للمساعدة على بناء القدرات والأعمال على مستوى المحافظات. وستكون المناطق المثالية في البصرة وكردستان، إلى جانب الحدود العراقية–الأردنية، وفي المناطق مباشرة جنوب بغداد. وقد تساعد المناطق الاقتصادية الجديدة على تسريع وتيرة النشاط الاقتصادي وتحسّن اقتصاد العراق ككل، حتى لو تقدمت الإصلاحات على المستوى الوطني بوتيرة أبطأ. |

| | |
|---|---|
| تدريب الشباب والبنية التحتية. يمكن ربط تدريب الشباب مباشرة بالمهارات الضرورية من أجل تنفيذ خطة البنية التحتية التي وضعها رئيس الوزراء. على سبيل المثال، إن كانت الخطة تدعو إلى بناء آلاف المنازل السكنية الجديدة، يمكن وضع برامج مهنية لإشراك العراقيين الشباب وتدريبهم على المهارات الضرورية لبناء المساكن. وعلى المدى القريب، من المهم إشراك هؤلاء الشباب العاطلين عن العمل وغير الراضين عن الحكومة، بشكل إيجابي. | التشدد في تحصيل الرسوم الجمركية. على حكومة العراق التشدد في تحصيل الرسوم الجمركية، حيث تشير التقديرات إلى خسارة بين 8 و 12 مليار دولار منها سنويًا. وسيتطلب فرض هذه التدابير المتشددة اتفاقًا مع إقليم كردستان بشأن المناطق ونقاط الدخول. |
| استثمارات الشركات الصغيرة. سيكون من الصعب المواءمة بين التدريب والاستثمارات الرأسمالية في غياب خطة استثمارية على مستوى منخفض لبناء شركات صغيرة محلية مملوكة من العراقيين يمكنها أن تدعم بشكل مباشر برنامج البنية التحتية. على سبيل المثال، يمكن لشركات البناء في الدول المجاورة أن تضطلع بقسم كبير من طلبات تقديم العروض. ولا بدّ من سدّ هذه الثغرة من خلال الهبات والقروض سواء من شركة ناشئة أو صندوق استثمار، حيث تُعطى الأولوية إلى الشركات العراقية التي ستدعم مباشرة مبادرات رئيس الوزراء. | إصلاح قوانين الاستثمار والقطاع المالي. تحسين وتبسيط قوانين وإجراءات الاستثمار العراقية لتعزيز إصلاح الاستثمارات والقطاع المالي. وبالتزامن مع هذه الخطوة، معالجة مشكلة بطالة الشباب من خلال تحسين الفرص التعليمية المرتبطة بالمهارات المهنية، كي يتمكن الشباب العراقيون من الاستفادة من الوظائف التي توفرها هذه الاستثمارات. وعلى حكومة العراق التواصل مع المؤسسات المالية الدولية لدعم مساعيها. وحتى في ظل غياب أي توقعات منطقية حيال منح هذه المؤسسات تمويلً إضافيًا على المدى القريب، إلا أن دعمها السياسي المستمر لإصلاح القطاع التنظيمي والمالي سيكون مفيدًا. |

| | |
|---|---|
| تقليص الحواجز أمام الاستثمارات. في الموازاة، يتعين على الخطة أن تقلّص إلى حدّ كبير الحواجز التي تعيق الاستثمارات والتطوير في العراق وأن تعزّز في الوقت نفسه المرونة من أجل وضع أجندات على المستوى المحلي. ونظرًا إلى عدم الفعالية والكفاءة التاريخي على مستوى المحافظات، يمكن تحقيق ذلك بواسطة خطوتين متكافلتين متبادلتين. | إعادة الإعمار وعودة المهجّرين داخليًا واللاجئين. سواء اختارت الحكومة جعل جهودها للعودة إلى ما يشبه الحالة الطبيعية التي كانت سائدة ما قبل داعش مركزية أو لا مركزية، ثمة العديد من الفرص للجمع بين إعادة الإعمار وإعادة الأشخاص المهجّرين إلى منازلهم. فإن تمكنت الحكومة بنجاح من إشراك الشباب غير المنخرطين بشكل كاف في قطاع البناء، وتحسين الاستثماراتً الخاصة في مشاريع التطوير الحضرية، والحصول على دعم دولي لإعادة الإعمار، ستتمكن حينها من توفير منازل آمنة ومناسبة لملايين العراقيين الذين نزحوا وتشردوا بسبب الحرب على داعش. ويتوقف نجاح عملية إعادة المواطنين إلى منازلهم إلى حدّ كبير على النجاح في تنشيط قطاع البناء من خلال خفض الحواجز أمام الاستثمارات وإشراك الشباب . |
| تبسيط الإجراءات البيروقراطية. يمكن للحكومة الاتحادية العمل على ترشيد عمليات طلب تقديم العروض والتعاقد الاتحادية. فالحواجز البيروقراطية لم تساهم سوى في تقويض القطاع الخاص العراقي منذ 2003 . ويمكن أن تنطلق مثل هذه الخطوة –وهي خطوة تتواءم وربما تكون أساسية في الأصل لإنشاء مجالس مشتريات واستثمار تابعة لرئيس الوزراء –بمراجعة على مستوى رئيس الوزراء لكافة الإجراءات والمتطلبات المرتبطة بقوانين الشركات في العراق. وتكون خلاصتها انخفاضًا ملحوظًا في الحواجز القانونية والتنظيمية التي تعيق الاستثمار. كما اعتبر بعض المشاركين أن تبسيط عملية الحصول على تأشيرة سيكون ضروريًا لتحفيز الاستثمارات الدولية. | |

| | |
|---|---|
| تحسين أنظمة المناطق الاقتصادية. يتطلب تحقيق نمو اقتصادي طويل الأمد في العراق إقامة مناطق اقتصادية. فالعديد من الدول في آسيا استخدمت المناطق الاقتصادية من أجل تقليص الرقابة المركزية المشددة بفعالية وسلامة وإفساح المجال أمام رؤوس الأموال الخاصة والاستثمارات الأجنبية. ويستلزم بناء مناطق اقتصادية قوية في العراق تعديل الأطر التنظيمية وتوفير حوافز ضريبية وإعفاءات ضريبية. ومن شأن برنامج منطقة اقتصادية ناجح أن يوفر محفزات كبيرة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية ورؤوس الأموال الخاصة. | |
| توسيع المناطق الاقتصادية. يتعين على الحكومة الاتحادية إنشاء مناطق اقتصادية إضافية شبه مستقلة في مناطق ذات أولوية من أجل تطوير البنية التحتية في إطار خطة رئيس الوزراء. ويمكن أن يكون ذلك عبر جهود تدريجية وتصاعدية مع مواقع اختبارية في مناطق رئيسية على غرار الموصل والرمادي وذي قار وبغداد. وتكون مجالس المناطق الاقتصادية مستقلة عن حكومات المحافظات وخاضعة لإشراف مجلس اتحادي. وتتمتع بصلاحية تسريع التجارة والاستثمار والتطوير ضمن مناطقها. اذ تسهل هذه المناطق على السواء خطة رئيس الوزراء وتؤدي إلى نمو اقتصادي طويل الأمد. وفي حال نجاحها، يمكن توسيعها لتطال مختلف أنحاء العراق، وعلى المدى الطويل جدًا، دمجها في ما قد يصبح يومًا ما بيروقراطيات فاعلة في المحافظات. | |

| | |
|---|---|
| إصلاح المؤسسات المصرفية. سيتعين على العراق توسيع أعماله مع الجهات التنظيمية والخبراء الدوليين لضمان الشفافية خلال إجراء عمليات التدقيق للمساهمة في القضاء على الفساد. وسيتيح تجديد التركيز على الشفافية للمصارف تمويل أعمال البناء بفعالية أكبر وتمكين الشركات الناشئة. ومن شأن إتاحة التمويل المصرفي لرواد الأعمال الشباب في العراق أن يبعث برسالة مهمة من الأمل ويوفر رأس المال للمشاريع الصغيرة بغية إنعاش الاقتصاد. | |
| تنويع مصادر الإيرادات. في حين تعتبر ضريبة الدخل أساسية لتحقيق انتعاش مستدام، من غير الواضح ما إذا كان بالإمكان فرض هذه الضريبة حاليًا. فهذه الخطوة ستكون صعبة بشكل خاص نظرًا إلى نسبة الموظفين الحكوميين المرتفعة وعدم احتفاظ الحكومة بسجلات رواتب موظفيها. كما لا يمكن التعويل على الإيرادات النفطية، وهي من دون شك غير كافية لدعم الحكومة والاقتصاد العراقي. لذا، على الحكومة العراقية تنويع مصادر إيراداتها. | |

3. التحسينات والتدابير الأمنية

يبين التقرير إن إصلاح قطاع الأمن في العراق يعد مشكلة سياسية وليست أمنية. فهو يتطلب مقاربة مرنة وتحسينات على صعيد الاستقرار السياسي. لذلك يحدد التقرير مجموعة من التحسينات والتدابير الأمنية (ينظر جدول 3) التي يمكن اتخاذها لإصلاح قطاع الامن في العراق ومن بينها تعزيز الهوية الوطنية في القوات المسلحة، علاوة على تحسين صورة قوات الامن العراقية بوصفها حامية للشعب العراقي، و خلق حس من الوحدة الوطنية في انتشار قوات الامن العراقية في كافة البلاد، فضلا عن تجريد الفصائل والقوات الامنية غير الحكومية من سلاحها وإعادة دمجها. والعمل على اصلاح القيادة العسكرية، وتعزيز الشفافية حيال وجود قوات التحالف الدولي وانشطته، واعادة رسم صورة حلف الناو في العراق بوصفه معني بالاستقرار وليس منخرط في المواجهة بين الولايات المتحدة وايران.

جدول (3) التحسينات والتدابير الأمنية لمعالجة التحديات الأمنية في العراق

| التحسينات الأمنية | التدابير الأمنية |
|---|---|
| الهوية الوطنية والخدمة الوطنية. يمكن لإصلاح الأجهزة الأمنية دعم العملية السياسية. وفي حين انضم العديد من العراقيين إلى الأجهزة الأمنية بسبب التهديد الذي طرحه هجوم داعش، ما من حس كافٍ بالهوية الوطنية لتوحيد البلاد. في الواقع، يستخدم الكثير من العناصر في الخدمة الأجهزة الأمنية كوسيلة لخدمة منظمات ومآرب أخرى، وتمّ تجنيد عدد قليل فقط من الأفراد لقضية وطنية. ويُعتبر تحويل ثقافة الأمن–الخدمة العراقية إلى ثقافة تخدم الشعب بكامله شرطًا أساسيًا لتحسين عدد المجندين ونوعيتهم. وهو شرط أساسي أيضًا لتأسيس جيش محترف قادر على حماية العراق بكامله، وليس جزءًا واحدًا منه فحسب. ومع الانتصار على داعش، أصبح أمام الجيش لحظة يمكنه الاستفادة منها لتعزيز تصور مماثل. | إصلاح قطاع الأمن. يجب أن يركز على إيجاد أدوار محددة لكل جهة فاعلة ووضع طرق فعالة لتنسيق العمليات والأنشطة في ما بينها. ويمكن للمجتمع الدولي المساعدة من خلال دعم مساعي رئيس الوزراء لبناء الدعم بين قطاع الأمن والأحزاب السياسية وغيرها من الجهات الفاعلة الرئيسية – وكذلك استثناء الجهات الفاعلة الخارجية التي تتدخل في عملية إصلاح قطاع الأمن. ويشمل ذلك وضع مجموعة من المبادئ تلتزم بها الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية؛ وتحديد ومعالجة الروابط العابرة للحدود للكيانات الأساسية في العراق؛ ووضع إطار عمل مبدئي لأنشطة قطاع الأمن؛ وتحديد الخطوط الحمراء للحوار. |

مواءمة الأدوار. يُعتبر دعم قوات الأمن العراقية من أجل تحسين الدمج الاجتماعي مفهومًا جيدًا، لكن ترجمته إلى سياسة ستكون صعبة. وعليه، فقد حسّن الجيش العراقي صورته بفضل الدور الذي لعبه في تحرير الأراضي العراقية من قبضة داعش. وقد عكست قوات أخرى – أبرزها جهاز مكافحة الإرهاب – صورة الوحدة الوطنية. ويمكن للحكومة العراقية البناء على مسائل الوحدة الوطنية لتحسين التأييد الشعبي للأجهزة المسلحة ولتعزيز المهنية ضمن الأجهزة بحدّ ذاتها. ويتمثل جزء من تحسين صورة قوات الأمن العراقية بتغيير الأدوار المتصورة التي تلعبها قوات الحشد الشعبي، والبيشمركة، والقوات القبلية من حماة للنخبة السياسية العراقية إلى حماة الشعب العراقي.

إشراك الميليشيات وغيرها من الجماعات الإقليمية المسلحة. في حين أنه من المنطقي أن تولي الحكومة العراقية الأولوية لإشراك الميليشيات وغيرها من الجماعات الإقليمية، سيبقى من الضروري إعداد صفقة مع المرتدين. على سبيل المثال، سيكون من المهم إدراك أن إيران قد ترغب في المشاركة في حوار على المستوى السياسي بشأن المصالح في المنطقة، واستخدام في الوقت نفسه الأذرع السرية لجهازيها العسكري والأمني من أجل تقويض قدرة العراق. وعليه، يجب أن يستعد كافة أصحاب المصلحة لمواجهة كل الجماعات التي ترغب إيران في تمكينها من أجل تقويض أي حوار وطني لا توافق عليه طهران.

| | |
|---|---|
| توطين القوة. لحظ العديد من المشاركين أنه على الحكومة العراقية الاستفادة من حس الارتباط الوطني الذي أنشأته قوات الحشد الشعبي. ويمكن للعراق أيضًا خلق حس من الوحدة الوطنية من خلال ضمان انتشار قوات الأمن العراقية في كافة أنحاء البلاد، كي يجري نشر الجنود من محافظة ما إلى محافظات أخرى. والجدير بالذكر هنا هو أنه قبل عام 2014 ، تمّ تشكيل وحدات قوات أمن عراقية من عناصر من خارج المنطقة التي انتشروا فيها، ما أوجد حسًا من الغربة بين السكان وهذه القوات، وتسبب جزئيًا بهزيمة قوات الأمن العراقية السريعة أمام داعش. ويمكن الحدّ من هذه الديناميكية من خلال تحسين التصور السائد حيال قوات الأمن العراقية في أوساط الشعب عبر الانخراط في أنشطة لحماية الشعب وضمان أمنه. | التجنيد والإدماج الاجتماعي. تغيير الطريقة التي تقوم فيها الأجهزة الأمنية بالتجنيد. تجريد بعض الوكالات من امتياز التجنيد وإضفاء الطابع المهني على التجنيد ضمن البيروقراطية العراقية. ويتمثل الهدف النهائي المرجو في أن تعكس قوات الأمن المجتمع ككل. البناء على النجاح الذي حققته قوات الحشد الشعبي في خلق حس من الانتماء الوطني، وبذل جهود مماثلة مع أجهزة أخرى. وكذلك، النظر في مداورة القوات في أرجاء البلاد، بدلً من التعويل على الوحدات المنشأة والمدربة محليًا. |
| تجريد الميليشيات والقوات الأمنية غير الحكومية من سلاحها وإعادة دمجها. على الحكومة، باعتبارها رمزًا للسيادة الوطنية، التعاون مع مجموعات أمنية غير رسمية، بشكل خاص وتصاعدي، لكسب الثقة وتحفيز التعاون في نهاية المطاف، بدلً من جعله إكراهيًا. وسيكون الهدف من هذا الإشراك الحدّ من أثر الحوارات الموازية أو البديلة التي قد تجريها هذه المجموعات مع كيانات داخلية وخارجية. وخلال إجراء هذا الإشراك، سيكون من المهم معالجة شكاوى هذه المجموعات، لتشجيعها على قطع علاقاتها بالكيانات التي تعمل ضد تعافي العراق. | تحديث قانون الخدمة العسكرية والتقاعد. لا بدّ من وضع اللمسات النهائية على قانون الخدمة العسكرية والتقاعد الذي يعود إلى العام 2008 . وعلى وجه الخصوص، يجب أن يحدد متطلبات الترقيات والمناصب التي تضمن تولي الأشخاص المؤهلين للمناصب القيادية. يمكن إعادة العمل على تنظيم توزيع الرتب بطريقة إيجابية من شأنها وضع معايير واضحة تتعلق بفترة الخدمة والخبرة وغيرهما من المؤهلات إضافةً إلى الراتب المخصص لكل رتبة ومنصب. ويجب أن ينطبق هذا القانون على كافة الأجهزة الأمنية. |

| | |
|---|---|
| إصلاح القيادة. يرتبط إصلاح القيادة بشكل وثيق بالثقافة العسكرية. وللترويج لثقافة إيجابية، ستستفيد الأجهزة الأمنية العراقية من تنظيم حملات إعلامية حول بعض الشخصيات تجسد بعض القيم أو تظهر بدلً من ذلك بشكل إيجابي خبيرًا أمنيًا عراقيًا. وهذا قد حصل أساسًا إلى حدّ ما. فقد تمّ تنظيم حملة ترويجية للفريق الركن عبد الوهاب الساعدي الذي أصبح رئيسًا لجهاز مكافحة الإرهاب بناءً على مهنيته ودوره الكبير في الحرب ضد داعش. ويمكن للحملات التي تركز على بعض الشخصيات والقيم أن تحدد الإيقاع السائد في المؤسسة الأمنية بكاملها. ويجب أن تمتد هذه الحملات لتشمل القوات الأمنية التي تنعكس أفعالها عليها بصورة جيدة، على غرار تلك التي حمت المتظاهرين خلال الاحتجاجات، بغية تعزيز ثقافة إنفاذ القانون التي يريد العراقيون خلقها. | السعي إلى الشفافية والثقة العامة. على قادة العراق الإقرار علنًا بالانتهاكات السابقة التي ارتكبتها الأجهزة الأمنية ضد كافة أفراد المجتمع العراقي، ومن ثم نشر الشفافية في كافة الأجهزة – بما في ذلك وإلى أكبر قدر ممكن، أجهزة الاستخبارات – من أجل اكتساب ثقة العامة من جديد. ترقية شخصيات مؤثرة ومحترفة في مناصب عليا في المؤسسة الأمنية يمكن للشعب مساندتها وتكون قدوة لضباط آخرين. تنظيم حملات إعلامية حول القادة الذين يشتهرون بخدمتهم المخلصة أو يمثلون القيم التي يجب الترويج لها ضمن المؤسسة الأمنية. |
| الشفافية حيال وجود التحالف. يجب أن يكون التحالف الدولي أكثر شفافية حيال أنشطته. فالضبابية المحيطة بهذه الأنشطة تعزز نظريات المؤامرة. ومن شأن إضفاء طابع رسمي بعض الشيء على وجود التحالف أن يساعد القادة العراقيين على إقناع الشعب بالحضور الأجنبي. ويجدر بالقوات الغربية اعتماد لغة أكثر شفافية بعد الأخطاء التي ترتكبها. فعلى حلف الناتو انتهاج موقف أوضح عندما تنفذ تركيا عمليات عسكرية داخل العراق من دون إذن من الحكومة العراقية. | تنظيم حملة إعلانية لقوات الأمن. بذل جهود نشر الشفافية ومكافحة الفساد والاحتفال بنجاحات أفراد قوات الأمن والوحدات الصغيرة. تشكيل قوات الأمن العراقية بما يتناسب واحتياجات العراقيين. |

| | |
|---|---|
| إرساء توازن على صعيد تعاون القوات الأجنبية–الشركاء. لا يجدر بالشركاء الأجانب تصنيف بعض الجهات الفاعلة الأمنية على أنها جيدة أو سيئة أو وكيلة. فعلى كافة الجهات الفاعلة تجنب التحدث عن تأسيس قوى موازنة مضادة لبعض الأجهزة الأمنية من خلال تقوية أخرى. فهذه الخطوة تسيّس النقاش وتزيد مقاومة تدابير إصلاح قطاع الأمن المفيدة. وبدلٍ من ذلك، على صناع السياسة التركيز على كيفية عودة إصلاح قطاع الأمن بالفائدة على الأجهزة الأمنية والتنسيق بينها. ويجدر بالمجتمع الدولي إيلاء أهمية لتأثير جهود المساعدة التي يبذلها لجهة انعدام المساواة بين مختلف الأجهزة العراقية وآثارها التي تضرب بالاحتراف عرض الحائط. على سبيل المثال، وخلال المعركة ضد داعش، قدّمت العديد من الدول الأوروبية المساعدة إلى قوات البيشمركة التي لم تكن مندمجة في قوات الأمن العراقية. وتمثل الأثر المترتب عن ذلك بشرذمة الرد العسكري العراقي. | توضيح الأدوار والمسؤوليات. تحديد الأدوار والمسؤوليات المناسبة لمختلف وكالات الأمن. ولا بدّ من تحديد هذه المهام قبل تحديد المسؤوليات الفردية. |
| إعادة رسم صورة حلف الناتو في العراق. على حلف الناتو الاستثمار في بناء صورة في العراق تُظهر أنه معني باستقرار البلاد وليس منخرطًا في المواجهة بين الولايات المتحدة وإيران. | وضع قوات التحالف الدولي. التعامل مع وجود قوات التحالف الدولي على أنه مشكلة سياسة عامة. إجراء مناقشات صريحة وغير مسيّسة تتعلق بدور هذه القوات. وبغض النظر عن الدور، تحسين الشفافية بطرق تبدّد المخاوف الأمنية لكافة أصحاب المصلحة. كما يتعين على الشركاء الأجانب النظر في تقديم التدريب إلى الوحدات المنخرطة في التعامل مع المظاهرات بغية تحسين السلامة وتقليص فرص أعمال العنف. |

ملاحظات حول تقرير خارطة طريق للتعافي

1.يتمتع مُعدّ التقرير بخبرة في الشؤون الامنية والسياسية في الشرق الأوسط ولديه معرفة واسعة بالعراق، حيث يعمل حاليا انتوني فاف زميل أقدم غير مقيم في المبادرة العراقية في المجلس الأطلسي، وسبق وأن عمل فاف مرتين في عملية حرية العراق 2003، حيث كان في الأولى مساعد مدير الاستخبارات في فرقة عمل العمليات الخاصة المشتركة، والثانية المستشار العسكري الرئيسي لفريق التدريب الخاص لمساعدة الشرطة المدنية. كما كان فاف ملحقا دفاعيًا في بغداد، ورئيس الشؤون العسكرية الدولية في القيادة العسكرية للجيش الأمريكي، وملحقًا دفاعيًا في الكويت.

2.عند اطلاق التقرير عقدت ندوة في مجلس الأطلسي بتاريخ 16 شباط 2021، تناقش التوصيات التي جاء بها التقرير وقد استضافات الندوة العديد من المسؤولين السابقين بما فيهم مُعد التقرير د. انتوني فاف ورامون بليكوا (Ramon Blecua) سفير الاتحاد الأوربي السابق في العراق، وفيصل الاسترابادي، سفير العراق السابق لدى الأمم المتحدة، ورندة الرحيم سفيرة العراق السابقة في واشنطن، وضياء الأسدي عضو مجلس النواب العراقي السابق، و أولين ل. ويثينجتون (Olin Wethington) مدير مجلس الإدارة في المعهد الاطلسي وزميل أول غير مقيم في مبادرة أمن آسيا، ولويزا لوفلوك (Louisa Loveluck) مديرة مكتب ( واشنطن بوست) الامريكية في بغداد وبيروت.

3.يحتوي التقرير خصوصا في الشق الثاني على العديد من النتائج والتوصيات التي تسهم في إيجاد السياسات التي تعالج التحديات التي تعرض نهوض العراق السياسي والاقتصادي والأمني، ويطور فهم مشترك بين الباحثين والمسؤولين والخبراء في الولايات المتحدة والعراق والاتحاد الأوربي، لدعم مسارات الإصلاح في العراق، اذ يفصل التقرير النتائج التي توصلت إليها جماعات العمل في حوار المسار الثاني الأمريكي–الأوربي–العراقي، والتوصيات الرامية إلى دعم الحكومة العراقية في مسار التعافي الطويل الأمد.

# دبلوماسية مراكز التفكير

## صناعة افكار وادارة صراع

عباس راضي العامري

مديـــــر
المعهد العراقي للحوار

رئيس تحرير
مجلة حوار الفكر

**مقدمة:**

ان تسارع التطورات العالمية على الصعد المختلفة ومنها صعيد العلاقات الدولية وبروز قوى واختفاء اخرى، ونشوء دول و اتحاد دول مع بعضها، والروح التصارعية التي وسمت البيئة الدولية في كل مناطق ( تشابك المصالح)، أدى الى تغير ملحوظ في وظائف الدولة و اهتماماتها، وفيما يعتبر المختصون ان الدولة باتت فاعلاً اساساً ولكنه ليس الوحيد في النظام الدولي، برز فاعلٌ جديدٌ هو (مراكز التفكير)، وقد حظي باهتمام بالغ في المجتمعات والانظمة السياسية المتطورة حتى اصبح شريكاً أساساً للمؤسسات الحكومية في صناعة اهم القرارات والبدائل، وتعدى ذلك الى خلق استراتيجيات كاملة للحكومات، وفي مقدمة تلك الحكومات تأتي الادارات الامريكية المتعاقبة على حكم الولايات المتحدة، فقد استثمرت مراكزَ التفكير والابحاث استثماراً كبيراً في رسم السياسات المختلفة وعلى المستويين الداخلي والخارجي، فضلاً عن الاستفادة من هذه المراكز في استقطاب اهم مفكريها وعقولها ليكونوا تنفيذيين و وزراء ومتخذي قرار.

انطلقت من مراكز التفكير مجموعة نظريات سياسية، وخصوصاً في السياسة الخارجية، افاد منها متخذ القرار الامريكي ووظفها للمصلحة القومية، كنظرية (الفوضى الخلاقة، اعادة التوازن، الشرق الاوسط الكبير،) من هنا كان لمراكز التفكير دورٌ مهمٌ في رفد المؤسسات الحكومية الامريكية بالرؤية، لكن هذا لم يخف المصلحية المتبادلة بين مراكز التفكير – سواء الحكومية منها

ام غير الحكومية – والادارة الامريكية،فنجد استثمار القنوات الرسمية لخبرات مراكز التفكير ونخبها لاجتراح حلول لما يواجهونه في ادائهم اليومي كموظفين حكوميين، وفي مقابل ذلك يجهدون للتأثير في مخرجات تلك المراكز بما يتفق مع مصالحهم بغض النظر عما تعكسه هذه المخرجات على المقابل – سلباً أو ايجاباً– ، وفي مساحة قريبة من الأداء الحكومي وتأثيراته في مراكز التفكير نجد ان الشركات الكبرى –كشركات التسليح والنفط وغيرها – قد اجتهدت – أيضاً – للتأثير في مراكز التفكير لتسويق اجنداتها وسلعها بما يقنع متخذ القرار للتعامل معها وحصولها – بالمحصلة – على ارباح خاصة، وربما أدت عملية الاقناع هذه الى اتخاذ صانع القرار، قرارات على المستوى الخارجي في مجالي التعاون والصراع على حد سواء، وذلك ما ظهر جلياً في كتابنا هذا فيما يتعلق بالعلاقات الامريكية– السعودية.

تؤدي مراكز التفكير (Think Tanks) أدواراً كبيرة في عملية صنع القرار السياسي الخارجي الامريكي؛ وذلك لما تمتلكه من خبرات متراكمة ومنهجية اداء متميزة، وكذلك لتطور مدركات صانعي القرار في الولايات المتحدة واقتناعهم

بأهمية ما تصنعه هذه المراكز من افكار تساعدهم على الربط بين الوقائع الميدانية وإطارها العلمي النظري، وتوضح لنا اخر الاحصائيات الأمريكية (2021)، بان 2203 مركزاً بحثياً في الولايات المتحدة الأمريكية، تقوم بإجراء تقييم شامل للسياسات السابقة بهدف معرفة جوانب القوة فيها لتعزيزها، وعلاج جوانب الضعف والقصور، وكذلك تطرح آراءً وأفكاراً جديدة وتقترح السياسات البديلة، وتدرس الآثار بعيدة المدى جراء اتخاذ سياسات معينة، سواء كانت هذه الآثار إيجابية أم سلبية.

إذاً فان مراكز التفكير ظاهرةٌ متميزةٌ، استطاعت التأثير في أعلى مراكز القرار، لتمارس دورَ الفاعل المؤثر وصانع الافكار الاستراتيجية التي اصبحت سياساتٍ عامةً، و ركزت مسار عملها على توليد وتطوير ونشر الافكار وتسويقها للنخبة والرأي العام على حد سواء، في نمط جديد للضغط على صانع القرار، ومتخذه، لتبني تلك الافكار.
مراكز التفكير –إذاً– هي مؤسسات تقوم بتتبع المعلومات الدقيقة وتقوم بتحليلها وتوفرها بطريقة موثوقة، وتبني عليها أبحاث السياسات العامة ، كما وانها تقوم بتحليل تلك الابحاث وفقاً لما لديها من معلومات، لتتأكد من صحتها وتستقرئ المسارات المستقبلية المحتملة على ضوئها؛ وتمتاز بانها تقدم الاستشارات محلياً وعالمياً، لتعين صانع القرار في الجهات الرسمية وغير الرسمية على اتخاذ القرارات. (التقرير الصادر عن معهد لودر جامعة بنسلفانيا حول مراكز التفكير لسنة 2014، ص 42–6).

## الدبلوماسية الموازية/ مسارخطوة ونصف و المسار الثاني

الدبلوماسية الرسمية او دبلوماسية المسار الاول هي: الاداة الرئيسة لتنفيذ السياسة الخارجية، وتقوم بتحديد الاهداف ووصف الاستراتيجيات واقتراح التكتيك المناسب لتحقيق اهداف السياسة الخارجية ، فيما يقوم الدبلوماسيون بأدوار معروفة منها جمع المعلومات لصالح حكومته والتفاوض وتعزيز العلاقات بين الدول وتطويرها في المجالات المختلفة، والدفاع عن مصالح الدولة التي يمثلها ورعاية مصالحها ومصالح رعاياها في البلد الذي يمثل دولته فيه.
الدبلوماسية الموازية وبدون تعقيد هي ما يقابل الدبلوماسية الرسمية التي تتحيز في حيز المسار الاول للدبلوماسية وتنشط الدبلوماسية الموازية في المناطق التي يتعسر على المسار الاول التحرك او التأثير فيها لأسباب عديدة .
أما دبلوماسية 1,5 فيراد منها التعبير عن الدبلوماسية التي يرتبط تنفيذها بين خيارات الدبلوماسية الرسمية والدبلوماسية الشعبية، فهي تجمع بين المسارين رغم أن البعض يرى أن المسار الأول ( المسار

الرسمي) هو من يعمل على التفكير والتخطيط لها، ويضع الخيارات التنفيذية الخاصة بها.

يعرف جون ماكدونالد john McDonald الدبلوماسية الموازية بانها الاتصالات والتفاعلات غير الرسمية بين المواطنين او الافراد او المجموعات، غير الدولة ، ويميز بيها وبين دبلوماسية المسار الاول على انها شكل غير حكومي وغير رسمي من اشكال حل النزاعات وتخفيف حدة الصراعات وتحسين الاتصالات والتفاهم المتبادل.

الا ان داليا داس تقتصر دائرة التأثير والنشاط على النخبة دون النشاطات العامة التي يقوم بها عامة المواطنين بين بلدين او اكثر وان كانت لنفس الغرض، فتعرفها على انها النشاط غير الرسمي الذي ينطوي على اتصالات مهنية بين النخب من الجماعات المتخاصمة بهدف معالجة مشاكل السياسات وتحليل ومنع وادارة وحل الصراع بين الجماعات والدول .

ويعزز ما تذهب اليه داليا داس ويصححه ان النخب قادرة على الوصول الى دوائر صناعة القرار والتأثير فيها دون عامة الناس التي تفتقد الى ذلك ما عدا التأثير من خلال خلق راي عام او ضغط شعبي. وهذا الفرق بين المسار الثاني و مسار 1,5 الذي اشرنا اليه في العنوان.

ويذهب هارولد سوندرز الى دائرة اكثر تركيزاً وهي دائرة المجتمع المدني ومنظماته فيعتقد انها الفاعل الرئيس في المسار الموازي وعرفه بأنه :»الحوار المتعلق بالسياسات وحل المشاكل ومناقشة عناصر العلاقة السياسية الشاملة ... الخ».

in Managing Global Chaos, eds. Chester Crocker, Fen Hampson and Pamela Aall, (Washington D.C.: United States Institute of Peace Press, 1996) p. 419–420

## أشكال وأدوات دبلوماسية المسار الثاني

تتباين أشكال وأدوات دبلوماسية المسار الثاني بحسب الإمكانيات والموارد المتاحة لدى الدول، فهي تختلف بإختلاف ما يمكن أن تعمل على توظيفه في مجال تنفيذ هذه الدبلوماسية. ويرى المختصين في الدراسات الدبلوماسية أن هذهالأدوات يمكن أن يلاحظ تركيزها في :

–المواطنون

–الاقتصاد والتفاعلات بين رجال الاعمال والقطاع الخاص والمشاريع التجارية الحرة.

–الجانب الثقافي وتبادل البرامج والخبرات والزمالات.

–الاعلام.

–مراكز التفكير.

## عيوب المسار الثاني

هنالك جملة من المعايب نوردها على المسار الثاني

–المشاركون فيها لديهم قدرة محدودة على التأثيرلذا يجب ان نستثمر الاشخاص ذوي النفوذ الاقوى والمسؤولين السابقين الذي يملكون تاريخا نقياً.
–عملها يستغرق وقتا اطول حسب نوعية المؤثر.
–ضعف الدعم والقدرة مقارنة مع المسار الاول .
–بسبب تعدد جهات المسار الثاني يحدث تضارب في المصالح وبالتالي هدر لقوة التأثير وسوء ظن .
وفي بعض الحالات قد يواصل أصحاب المناصب السابقة النشاط الدبلوماسي غير الرسمي بعد التقاعد مثل الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون.

شهد النظام الدولي تعقيدات وتشابكاً كبيراً في المصالح ادى الى صراعات مستدامة صعبت من مهمة الدبلوماسية الرسمية ، الا انمجموعة من الباحثين شجعوا على تطوير المهام الدبلوماسية للدولة، من خلال رفدها ببعض المؤسسات التي تدعم دورها في الأداء السياسي الخارجي. و تطويرها بمداخل جديدة يمكن من خلالها تنويع قنوات الاتصال مع الدول الأخرى، تفترض ان مراكز التفكير والباحثين المختصين لديهم خبرة عالية في كيفية التعامل مع القضايا الخارجية المتصلة بأمن دولهم، إذ أصبحت مراكز التفكير ذات دور يوازي عمل البعثات الدبلوماسية ، بل يؤثر في فاعليتها في كثير من الأحيان.

## مراكز التفكير والباب الدوار

إن دور مراكز التفكير صار دوراً مركزياً لأنها أصبحت المصدر الرئيس للمعلومات والخبرات لمتخذي القرار بل وصناع الرأي العام، على حد سواء، وكذلك تزويد مؤسسات القرار بالأكفاء، ومن ثم اصبحت من أهم أدوات التخطيط الاستراتيجي الأمريكي في القرن الجاري.
لقد رفدت مراكز التفكير الإدارات الامريكية المتعاقبة بمجموعة عقول غيرت من مجرى السياسة والاقتصاد والامن في الولايات المتحدة الامريكية، فقد اصبحت النخبة المسيطرة على صناعة الافكار بمراكز التفكير في مقدمة عناصر الادارة الامريكية في مختلف الدورات الرئاسية المتعاقبة، منذ الحرب العالمية الثانية الى هذا العصر، فلم يستغنِ رئيس عن هذه الفئة المهمة من المفكرين ورجال الفكر والتخطيط، حيث باتت مراكز التفكير منبعاً هاماً للحكومة والكونغرس وللنظام السياسي في اميركا برمته.
لذلك حين حذر الرئيس الامريكي الاسبق «وودرو ويلسون» من «حكومة الخبراء»، وعدّها منافية للديمقراطية، فإن ذلك ناجم عن تكثّر العقول الاستراتيجية التي زحفت من الجامعات ومراكز التفكير باتجاه عقلنة السلطة والادارة وجعل القرار فيها مبنياً على حسابات الربح والخسارة والمصلحة

# نؤسس لبناء الدولة

الامريكية أولاً، ولا يخفى – في السياق ذاته – ان بداية خلق وصناعة الافكار الاستراتيجية المهمة لم تكن حكراً على المراكز، أنما اسهم فيها اشخاص لوحدهم كأفراد، لكن مراكز الابحاث استطاعت استيعاب هؤلاء الافراد والافادة من افكارهم وتطويرها والمساعدة في الترويج لها ومساندتها واعطائها زخماً اكبر واكثر، والتعشيق بين الفكر والسياسة بما ينسجم وتطلعات تلك المراكز.[١]

إن سيطرة شخوص هذه المراكز على مراكز القرار، جعل السياسات الأمريكية تتشابه على اختلاف الخلفيات الأيديولوجية للإدارات المتعاقبة، وفي هذا المجال ثمت تساؤل طالما يطرح في منطقة الشرق الأوسط مفاده «على الرغم من التغير السياسي والأيديولوجي من إدارة إلى أخرى، لماذا يستمر الأنطباع لدى العديد في الشرق الأوسط باستثناء (اسرائيل) بأن الخطط الواسعة للسياسة الأمريكية في هذه المنطقة لا يمسها الكثير من التغير؟».[٢] ومن ثم فإن طبيعة الوظائف التي أسندت لموظفين في هذه المراكز في الإدارة الأمريكية جعل مكانة هذه المراكز تتزايد خاصةً بعد نجاح هؤلاء الموظفين في المواقع التي شغلوها في المؤسسات الرسمية الأمريكية.

ومن الشواهد التي يمكن ان نتلمس فيها اثر مراكز التفكير في التخطيط الاستراتيجي وصنع واتخاذ القرار ما قام به الرئيس السابق جيمي كارتر بعد انتخابه عام 1976 بتعيين خبراء من مؤسسة بروكنغز في حكومته واستعانة الرئيس رونالد ريغان بعدد كبير من الخبراء من مؤسستي هيرتيج وهوفر، ومعهد انتربرايز، وايضاً ما قام به الرئيس رونالد ريغان حين تبنى إستراتيجية الدفاع بواسطة الصواريخ البالستية التي شغلت – قبل تبنيها من قبل ريغان– مكانة عليا في قائمة القضايا التي استحوذت على اهتمام مؤسسة هيرتيج (التراث)، واتضح ذلك حين قام ريغان بإلقاء خطاب في آذار 1983، الذي أُنشئ بموجبه برنامج مبادرة الدفاع الاستراتيجي فدراسة «الحدود العليا» التي رعتها مؤسسة هيرتيج، والتي دعت فيها إلى نشر نظام دفاع فعّال من الصواريخ الباليستية كانت قد صدرت منذ عام 1982 وتبناها فيما بعد الرئيس رونالد ريغان.

وفيما يخص حقبة رئاسة بيل كلنتون، فقد سعت دوائر ومؤسسات بحوث ومراكز تفكير إلى محاولة إقناع الرئيس بيل كلنتون باستبدال سياسة الاحتواء المزدوج المتبعة اتجاه العراق وايران حينها، فقد خرج العراق من هذه السياسية إلى اخرى، من احتواء النظام (صدام حسين) إلى اخرى(تغيير النظام بالكامل)، اذ قدم مجموعة من خبراء مركز بحوث القرن الأمريكي الجديد (PNAC) رسالة إلى الرئيس كلنتون بهذا الشأن وقد تحولت الرسالة إلى مشروع عمل للمنظومة السياسية الأمريكية حيث صدر عن الكونغرس الأمريكي حينها ما سمي بـ (قانون تحرير العراق).[٣]

اما في رئاسة جورج بوش الأولى، وتحديداً في مرحلة ما قبل احداث 11 ايلول 2001 وما بعدها، اجتمع لمدة عام كامل أكثر من مئة شخصية تعرف بمجموعة عمل الرئاسة بينهم إعلاميون وخبراء مراكز تفكير وأبحاث ومسؤولون أمنيون وعسكريون وسياسيون سابقون مرموقون، وعقدت عشرات الندوات وأجريت زيارات لمختلف دول العالم لوضع خطة عمل الرئاسة للسنوات الأربع، وهو ما بات يعرف بـ (تقرير هيئة الرئاسة)، الذي تضمن خططاً وتكتيكات جديدة للتعامل مع قضايا القرن الحادي والعشرين كالإرهاب وإعادة هندسة الشرق الأوسط الكبير وفقاً للرؤية الأمريكية وجعل العراق آلية من آليات الانطلاق تجاه باقي المناطق وفقاً لخطط منظمة ومدروسة سلفاً. وبعد انتهاء الدراسة قُدم للرئيس بوش تقريرٌ بعنوان (ملاحة في بحر مضطرب) شخص الواقع الدولي، بما فيه الشرق الأوسط وقدم خريطة طريق لإدارة العالم تضمنت خططاً وخططاً بديلة لكل قضية ومفصل وكيف تدار لما فيه مصالح الأمن القومي الأمريكي بكل أبعاده والشروع بانتهاج أسلوب الضربات الوقائية والاستباقية.

ويأتي مشروع (الفوضى الخلاقة) من أهم الأفكار التي خطط لها ونفذت في اثناء الولاية الثانية للرئيس الأمريكي بوش الأبن وذلك عبر مراكز التفكير المرتبطة بالحزب الجمهوري، اذ تمثل هذه المراكز مصدراً هاماً للتخطيط وصياغة السياسة الخارجية الامريكية، ومن هذه المراكز انطلقت اهم بل كل المشاريع الكبرى كمشروع القرن الامريكي الجديد، الذي تحول الى مؤسسة.[٤] إذ عملت مؤسسة (اميركان انتربرايزر) على بلورة مصطلح ومشروع «الفوضى الخلاقة»، الذي شاركت في بلورته عن طريق عقد مجموعة من الندوات والمحاضرات وحلقات النقاش العلمية التي شارك فيها مجموعة ليست بصغيرة من الباحثين والمختصين بالشؤون الأمريكية الداخلية والخارجية، ومن مختلف الاختصاصات، إذ تم تكوين هذا المصطلح بعناية تامة وبرؤى معمقة ونابعة من العقلية الفكرية الأمريكية المصلحية.[٥]

ساهمت مراكز التفكير بدعم جهود الدبلوماسيين بنظريات ومداخل جديدة تساعد في تحقيق الأهداف ، فالكثير من المراكز المتقدمة في الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال ساهمت في صياغة استراتيجيات الدولة كمؤسسة راند ومعهد بروكينغز اللذين دعما السياسة الخارجية بالعديد من النظريات، كان من أبرزها دراسة استعادة التوازن التي ساعدت مخططي الاستراتيجية الأمريكية للشؤون الخارجية قبل تولي الرئيس باراك أوباما إدارة البيت الأبيض . وللسبب والغاية نفسهما، اسست كثير من وزارات الخارجية في العالم مراكز تفكير للتعامل مع الشؤون المختلفة لإمكانية الخبراء فيها ربط المداخل النظرية بالقضايا التطبيقية، كما نرى في وزارة الخارجية الامريكية والبنتاغون و

وزارة الخارجية التركيةومجلس الشورى الاسلامي ووزارة الخارجية في الجمهورية الاسلامية الايرانية و معهد الخدمة الخارجية في وزارة الخارجية العراقية.

يبدو أن الانتقال- الذي رافق الدبلوماسية الموازية كان مقترناً في بادئ الأمر بإسناد الوظائف إلى أحد المختصين في شؤون دولة معينة داخل مراكز التفكير وقد يتطور الأمر إلى إسناد مهمات خاصة لهذه المراكز في تنفيذ السياسة الخارجية كالحالة مع جيمس شليسنجر وزير الدفاع ومدير وكالة الإستخبارات المركزية، إذ قام تيد لارسون رئيس معهد أبحاث السلام في أوسلو PRIO بترتيب عملية المفاوضات بين الفلسطينيين والكيان الغاصب في قمة اوسلو ، ومن ثم فأن القيام بمثل هذه المهام قد يتعارض مع القواعد الدبلوماسية التي تحكم سلوك موظفي الخارجية في هذا الجانب.لقد عززت مراكز التفكير من دور العديد من الدبلوماسيين بتدريبهم على قضايا تخص الوساطة وإدارة النزاعات الدولية، أو ورش التفاوض وتعزيز خيارات المفاوضين بوسائل دقيقة تعزز من دورهم في العملية التفاوضية. واعتمدت مراكز التفكير كقنوات خلفية لإدارة الكثير من المعاضل في التفاعلات الدولية .

لقد ابدعت مراكز التفكير في السنوات الاخيرة في انتهاج دبلوماسية المسار الثاني لتمثل وسيطاً مختصاً بين الوحدات الدولية وصناع القرار، والمساهمة في تقليل مستوى الاحتكاك بين الاطراف المتصارعة على الساحة الدولية من خلال تحول هذه المراكز الى محطات استشعار وتنبؤ وتحضير للحلول قبل وقوع المشاكل أحياناً كثيرة، ويتم كل ذلك عبر تشكيل رأي عام مساند للقضايا التي تطرحها مراكز التفكير وتريد ان تحقق مصلحة خاصة أو عامة من ورائها، وتكوين كتلة ضاغطة لتحقيق سياسة محددة ومستهدفة.

تحملت مراكز التفكير في الولايات المتحدة اختبارات وتحديات لأكثر من مأْئة عام من الاضطرابات المحلية والدولية.[٦] وبقي تأثيرها في ازدياد وشغلوا درجة عالية من الوضوح على المشهد السياسي باستخدام العلاقة بين الخلفية التاريخية الهامة والمعالم البارزة في تطور مراكز التفكير والرأي كنقطة انطلاق.[٧]

ومع ازدياد دور مراكز التفكير في المجالات المختلفة، كان العامل الحاسم في تطورها – وخلق مزيد من «الطلب الاجتماعي» على نواتجها- هو زيادة الاهتمام بمجالي الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية.[٨]

وأخيراً تقوم مراكز التفكير بإعداد ثلاثة أنواع من الخرائط للتعرف على المستقبل، ورسم صورة متخيلة اقرب الى الواقع:

النوع الأول: وتجمع جميع عناصر الواقع وكل الزوايا والجوانب عبر دراسة علمية وموضوعية، بحيث تكون هذه الخريطة بمثابة «صورة صادقة» عن الواقع، يتم فيها تحديد كل العناصر، وتسليط الأضواء على

علاقات التفاعل فيما بينها، ورصد حركتها، وسرعة هذه الحركة، واتجاهها، والشكل الذى يمكن أن تتخذه هذه العناصر من تشابكات فى المستقبل، عبر فترات زمنية مختلفة.

النوع الثاني: وتمثل صورة المستقبل المستهدف والمرغوب فيه، عبر دراسة موضوعية ومتأنية للمعطيات، ولتحولات النظام العالمي، و للتغيرات المتوقعة فى الدول والمجتمعات التي تشبه اخريات محل البحث.

النوع الثالث: وهي نتيجة ربط وتكامل الخريطتين اعلاه، و من خلالها يتم رسم السياسات الهامة للانتقال من الخريطة الأولى إلى التي تليها.

فإذا كانت الخريطة الأولى ترسم صورة لحركة العناصر والقوى الاجتماعية في وضعها الراهن.

وإذا كانت الخريطة الثانية ترسم الصورة المستهدفة لهذه العناصر والقوى.

فإن الخريطة الثالثة تحدد ما القيام به من اجراءات وقرارات للتأثير في حركة تلك العناصر واتجاه القوى الاجتماعية، وصولاً إلى المراد.لقد مثّل ازدياد الاهتمام بالدراسات المستقبلية والاستراتيجية دفعة كبرى لدور مراكز التفكير حيث تطلب إجراء هذه البحوث تعاونَ أعدادٍ كبيرةٍ من الباحثين في مجالات معرفية متنوعة والتفاعل بينهم في إطار فرق البحث.

لذلك باتت تؤدي مراكز التفكير، دوراً في صياغة وتوجيه عملية صنع القرار السياسي الخارجي للولايات المتحدة، والتخطيط الاستراتيجي لعملية صنع القرار هذه، اذ يوجد عدد من المؤسسات الفكرية المتخصصة في الشؤون الاستراتيجية الإقليمية والدولية، التي تصوغ للإدارة الأميركية مشاريع استراتيجية، يأخذ كثيرٌ منها طريقه للتطبيق، وتزود هذه المراكزُ القادةَ السياسيين في الولايات المتحدة بالبحوث والدراسات في أمورٍ التخطيط الاستراتيجي كافة، خصوصاً ما يتعلق منها بالسياسة الخارجية، ما يجعل قضية دراستها و البحث فيها أمراً مهماً.

## الدبلوماسية الموازية ،النسخة العراقية

مع كل هذا الاهتمام الكبير بمراكز التفكير في العالم ودورها في تفعيل الدبلوماسية الموازية وخصوصا فيما يخص دبلوماسية مراكز التفكير لم نجد الى وقت قريب أي اهتمام او تقدير لهذا الدور في العراق ، بل يتعدى ذلك الى ان العراق لم يصنف مراكز التفكير ضمن تصنيف يميزها عن غيرها فهي اما منظمات مجتمع مدني او منظمات خيرية ولا يسمح لها بالقيام باي دور بهذا الشكل. حتى ما تقوم به مراكز تفكير مهمه مثل المعهد العراقي للحوار ومركز الرافدين للحوار ومركز كربلاء للدراسات وملتقى بحر العلوم للحوار يقع ضمن اجتهادات القائمين عليه ولا يعترف بنشاطاته ضمن التقرير

السنوي الذي تقدمه هذه المراكز الى دائرة المنظمات غير الحكومية في مجلس الوزراء.

مراكز التفكير.. تأريخ من التأثير

تؤدي مؤسسات البحث والتحليل والمشاركة في السياسة العامة او ما تشتهر بـ (مراكز التفكير)، دورًا حيويًا ، فمثلاً: قامت سياسة كارتر للسلام في الشرق الاوسط على ما استخلصه من دراسة اجريت بمعهد بروكنز في العام 1975، بعنوان: نحو السلام في الشرق الاوسط، وجمع – على اثرها – الرئيس السادات ومناحيم بيغن في كامب ديفيد.[٩]

وحين تحولت الولايات المتحدة من دولة تأكلها الحرب، الى دولةٍ تسهمُ في قرارات العالم، وتتطلعُ الى قيادته، وتعلنُ نيتها عن التمدد على جغرافية الكرة الارضية كلها، احتاجت الى عقول تفكر بهدوء وباستراتيجية، وتقرأ الساحتين المحلية والدولية، و تفحص الفرص والتهديدات ومكامن القوة والضعف لدى الولايات المتحدة لتكون القرارات التي تتخذ متسقة ومنسجمة مع البيئتين الداخلية والخارجية، وتكون أيضاً نسبة الخطأ فيها قليلة، من هنا ولدت مكانة واهمية مراكز التفكير لدى صانع القرار الخارجي الأمريكي.

يشير توماس ميدفيتز الى ثلاثة عوامل؛ اسهمت بظهور مراكز التفكير في الولايات المتحدة الامريكية أولها: الكتلة المالية الكبيرة، التي يملكها الرأسماليون في حقبة الاستعمار والتي مكنتهم من خلق اليات مميزة لإنتاج افكار تنسجم وسياساتهم، أما العامل الثاني فيرتبط بالحلف الخفي بين الامبراطورية المالية والنخبة الثقافية التي كانت تنمو في المجتمع الامريكي بشكل غير ملحوظ، والعامل الثالث هو مساهمة الجامعات في خلق هذه النخبة من الخبراء[١٠]، والذين اصبحوا فيما بعد نواة لمراكز التفكير – وذلك عبر اعتمادهم في مجالات الادارة والاقتصاد والشؤون الخارجية، ففي حين اصبحت مؤسسات التفكير والرأي في السنوات الماضية «ظاهرة عالمية»، فإن مؤسسات التفكير الامريكية تتميز عن نظيراتها في البلدان الاخرى بقدرتها على المشاركة بصورة مباشرة او غير مباشرة في صنع السياسة، وفي استعداد صانعي السياسة الى العودة اليها للمشورة السياسية،[١١] وعلى الرغم من سيطرة الامبراطورية المالية على النخبة الثقافية الا ان الخبراء حافظوا على قدر من الاستقلالية.[١٢]

إذاً نحن أمام ثلاثة أجيال: يبدأ الاول منها مع بداية ما سمي بـ» الإدارة العلمية»، حيث تأسست مجموعة مؤسسات واستمرت بدعم المؤسسات الخيرية، أما الثاني، فبدأ مع بداية طلب الحكومة الامريكية من الخبراء تقديم مشروع للتعامل مع الحرب الباردة، وهي المرحلة التي اطلق فيها اصطلاح: «مستودعات التفكير»، ويظل الجيل الثالث هو من الاجيال التي تضاءلت فيه المعرفة لصالح الايديولوجية والتنافس الحزبي

والمؤسساتي على حساب الحقيقة، واتجهت نحو النشاط السياسي والدعاية.[١٣]

فقوة الولايات المتحدة ودورها الريادي الامبراطوري يقف وراءه النشاط المتزايد لهذه المراكز وما تضمه من المفكرين والخبراء، من اجل تقديم المسالك الاكثر ضمانا لتلك القوة الامبراطورية ولشبكات المصالح والمنافع التي تتحرك في كنفها، فقد كتبت «الايكونوميست» في افتتاحيتها بعنوان (همجية مراكز التفكير): «ان احداً لم يعد بمقدوره ان يناقش ان هذه المراكز اصبحت بذاتها حكومة الظل في امريكا بل وتأكد بأنها الحكومة الخفية الحقيقية التي تصوغ القرار السياسي وتكتبه، ثم تترك مهمة

ومن خلال الثورة العلمية بدأت تتضح أهمية مراكز التفكير عبر الأدوار المهمة التي تضطلع بها، وتؤثر من خلالها في صانعي القرار السياسي، والتي تتمثل بإنتاج وتطوير الافكار الابتكارية من أجل صنع سياسة خارجية خاصة، وتحقق المصلحة التي رسمت من اجلها، وتحضير سياسات توفيقية للأطراف المتنازعة، ورفد مؤسسات الدولة المختلفة بالمشورة ودعم صانع القرار بمعلومات تفصيلية، وتلخيص ذلك وفهرسته لمنعه من الضياع وسط لجة هائلة من المعلومات، والتي تكون مغلوطة ربما.[١٤]

إن وظيفة مراكز التفكير وظيفة مركزية ومهمة و فريدة، إذ تقوم بتوفير أبحاث السياسة العامة والتحليل والمشورة، وهي وظيفة تروم من خلالها مساعدة الحكومة على فهم واتخاذ خيارات واضحة و عقلائية مبنية على فهم ما يدور على اساس المصلحة، بالإضافة الى مهام أخرى نلخصها بالآتي[١٥]:

-بناء الثقة بين الحكومة والجمهور.

-القيام بدور الوسط والمحايد في مناقشات السياسة.

-تحديد وتقييم القضايا واعطاء المقترحات والبدائل.

-ممارسة عملية تحويل الأفكار الى قضايا سياسية قابلة للتنفيذ.

-تسهيل القضايا السياسية المحلية والدولية للجمهور الذي قد يتعذر عليه فهمها.

-رفد الدولة بالكوادر المدربة وذات الكفاية.

يمكن لأي متتبع وباحث في الشؤون الاستراتيجية الأمريكية والاحداث، ان يلاحظ مدى تأثير مراكز التفكير في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية، وما مثلته الأحداث التي مرت بها الولايات المتحدة من فرصة لتنشيط وتطوير الأفكار وإعادة صياغتها وبالتالي امكانية تطبيقها.

وبعد احداث الحادي عشر من ايلول 2001، اصبحت مراكز التفكير أكثر تركيزاً على إنتاج الأفكار واوراق السياسات والتحليلات التي ادت بالنتيجة الى مراجعة العلاقة بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي، وركزت على إحداث التوازن بين الحرب على الإرهاب وحماية الحريات المدنية، والنقاش حول الضربات الوقائية لإجهاض التهديدات من إرهابيين ودول تساندهم.[١٦]

مما تقدم يتبين لنا ان لمراكز التفكير الأمريكية اثراً ملموساً وواضحاً في السياسة الخارجية الأمريكية وطبيعة توجهاتها والأدوات التي تستخدمها في تنفيذها، ومن كل ما تقدم، نستنتج الآتي[١٧]:

اولاً: تأكيد تواصل مراكز التفكير في الولايات المتحدة مع مواقع صناعة القرار ومواقع العمل السياسي والدبلوماسي لتبادل الأفكار والخبرات وتبني المشاريع والدراسات التي تتعلق بالإستراتيجية الأمريكية وبأمن الولايات المتحدة القومي .

ثانياً: تبني الإدارة الأمريكية عدداً ليس قليلاً من المشاريع والتكتيكات الاستراتيجية التي تطرحها مثل هكذا مراكز وتعد بمثابة مراجعات لتقييم عمل الإدارة الأمريكية، إضافة إلى تقديم المقترحات من قبل هذه المراكز إلى الإدارة الأمريكية.

ثالثاً: استقطاب واستخدام الطاقات الأمريكية ذات الخبرة العالية والإبداع في المجال الوظيفي في حلقات ودوائر صنع القرار لتشارك في مختلف المراحل ضمن مجالات كثيرة لإثراء البحوث والدراسات والندوات والحلقات الدراسية التي من شأنها ان تخدم صانع القرار الأمريكي .

رابعاً: تمكين الطاقات البحثية من الخروج خارج المواقع البحثية الأكاديمية ودعمها للتحرك والاحتكاك بدوائر صنع السياسة والقرار السياسي والدبلوماسي الأمريكي.

خامساً: تشجيع الإتصال وتبادل الخبرات بين مراكز ومؤسسات البحوث أفقياً وعمودياً، داخلياً وخارجياً مع مراكز السلطة وصنع القرار في الولايات المتحدة.

إن طبيعة المهام التي تقوم بها مراكز التفكير والأبحاث تسهم بشكل كبير في إعادة تقييم البدائل والخيارات التي تتبناها الدول تجاه قضايا معينة، فضلاً عن أنها تساعد صانعي القرار في التعامل مع القضايا التي تحيط بهم من خلال التوقعات والمؤشرات التي تصدرها هذه المراكز، الأمر الذي يسهم في إعادة تقييم السياسات بالإستمرار فيها أو اللجوء إلى غيرها وفقاً لما تحمله هذه الدراسات والأبحاث من تصورات تدعم عملية صنع القرار.

## خاتمة

نفيد من كل ما تقدم، ان فاعلاً غيرَ رسمي جديداً، وهو (مراكز التفكير)، بدأ يقدمً دوراً مؤثراً وفاعلاً في البيئة الدولية، حتى اصبحت هذه المراكز نشطة في ساحة لا زالت – الى وقت قريب – حكراً على الفاعل الوحيد في البيئة الدولية وهو (الدولة)، ولم تكتفِ بهذا بل تسللت الى اهم تفاعل قراري يصنع القرار السياسي الخارجي، وصارت من ابرز الفواعل فيه على المستوى غير الحكومي.

وبناء على ذلك اهتمت دول العالم بهذا النموذج من المراكز، فبنت مراكز التفكير على مستوىً عالٍ ، لترشيد و عقلنة القرار ، تقليلاً لنسبة الخطأ، حتى اصبحت مجمعاً

لصناعة الافكار وتوليدها وتطويرها فضلاً عن تهيأة العقول والخبراء الذين تغذي بهم الدولة باستمرار.

وتتجلى اهمية مراكز التفكير بوضوح من خلال ما تقوم به من تأثير مباشر أو غير مباشر في صناعة القرار وصانعه على حد سواء، وأهمها تحضير الخيارات والبدائل وتوفير تنفيذيين من الخبراء الاكفاء الذين يساعدون متخذي القرار على تنفيذ ما يقدمون من أفكار، وكذا توافر بنك معلومات كافٍ حول القضايا التي يحتاج صناع القرار الى بحثها، واتخاذ قرار ازاءها، وكونها قناة تواصل غير رسمية بين صانعي القرار المحليين وبعض الأطراف الخارجية للوقوف على طبيعة المواقف والاراء السياسية واتجاهات الرأي السائدة، وبلورة ملخصات من كل ذلك عبر حوارات و ندوات و حوارات.

وفي ما يتعلق بالدبلوماسية الموازية فان مراكز التفكير يمكن ان تعلب دوراً اكثر اهمية من اي قطاع او جهة اخرى لما تمثله من حالة وسط بين الدبلوماسية الرسمية ودبلوماسية المسار الثاني وهو ما عبرتنا عنه بدبلوماسية 1,5.. وتقفز الى الاذهان مشاريع مهمة قامت بها مراكز التفكير مثل المشروع الذي اعده معهد بروكينغز و قدمه مارشال بعد الحرب العالمية الثانية، لإعادة بناء أوربا والتي اشتهرت بـ( خطة مارشال)، أو ما قام به تيد لارسون رئيس معهد أبحاث السلام / أوسلو، بتنسيق المفاوضات الفلسطينية– (الاسرائيلية)، باعتبارها دبلوماسية مسار ثاني عبر خبراء المراكز.

إن أهم ما تقوم به مراكز التفكير هو سياسة «الباب الدوار» بين مراكز التفكير والحكومة،فمراكز التفكير تقوم باستقطاب المسؤولين الذين تنتهي مهامهم الرسمية لتستثمر خبراتهم في المجالات المختلفة، بالمقابل تهتم الادارات الامريكية بخبراء المراكز وعقولها، وقد تسنم كثير منهم وظائف مهمة عبر الادارات المتعاقبة ومن بينهم: هنري كيسنجر، مادلين أولبرايت، صامويل هنتنغتون، مارتن اندك ، كولن باول، دونالد رامسفيلد، ديك تشيني، زلماي خليل زاد، جون بولتون، و كوندوليزا رايس، واخرون.

فضلاً عن اهتمام الدول بمراكزها، فقد امتدت المساعدات المالية لتمثل اختراقاً لمراكز صناعة القرار المهمة في العالم وخصوصاً في دول صناعة القرار الدولي مثل الولايات المتحدة، حيث ادركت حجم التاثير واختصرت الطريق بالانفاق عل هذه المراكز لتحقيق مصالحها فضلاً عن اعتماد جماعات ضغط للغرض نفسه، وتأتي المملكة العربية السعودية في مقدمة الدول التي اكتشفت اهمية مراكز التفكير الامريكية وجماعات المصالح وتأثيرها على عملية صنع القرار السياسي فيها، لذلك قامت بتأسيس شبكة علاقات مع مراكز التفكير والابحاث و النخب المؤثرة في الاعلام وكذلك

قامت بتاسيس اللوبي السعودي (سابراك).

و في ضوء ما تقدم، يمكن ان نخلص الى الاتي:

1–تمثل مراكز التفكير رابطاً مهماً بين النظريات والعمل اليومي للحكومات من خلال مزج النظرية بالواقع والخروج بحلول مثلى.

2–هنالك عدة اسباب تكمن وراء نجاح مراكز التفكير او عدمه، يقع في مقدمتها الغطاء الدستوري للافراد والمؤسسات وحقهم في المشاركة في الحياة السياسية وتشكيل رأي عام ضاغط لتمرير مصالحهم واحتياجاتهم عبر دوائر صنع القرار، وكذلك طبيعة النظام ، وعدم وجود مشكلة مالية ملحة لوجود فسحة كبيرة لتلقي الهبات والمنح المالية و التبرعات التي تمثل شرياناً مهماً لاستمرار مراكز التفكير وانتاجها.

3–واخيراً اذا اراد العراق ان يختصر المسافات مع الدول التي لديه معها توتر او ملفات ساخنة وعالقة فعليه انتهاج دبلوماسية مراكز التفكير بشكل ممنهج.

## الهوامش

1– John W. McDonald, "Citizen Diplomacy", Modern Science and Vedic Science, 1992, Vol. 5, No.2, p. 119.

2 – Dalia Dassa Kaye, "Rethinking Track Two Diplomacy" in: Talking to the Enemy: Track Two Diplomacy in the Middle East and South Asia, (RAND National Security Research Division 2007), pp.5-8.

3–Harold Saunders, «Prenegotiation and Circum-negotiation: Arenas of the Peace Process,» in Managing Global Chaos, eds. Chester Crocker, Fen Hampson and Pamela Aall, (Washington, D.C.: United States Institute of Peace Press, 1996) p. 419–420.

4 – Jeffrey Mapendere, "Track One and a Half Diplomacy and the Complementarity of Tracks", Culture of Peace Online Journal, Vol.2, No.1, pp. 68–69.

5 – نكتل عبد الكريم، «موقف الولايات المتحدة من القضية الفلسطينية1978–1993»، دار المعتز، عمان، 201، ص 139.

6– هشام القروي، «سنوات بوش في الشرق الاوسط (2000–2008)، مصادر التأثير في السياسة الخارجية الامريكية»، سلسلة دراسات المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2012، ص 36.

7– لستر ثرو، «المتناطحون ،المعركة الاقتصادية القادمة بين اوربا واليابان وامريكا»، ترجمة محمد فريد، مركز الامارات للدراسات، ابوظبي، 1996، ص

ص 45–46.
8– سالم العريض، مراكز البحوث الأمريكية أو مصانع صنع القرار، الحوار المتمدن، العدد: 4395، 16/3/2014، متوفر على الرابط: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=405748&r=0، تاريخ الزيارة: 6–2020.
9– منذر الشوربجي، «إدارة كلينتون ومستقبل النظام السياسي الأمريكي»، مجلة السياسة الدولية، العدد (111)، القاهرة، 1993، ص133.
10– المصدر نفسه.
11– Jiangli Sua، Think Tanks in the United States: The Evolution and Evolving Roles، Sociology Study, March 2016, Vol. 6, No. 3, p176.
12– Ibid, p. 177
13– Mc Gann، James G.، Think Tanks and Policy Advice in the United States (Philadelphia: Foreign Policy Research Institute، 2005) p p 4–10.
14–عاطف الغمري، «الامريكي التائه في الشرق الاوسط»، مكتبة الشروق، القاهرة– كوالالمبور–جاكارتا، 2001، ص 9.
15– توماس ميدفيتز، «مراكز الابحاث في امريكا»، ترجمة: نشوى ماهر كرم الله، منتدى العلاقات العربية والدولية، الدوحة، 2015، ص 95.
16– علي بشار اغوان، "اثر صوامع التفكير والدراسات الإستراتيجية الأمريكية في التخطيط الاستراتيجي الأمريكي"، الحوار المتمدن، العدد 4284. متوفر على الرابط: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=388234&r=0
17– ريتشارد داتش.روبنز، «المشاكل العالمية وثقافة الرأسمالية»، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 666.
18– جيمس الان سميث، «سماسرة الافكار»، ترجمة: مجدى عبد الكريم، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1994، ص15.
19– James G. McGann, "Think Tanks and Policy Advice in The US", Philadelphia, Pennsylvania, August, 2005, p3
20– Ibid, p. 5
21– جيمس الان سميث، مصدر سبق ذكره، ص17.
22– سالم العريض، مصدر سبق ذكره.

# مواقع شبكات التواصل الاجتماعي في العراق ودورها في الاستقطاب السياسي الحالي

د.مجاشع محمد علي

كاتب وصحفي

بات الاستقطاب السياسي أحد الأوجه المعبرة عن التطرف السياسي أو الثقافي أو الديني في اي مجتمع. وهو يعكس فكرة المجانبة أو الطرفية والبعد عن الوسط. وبالتالي قد يكون في الأغلب في صلب عملية التطرف ووجه من أوجهها. والتطرف العنيف والراديكالية؛ لهما جذور وعلاقة بنيوية بممارسة الاستقطاب؛ فالأول يقوم على فكرة المجانبة الأفقية أى البعد عن الوسط السياسي والاجتماعي والثقافي السائد في لحظة تاريخية ما، والراديكالية تذهب إلى المجانبة العامودية، البحث عن الجذور. ويُوصف الراديكاليون الدينيون بأنهم يذهبون إلى العمق التاريخي القريب من الرسالة الأصلية، بينما يسعى الراديكاليون السياسيون إلى العمق في التغيير، فهم يريدون أن يغيروا كل شئ من الجذور، وفي الحالتين يتجلى التطرف وأبرز وجوهه الاستقطاب.[١]

والاستقطاب السياسي يحدث عندما تنقسم آراء الناس ومواقفهم السياسية بشدة حول قضية معينة، وينقسم المجتمع بشكل كبير على طول الخطّ تجاه تلك القضايا، ويكون الاعتدال والحيادية أبرز ضحايا الاستقطاب. وتبرز خطورة الاستقطاب السياسي والثقافي والفكري حينما يتحول إلى إنقسام سياسى يقود إلى إنقسام مجتمعي، وبالتالي يجعل أطرافاً في المجتمع على استعداد لممارسة العنف في سبيل الدفاع عن مواقفها.

لقد تسببت عمليات الاستقطاب، والإقصاء، والشحن فيما بين الفرقاء السياسيين، وانتقالها إلى شرائح أوسع من الجمهور على خطوط انقسام سياسية، وأيديولوجية،

ودينية، وثقافية، إلى تراجع عمليات المساومة والتوافق، والحلول الوسط، مع تعميق الانقسامات الفكرية، وتزايد التماسك العضوي داخل كل فريق، بحيث يتوزع الولاء والانتماء على ما يشبه «الهوية الفكرية» وهذا يتم بحسب ادوات عده في مقدمتها وسائل الإعلام، والتجربة العراقية واضحة في هذا الشأن.

ويرى البعض أن وسائل الإعلام نجحت في أن تنشئ عالماً مستقطباً، وذلك بالتحيز لأحد طرفي الصراع، والقيام بمعالجة انتقائية تخدم جانباً دون الآخر، في مقابل إسناد كل الجوانب السلبية على الطرف الآخر، ولا تشجع على الاعتدال وإنما خلق مجموعات أكثر تطرفًا في وجهات النظر باعتبارها عامًلا مهمًا في تعميق الاستقطاب السياسى بين صفوف الجماهير.[٢]

وقد يكون لوسائل الإعلام تأثير إيجابي في زيادة الإهتمام بالشأن العام فإنها أيضًا لديها القدرة في إيجاد بيئة سياسية تتسم بالعداء من خلال تقديم الرسائل الإعلامية التى تخدم وجهة نظر واحدة، وتوظيف ما من شأنه يُحَرّضُ جانباً ضد آخر، وتعمل على تعميق الفجوة بين الطرفين، وتجعل الجمهور يَشعُر أنّ لديهم أعداء؛ ومن ثم تجعل المواطنين أقل تسامحاً مع الأفراد

ذوى وجهات النظر السياسية المختلفة [٣]..
ولذلك فإن الإعلام بكل أشكاله – التقليدي والالكتروني– أداة مؤثرة في الاستقطاب، حينما يصبح جزءاً من الصراع السياسي؛ وبالتالي يكون الإعلام وسيلة وأداة طَيّعة في أيدى السياسيين يقودونها إلى حيث يريدون وكيفما يشاؤن، لتقسيم المجتمعات حينما يتنازل عن قيمه المهنية في الاتزان والدقة والمصداقية.

والإعلام المهني لا يكون طرفاً في أي صراع، بل مجرد شاهد ينقل الأحداث ويناقشها بموضوعية. فعملية نقل الأخبار وإحاطة العامة بالمعلومات حول ما يجرى في المشهد السياسي العام، لا تحتمل أن تكون استقطاباً. لكن غياب معايير واضحة للمهنية، وتحديداً معايير التوازن وإدارة التحيز يجعل من الإعلام جسراً للإنتقال من إدارة النقاش الوطني العام إلى حالة الاستقطاب الحاد؛ يُساعد ذلك بالطبع شبكات التواصل الاجتماعي، والتي على الرغم من أنها ليست الساحة المفضلة لنقاش النخب المسيسة لكنها تتحول إلى أدوات بأيدى هذه النخب وغيرهم من الجمهور. وينبغي الانتباه إلى أن معظم ما يتم تداوله في هذه الشبكات الاجتماعية خاصة في أوقات الأزمات هو من صناعة

الإعلام التقليدي.

وعملية التأطير للرسائل الاتصالية والإعلامية تُساهم في إنتاج خطاب الاستقطاب، وبالتالي الكراهية ونقل رسائل الاستقطاب ويُساهم في إيجاد بيئات حاضنة له، ولاسيما في بيئات الصراع السياسي، وفي أوقات الأزمات المزمنة، في المجتمعات التى تنطوي على تنوع ثقافي وديني مثل المجتمع العراقي تبرز وسائل الإعلام الجديد – في مقدمتها مواقع شبكات التواصل الاجتماعي– لتقود صناعة الاستقطاب، وذلك من خلال إضفاء معانٍ جديدة على الأحداث، وتفسيرها من منظورٍ متطرف، وصناعة الرموز، وصياغة الصور الذهنية، والتلاعب في وصف الأحداث، وإضفاء أدوار على الفاعلين في المشهد السياسي.

وفي العراق كما هو حال كل دول المنطقة التي تشهد الكثير من الاحتجاجات الشعبية المطالبة بالتغيير. وفي الوقت ذاته تجتاح المجتمعات البشرية حالة من الاستقطاب السياسي يغذيها انتشار الدعاية الكاذبة التي وجدت ضالتها في منصات التواصل الاجتماعي خاصة وفي وسائل الاعلام التقليدية يبدو أن الاحتجاجات الجماهرية تجتاح مجتمعاتنا في المنطقة نتيجة الفساد وسوء الإدارة وتعثر الاقتصاد والطائفية وحملات التضليل والتلاعب بالرأي العام تعتبر من الأسباب المحلية التي تحفز هذه الاحتجاجات وتدفع آلاف الجماهير للخروج إلى الشارع، رغبة منهم في إحداث تغيير لوضع لم يعد يطاق.

وربما يكون العراق من أكثر المجتمعات التي عانت طويلا من انقسامات مجتمعية حقيقية، وصراعات ممتدة، يحاول الآن الإفلات من قبضة الاستقطاب، وتشهد حراكات متجاوزة للاستقطاب المعيق لتطورها.

وإن كان من الملاحظ بروز ظاهرة الاستقطاب السياسي في العراق خاصة بعد العام 2003 نتيجة لعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي التي يشهدها الوطن؛ إلا أننا – هذه الأيام– نرى حالة مرتفعة اكثر من الاستقطاب التي تتم خاصة في شبكات التواصل الاجتماعي، وتحديداً منذ انطلاق التظاهرات الشعبية في العراق نهاية العام 2019. وهناك من يحاول استغلال مواقع شبكات التواصل الاجتماعي، ويمارس نشاطاً استخبارياً موجّهاً على هذه المنصات، ومنهم من المحسوبين على "نخبة" الثقافة والسياسية، ومنهم من يحمل أجندات أو أفكار معينة؛ لإيجاد حالة من التشكيك في النوايا، والتقليل من جدوى الاصلاحات التي شرعة الحكومة والبرلمان على اتخاذها أو التشكيك بالاهداف التي رفعها المتظاهرين ، ويحاول صناعة صورة ذهنية سلبية عن هذه الاصلاحات والتظاهرات باستخدام تعليقات أو منشورات على صفحات ومواقع شبكات التواصل الاجتماعي، وأحياناً بإختراق الحسابات، معتمدة على آليات مختلفة كأسلوب السرد السياسي، وتوجيه الانتقاد للاطراف كافة (السلطات

الحاكمة والمتظاهرين). ومتسلحاً بالاعتقاد أن الجمهور في مواقع شبكات التواصل الاجتماعي غير مهيئين لانتقاء الأخبار، أو المعلومات، أو الآراء، مما يُسهِّل كثيراً زرع هذه الأخبار والمعلومات والآراء.

وبصفة أعم؛ وفيما يبدو فإن هناك درجة من التقارب باتت تجمع الرؤى بعد عمليات التحرير ضد داعش نهاية 2017، نتيجة تطلعات الشعب العراقي لمزيد من الاستقرار، وخاصة في المجال الاقتصادى الذى يمس الفرد بشكل مباشر؛ إلا أن هناك من يحاول استغلال مواقع شبكات التواصل الاجتماعي، ويمارس نشاطاً استخبارياً موجّهاً على هذه المنصات، ومنهم من المحسوبين على «نخبة» الثقافة والسياسة، ومنهم من يحمل أجندات أو أفكار معينة؛ لإيجاد حالة من التشكيك في النوايا، والتقليل من جدوى هذه التعديلات، ويحاول صناعة صورة ذهنية سلبية عن كل ما يحدث ، وعن الأوضاع في العراق بشكل عام. باستخدام تعليقات أو منشورات على صفحات ومواقع شبكات التواصل الاجتماعي، وأحياناً بإختراق الحسابات، معتمدة على آليات مختلفة كأسلوب السرد السياسي، وتوجيه الانتقاد للنظام. ومتسلحاً بالاعتقاد أن الجمهور في مواقع شبكات التواصل الاجتماعى غير مهيئين لانتقاء الأخبار، أو المعلومات، أو الآراء، مما يُسهِّل كثيراً زرع هذه الأخبار والمعلومات والآراء.

ومن هنا جاءت أهمية إجراء هذه الدراسة، لِتُلقي الضوء على حالة الاستقطاب الموجودة على شبكات التواصل الاجتماعي.

الهوامش

١– الطويسي، باسم، (2018)، محاضرة في منتدى شومان الثقافي بعنوان الإعلام والاستقطاب السياسي، موقع قناة الغد الأردنية، الأردن، متاح على: D٪A7٪https://alghad.com/٪D8
٪8A٪D8٪D9٪88٪D9٪B7٪D8٪84٪9
A٪D8٪84٪D9٪A7٪8A-٪D8٪D9٪B3
٪B7٪D8٪82٪AA٪D9٪D8٪B3٪D8٪7
D٪84٪D9٪A7٪D8٪-A8٪D8٪A7٪D8
٪D9٪B3٪D8٪A7٪8A٪D8٪D9٪B3٪8
٪D9٪-87٪AC٪D9٪D8٪88٪8A-٪D9
B1٪D8٪B7٪AA٪D8٪D8٪84٪D9٪84
/81٪D9٪

٢- Hansen, Kasper. M and Pedersen, Karina. 2015., «How campaigns polarize the electorate Political polarization as an effect of the minimal effect theory within a multi-party system», Party Politics, Vol.)1, No.12), p 6.

٣- Starke, Catherine M. 2012., «Framing in A Polarized Media Environment: Park, pundits, and the public», M.A- Dissertation

# تحديات الانتخابات المقبلة
## التغيير وبناء المستقبل

جواد العطار

برلماني سابق

**مقدمة:**

تعتبر الانتخابات في المجتمع الديمقراطي حجر الاساس في تعزيز الانتماء الوطني ، حيث تضمن أن يكون الناخبون مواطنين لهم الحرية الكاملة في اختيار القوى السياسية التي تمثلهم وشكل النظام السياسي الذي يطمحون اليه.. وهي لا تعني شيئا؛ اذا كان المواطنون لا يهتمون بمن يحكم ولا يشعرون بالانتماء ، لأن المواطنة الصالحة في المجتمع تعني الحق في المشاركة بصنع القرار السياسي ، ذاك إن مفهوم الديمقراطية والانتخابات ملازم لمفهوم المواطنة والمواطن ، وهو ما يغيب تماما عن ديمقراطيتنا التي تنتهي فيها علاقة الناخب بالمرشح الفائز حال اغلاق صناديق الاقتراع.

ولذلك يجب ان تدرك كافة الجماهير المؤمنة بالعملية السياسية والديمقراطية ان افضل طريقة للتغيير هي الذهاب الى صناديق الاقتراع مع القناعة أن صوتها لا يذهب بأي طريقة من الطرق الى غير من تصوت له ، وبالتالي فإن صوت الناخب الواحد قد يغير نتيجة الانتخابات بالنسبة للمرشح الذي يريد؛ خصوصا مع النظام الجديد المعتمد في الدوائر المتعددة والترشيح الفردي ، أو إن صوته قد يكون كفيلا بتجاوز ذلك المرشح للعتبة الانتخابية أو بقائه دونها وصعود غيره ممن يليه في التسلسل ، وهذه مسؤولية الناخب الواعي التي تقابلها مسؤولية المرشح الفائز في النهوض بواجبه الوطني بكل أمانة واخلاص.

عليه فان العزوف عن المشاركة في الانتخابات خيار سيء جداً ، لأن افضل عقوبة يمكن أن يوجهها الناخب لاخفاقات السياسي المسؤول على المستويات

السياسية والاقتصادية والخدمية هي في التصويت لغيره ممن يقتنع به وبمنهاجه وفكره ومشروعه الانتخابي.

المضمون – تحديات التغيير وبناء المستقبل

تعتبر الانتخابات بشروطها الشكلية والموضوعية من أهم مظاهر التحول والتغيير نحو المجتمع السليم المعافى ، لذلك فإن إجراء الانتخابات والمشاركة فيها بحكمة وتعقل يمثل خطوة مهمة نحو التغيير الايجابي مع بروز ثلاثة تحديات تجاه اية انتخابات وبالذات الانتخابات التشريعية المقبلة في العراق سواء أكانت مبكرة او في موعدها المحدد منتصف العام القادم ، وعلى ثلاثة مستويات من تحدي التغيير الى العزوف والمشاركة والتي سنتناولها بالشكل التالي:

## المستوى الاول - التغيير:

للأسف التغيير المرافق للعملية الديمقراطية اصبح حلما او بعيد المنال في العراق الجديد ، فالأسماء نفس الاسماء والوجوه نفس الوجوه بعد اكثر من اربعة دورات، والسبب يتمثل في التالي:

– قلة الوعي لدى معظم الناخبين الذين تنطلي عليهم حيل المرشحين ولاكثر من مرة.

– استخدام امكانات الدولة من قبل المرشحين في الترويج الانتخابي.

– استخدام المال السياسي في التأثير واستمالة خيارات الناخبين.

– خبرة المرشحين المخضرمين تؤهلهم للفوز وتكرار انفسهم لسببين:

الاول – انهم فكوا رموز العملية الانتخابية وخبروا خباياها وخفاياها.

الثاني – تصدروا المشهد السياسي وحجبوه عن النخب الاخرى حتى معظم أقرانهم ممن كانوا في المعارضة قبل عام 2003 ، والسبب ما يملكون من مال ونفوذ.

– والاهم من كل ذلك ، تأثير السلاح المنفلت على بوصلة النتائج ومجمل العملية الديمقراطية.

ان خطر تكرار التصويت لنفس الوجوه كبيرا جداً ، يقول الاستاذ والباحث في جامعة الكويت جواد الحمد في ندوة بمركز دراسات الشرق الاوسط بعمان والمنشورة على موقعه الالكتروني والمعنونة: رؤية واقعية للتحولات الديمقراطية في الوطن العربي ومستقبلها:

« ان عملية استبعاد الآخر إنما هي قتل لطاقات خلّاقة من أبناء هذه الامة، وخلق لإشكاليات اجتماعية تشكل المدخل الأكبر والأهم لعدم الاستقرار المنشود والذي يهز البنية الاقتصادية والاجتماعية ويهدد الكيان السياسي والاجتماعي ككل، كما انه يضعف من قدرة الأمة على مواجهة التحديات والأخطار الخارجية « وخصوصا بناء العملية الديمقراطية ومستقبلها.

بالفعل تكرار الوجوه وتكرار السياسات وتهميش الكفاءات في الدورات الانتخابية الماضية ، هو الذي اضعف العراق وجعل

ثلة من العصابات الإجرامية تتحكم بثلاث محافظات لثلاث سنوات ، وحول الأزمة الاقتصادية الى غول كبير رهن العراق للبنك الدولي لأجيال حتى نخرج من حبائله ، وهو ما جعل ضعف الدولة وفوضى السلاح مبررا لاقتتال العشائر المتجاورة والمناخية فيما بينها.

هذا بالنسبة للأفراد وصعوبة انجاز تغيير الوجوه او استحالتها مع تكرار اسماء المرشحين ، اما بالنسبة لأحزاب السلطة(مثلا حزب الدعوة الذي هيمن على رئاسة الوزراء لاكثر من 13 عاما) ، فانها تخسر جمهورها في كل بلدان العالم الديمقراطي وبالتالي تخسر الانتخابات.. الا في العراق؛ فإن أحزاب السلطة تخسر جمهورها وتربح الانتخابات ، وهذه الحالة لا بد لها من علاج ، والعلاج اليوم؛ بيد الناخب لا بيد السياسي... الناخب الواعي القادر على التأثير والتغيير.

ويبقى سؤال واستفهام المرشح والناخب على حد سواء: ما فائدة الوجوه الجديدة اذا كانت ستدخل الانتخابات تحت رحمة القوائم الكبيرة حتى ان كان الترشيح فرديا او في دوائر متعددة ، لان الاخيرة تمتلك الإمكانات اللازمة للفوز من مال ونفوذ وسلطة مكنتها من السيطرة على مفوضية الانتخابات ومحاصصتها.

ان التغيير مطلوب ومع كل انتخابات هناك جديد في النتائج رغم المحاصصة والالتفاف على إرادة الناخب في بعض الاحيان ، الا ان المتتبع يلمس التغيير الجزئي وعلى مراحل صغيرة وهذا حال الديمقراطية الا ما نستثنيه من مفاجآتها وهي بعيدة في واقعنا السياسي الحالي ، لكن إرادة المرشح والناخب في التغيير اولا؛ اضافة الى عامل الوقت ثانيا؛ قد يكونا كفيلين وبلا شك على ازالة الفاسدين والفاشلين والمخضرمين ، وللأسباب التالية:

1. ان حقائق الفساد تكشفت امام الملأ ولم يبق منها سوى اعلان ومحاسبة الاسماء المتورطة فيها... وهذا ما بدأنا نلمسه في تحركات خجولة لاعتقال ومحاسبة مسؤولين من الخط الثاني او سجن مدراء عامين .

2. ان التفاف الكتل على إرادة الناخب اصبح صعبا جداً مع انفضاح أمرها في التجارب السابقة ووعي الناخب ، فلا تنفع المؤثرات الطائفية ولا الانجازات الوهمية ولا ينفع المرشح سوى سيرته المهنية ومقبوليته الشخصية ولا تنفع القوائم الكبيرة قياداتها التقليدية فحسب؛ بل تحتاج الى تطعيمها بدماء جديدة ونظيفة... وقد اضفت التظاهرات خلال السنتين الماضيتين نوعا من كشف المستور في مطالبها المشروعة.

3. ان البرلمانيين المخضرمين انتهى دورهم وضاقت حظوظهم ، فلا تنفع زوابعهم الاعلامية وظهورهم المستمر ، لان القياس الحقيقي الان: ماذا قدمت خلال السنوات الماضية لا ماذا ستقدم خلال الاعوام المقبلة ، فاتتهم الفرصة ومن الصعب ان يعيد الناخب التصويت او النظر اليهم مجددا

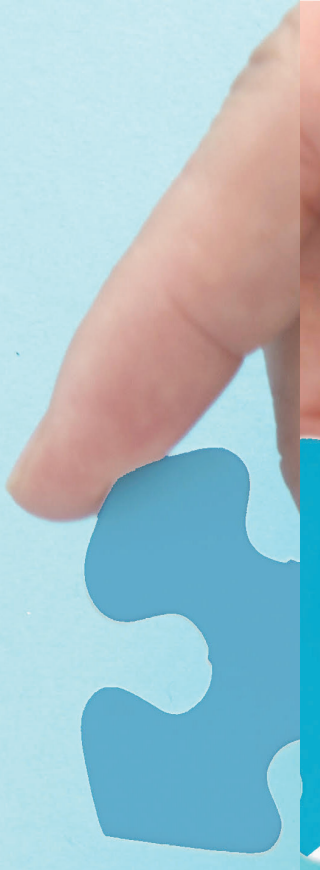

# نؤسس لبناء الدولة

Iraqi Institute For Intellectual Dialogue
للحوار

مهما فعلوا.

ان خيارات المرشح الجديد وفرصه في التغيير مفتوحة وكبيرة مع فشل التجارب السياسية الحالية ، وقرار الناخب صائبا على ان يشارك في الانتخابات اولا؛ ويستفيد من مرارة خياره السابق ثانيا.

المستوى الثاني – العزوف عن المشاركة

لا خلاف ان اية انتخابات في العالم تشهد مشاركة وعزوف او مقاطعة احيانا من المعارضة تارة ومن الغاضبين او الرافضين للسياسات المتبعة تارة اخرى... ولكن للتجربة في العراق خصوصية فلا معارضة داخلية في البلاد اولا؛ والجميع مشارك في الانتخابات ثانيا؛ حتى من تظاهر لمدة عام كامل يدعو للمشاركة وممثلا بها بطريقة مباشرة او بأخرى عبر مفوضية الانتخابات. والأبواب مفتوحة بحسن الاختيار ثالثا؛ ومشرعة للتغيير امام المواطن دون تقييد رابعا؛ ان توفرت شروط النزاهة والشفافية في الرقابة وفرز وإعلان النتائج.

ومع غياب البديل اولا؛ والخوف من التزوير ثانيا؛ والخشية من تكرار الوجوه ثالثا؛ وتكرار السياسات المتبعة رابعا... يمكن تقسيم الشارع تجاه المرشحين والانتخابات الى قسمين:

الاول – مؤيد للمرشح اما لصلة قرابة او لموقعه في المسؤولية او لمصلحة شخصية وبعضهم لمصلحة وطنية من خلال رؤية قائمة على ان هذا الرجل او المسؤول – المرشح هو المنقذ للعراق والمواطن من أوضاعه المزرية الحالية وهي مرتبطة اصلا بالقيادات السياسية التقليدية.

الثاني – رافض وهو الفريق الاضيق حاليا الذي اتجه الى الاحجام عن المرشحين جملة وتفصيلا باعتبارهم نفس الوجوه او اعادة لسيناريو مجرب؛ والمجرب لا يجرب.

واذا كان الفريق الاول المؤيد لا يؤثر في خيارات المرشحين لان دوافعه في اغلبها شخصية او قبلية او فئوية او مصالح خاصة وان مساحة مرشحيه محسومة لانهم امتهنوا السياسة ، والفريق الثاني الاضيق فانه ومع الاسف قد نشاهد نتائج انتخابات مطابقة لسابقاتها وهو ما يضر بمستقبل العراق والعملية الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة.

ان خيار المرشح اليوم ان يكون هو البديل للبرلمانيين الموجودين ، فالمرشح ذا التوجه الاسلامي وذا التوجه المدني والعلماني وحتى مرشحي كوتا المكونات كل مسؤول عن معتقده ويتحمل واجب الدفاع عنه بما يخدم البلد والمجتمع ، وقمة المسؤولية ان يطرح هؤلاء انفسهم بدلاء عن الفاشلين الذين يمثلون تلك المبادئ والتيارات على ان يكونوا افضل منهم اولا؛. ومؤهلين ثانيا؛ من كافة النواحي للترشيح. ومخلصين ثالثا؛ في النوايا. ورابعا؛ وهو الاهم ان يكونوا مقبولين من اقرانهم الاخرين.

المستوى الثالث المشاركة وبناء المستقبل

لمن يعتقد ان المشاركة في الانتخابات نجاح وإنجاز وعرس ديمقراطي ، فهو

يجانب الحقيقة والصواب لان للمشاركة وجهين ايجابي وسلبي... ايجابي اذا كان الناخب على درجة من الوعي والإدراك التي تؤهله في التصويت للأفضل ، وسلبي اذا كان الناخب ينقاد دون وعي الى صندوق الاقتراع حاملا قوالبه الجامدة بالتصويت على اساس عرقي او طائفي او مناطقي دون معرفة بخلفيات المرشح ومؤهلاته.

ورغم ان التصويت والمشاركة حق مكفول دستوريا ومطلوب سواء اكان سلبيا ام إيجابيا ، فان الكثير من الناخبين لا يعيرون أهمية لمشاركتهم في يوم الاقتراع ، ولا يعرفون قيمة الصوت الذي يمتلكوه وماذا يعني لمستقبلهم ، ذلك إنه مهما ارتفع صوت المواطن أو الناخب خارج صندوق الاقتراع للمطالبة بحقوقه سواء بالتظاهر عام كامل او اكثر او بالاحتجاج كلما واتته الفرصة فانه لا يكاد يسمع؛ مقابل الصوت الذي يدخل الصندوق ويقرر تأهيل من سيتولى الإدارة والحكم.

## الخاتمة:

يقول المفكر الفرنسي إتييان دو لا بواسييه في كتابه "العبودية الطوعية":

«عندما يتعرض بلد ما لقمع طويل تنشأ أجيال من الناس لا تحتاج إلى الحرية وتتواءم مع الاستبداد، ويظهر فيه ما يمكن ان نسميه المواطن المستقر».

في أيامنا هذه يعيش المستقر في عالم خاص به وتنحصر اهتماماته في ثلاثة أشياء:

1–الدين.

2–لقمة العيش.

3–كرة القدم.

المواطن المستقر هو العائق الحقيقي أمام كل تقدم ممكن ..

ولن يتحقق التغيير إلا عندما يخرج هذا المواطن من عالمه الضيق نحو آفاق التفكير بمستقبل بلاده وابناءه.

ويتأكد أن ثمن السكوت على الاستبداد أفدح بكثير من عواقب الثورة ضده !!! – انتهى كلام المفكر الفرنسي. وبعد ان انتهت فترة الانقلابات في العراق واصبح فيه سلطات ومراكز قوى مختلفة ومتعددة فان الاستبداد انتهى وانتهت معه الثورات والانقلابات رغم اننا ما زلنا ترزح تحت وتيرة نتائجها الكارثية الى يومنا هذا ، ورغم ان الخيار الديمقراطي لا يستجيب مع صعوبة التغيير التدريجي او بطئه فان السكوت ما زال غير مقبول على الفشل الاداري والسياسي اليوم المتمثل في القبول بإعادة انتاج نفس الاسماء ونفس الوجوه ، والمواطن المستقر الذي كان مشكلتنا في الماضي اصبح الان لا يسكت ولا يقبل بالفشل.

لذا فان الحل يكمن في تنمية وتوعية المواطن – الناخب الذي يعشق الحركة والتغيير ، المواطن الذي يبحث ويسال ويتحرى عن المرشح ويتحرك ويشارك بفعالية بالانتخابات مع ضمان اطرها الموضوعية التي تكفل نجاحها.

# آليات بناء السلام في العراق

أ.م.د ياسر علي ابراهيم

## أولا : مفهوم بناء السلام

أرتبط مفهوم بناء السلام بمرحلة الحرب الباردة كونه يعبر عن أهتمام الدول والأفراد على حد سواء في توافر السلم والإستقرار كبديل للحروب ولإصلاح مجتمعات ما بعد النزاعات والمجتمعات التي تعاني من انعدام الانسجام المجتمعي في المجتمعات المتعددة، ، ويُعد الأهتمام ببناء السلام والسعي لتحقيقه هدفا انسانيا سامياً، ويمثل غاية للمجتمعات التي عانت من ويلات الحروب والصراعات والعنف بكافة اشكاله، كونه يشكل استثناء في مواجهة العنف والحرب والصراع.

ينطوي مفهوم بناء السلام على معاني متعددة وابعاد مختلفة ،اذ يشير المعنى اللغوي للمفردتين (بناء) و (سلام) وفى حالة دمجهما في صيغة المصطلح (بناء السلام( ويمكن تعريف مفردة (بناء) بأنها مصدر (بَنَى) بيتاً أو داراً، و(البُنَى) بضم مقصور البِنَاءُ يقال (بُنْيَة) و(بُنّى) و(بِنْيَة) وبِنّى) بكسر الباء مقصور مثل جزية وجزى، وفلان صحيح (البِنْية) أي الفطرة وبِناء هي (مفرد)، والجمع (أَبْنِيَة) (لغير المصدر)، وتستخدم كلمة البناء في (النحو) لزوم أخر الكلمة حالة واحدة، خلاف الإعراب، و(لغوياَ) أي صيغة الكلمة والهيئة الحاصلة من ترتيب الحروف والحركات، أما كلمة السلام فتعني السلامة والبراءة من العيوب، وأسلم انقاد وصار مسلما كتسليم العدو ، وتدل كلمة السلام أيضاً على الصلح والسِّلم ،اما المعنى الاصطلاحي ،يشير مفهوم بناء السلام ً بمعناه الواسع الى الصلة بين المجتمعات والتي تتجسد في صورة تعاون

واتصالات في المناحي كافة: الدبلوماسية والثقافية، والاقتصادية والاجتماعية، وعندما ينتقل مجتمع معين من حالة النزاع والصراع إلى حالة السلام، يستوجب بناء كافة نواحي التعاون لدفع الامور بإتجاه الفهم المتبادل باحسن الصور، والعمل من اجل اكمال مسيرة اعادة بناء المنطقة التي كانت غارقة في النزاعات

ويستخدم بعض الباحثين مصطلح «بناء السلام» للإشارة إلى وصف الأنشطة التي تعقب الحروب، وغيرهم يستعملون هذا التعبير لتعريف طريق جديد لمدخل العمل التنموي مع التأكيد على السلام، وهناك أخرون ما يزالون يرون ان بناء السلام عملية ذات طابع نفسي وعلاقاتي أو يستعملون هذا المفهوم بشكل متبادل مع فكرة تحويل مسار الصراع، وقد حدث تطور في مجال بناء السلام بوصفه استجابة لأقصى حالات العنف التي شهدها العالم وأشدها مثل، الانتشار الواسع المتنامي للفقر، وزيادة معدل الجريمة، والعنصرية، والقمع، والعنف ضد المرأة، والحروب ،وهناك علاقة وإرتباطاً تأريخياً وعلمياً بين مفهوم السلام وظاهرة الصراع، فكانت البدايات الأولى لمفهوم السلام كرد فعل على ظاهرة الصراع الإنساني، فيُشير يوهان غالتونغ إلى ان (مفهوم السلام يتناول شقين احدأهما المفهوم التقليدي ويقصد به غياب العنف المباشر، ويطلق عليه «السلام السلبي»، والشق الآخر الاكثر تقدماً، والذي يقصد به غياب العنف البنيوي أو تحقيق التنمية والعدالة وعلى وجه الخصوص العدالة الاجتماعية وهذا الشق يطلق عليه «السلام الايجابي» ويُعد غالتونغ اول من استخدم.مصطلحي السلام السلبي والسلام الايجابي ويرى البعض ان بناء السلام يتضمن المساواة والعدالة الاجتماعية، فضلاً عن الأفعال الاجتماعية التي تهدف إلى تحسين العلاقات وتلبية الاحتياجات الأساسية، فضلاً عن نشاطات تغذي وتقوي السلام الموجود ويضع ثلاث مسارات لبناء السلام وكالاتي :

– المسار الأول الوساطة باستخدام القوة: ويتم ذلك من خلال المفاوضات، وعمليات حفظ السلام، والتحكيم، وفرض السلام بالاكراه.

– المسار الثاني حل مشكلة النزاعمن خلال المساعي الحميدة، والتوفيق، والوساطة.

– المسار الثالث إيجاد أرضية مشتركة داخل دوائر النزاع، والعمل على بناء وتوثيق الترابط والتماسك المجتمعي.

وعليه فعملية بناء السلام هي عملية طويلة الآمد ومتعددة الأبعاد تتضمن التأثير المتبادل بين التحولات العسكرية الأمنية والإنخراط بالعمل السياسي وإرساء الديمقراطية وإعادة بناء الهيكلية الإقتصادية والإجتماعية، وتحقيق التنمية، وهذا ما يجعل عمليات السلام تتضمن تهدئة النزاع من جهة وتسوية النزاع من جهة أخرى .

وتتضمن عملية بناء السلام الأهتمام بالبلدان التي تخرج من حالة النزاع، لأن

هذه البلدان تمنح فرصة إنشاء مؤسسات ديموقراطية ذات طابع إجتماعي وسياسي وقضائي، تعمل على أنهاء الفساد وتنشر قيم ومبادئ تفضي إلى اشاعة ثقافة السلام ان الهدف من عمليات بناء السلام هو توافر وتلبية الاحتياجات الإنسانية للمتضررين من النزا ع والحفاظ على كرامة الانسان وحرية وتعزيز حقوق الانسان، كما هو حماية البيئة وتخليصها من الاضرار التي لحقت بها نتيجة الصرا ع والنزا ع أو الحفاظ عليها من الاضرار اللاحقة نتيجة الصراعودون التنسيق وتبادل الافكار ستكون نتائج الاعمال مبعثرة، وعديمة التأثير .

يمكن التوصل إلى أن بناء السلام هو مجموعة الإجراءات والتدابير، التي تنفذ في مرحلة ما بعد انتهاء النزاعات بهدف ضمان عدم عودة أو الانزلاق إلى النزا ع مجدداً،

وذلك بإحداث تغيير في بعض عناصر البيئة التي شهدت النزا ع وخلق بيئة جديدة، من شأنها تقليل التناقض الذي دفع إلى حدوث النزا ع وتعزيز عوامل الثقة بين أطرافه، وتعزيز القدرات الوطنية على مستوى الدولة من أجل إدارة نتائج النزا ع ووضع أسس التنمية المستدامة

## ثانيا: المفاهيم المقاربة لبناء السلام

شهد العالم خلال المُدة مابين عام 1945 وعام 1991 ظهور نزاعات وحركات جديدة تعمل لمنع حدوث الصراعات والنزاعات، من خلال انتشار مراكز دراسات السلام وفض النزاعات وثقافة السلام، وبرزت مفاهيم وفلسفات وافكار جديدة في السلام اثمرت في تنامي أهتمام الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للتربية والعلوم والثقافة (UNESCO) بدراسات السلام ونشرها في انحاء العالم، ومن بين هذه المفاهيم الاتي:

1- مفهوم ثقافة السلام:إنّ ثقافة السلام حالة من التعاون والحرص على تبادل الثقافات المتنوعة والإفادة من التجارب بهدف ترسيخ السلام وتنمية الوسائل الداعمة له بصورة مستمرة، وان أول تعريفات منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم (اليونسكو) لثقافة السلام هي (تتكون ثقافة السلام من القيم والمواقف، وطبيعة السلوك الإنساني التي ترتكز على عناصر عدم العنف وتحترم الحقوق الأساسية للإنسان وحريات الآخرين،ولقد تم تحديد هذه الحقوق في ميثاق حقوق الإنسان.2- صنع السلام : يُشير مفهوم صنع السلام إلى الجهود والعمليات التي تتضمن أي عمل يهدف إلى دفع الاطراف المتنازعة للوصول إلى إتفاق سلام من خلال الوسائل السلمية كالتحاور والتفاوض بين الاطراف واستعمال الوسائل الدبلوماسية لحل النزا ع، وعملية صنع السلام لا تتضمن استخدام القوة العسكرية ضد أي من الاطراف لأنهاء الصرا ع ، وتختلف من مرحل إلى أخرى ومن مكان إلى أخر، ولا يصنع السلام بمقياس ثابت بل يراعي خصوصية كل حالة .

وتتم عملية صنع السلام من خلال مرحلتين أساسيتين : المرحلة الأولى، وتهدف إلى استخدام الجهود السلمية (التفاوض – التفاهم – الوساطة – التحكيم – التوافق – الحل بالأساليب القانونية – العمل من خلال المنظمات الإقليمية –الالتزام بإتفاقيات مسبقة) من أجل إيقاف الصدام أو تحييده والوصول إلى إستقرار الأوضاع على ارض النزاع ما أمكن. أما المرحلة الثانية والهدف يكون فيها أكثر من مجرد إيقاف الصدامات وإستقرار الأوضاع على الأرض، بل إن الهدف هنا يكون الوصول إلى حل سلمي سياسي مستديم ينهي النزاع .

3– حفظ السلام :هي مجموعة من التدابير الأحترازية التي يتم فرضها بوساطة طرف ثالث، وذلك باستخدام الحد الأدنى اللازم من القوة لغرض وقف العنف والحيلولة دون تجدد واستمرار الاشتباكات بين الاطراف المتنازعة، وعملية حفظ السلام تختلف عن عملية فرض السلام التي تعني كبح النزاعٍ الذي يتم بموافقة الطرفين، ويختلف أيضاً عن عملية صنع السلام التي تنطوي على دعوة الأطراف إلى التفاوض، أما عملية حفظ السلام تعني في المقام الأول السعي فقط نحو وضع حد للعنف

4– السلم الاهلي :مفهوم السلم الأهلي يشير إلى رفض كل إشكال القتل والقتال،أو التحريض عليه، أو تبريره، عبر نشر مقالات، وخطابات تحرض على زعزعة السلم الأهلي بمنطق العقيدة الدينية أو القومية أو الحزبية، لإنتاج حرب أهلية في المجتمع تقود إلى تحريم حق التفكير والتعبير والاعتقاد، من خلال فرض قيود وضوابط تمنع ممارسة هذا الحق، بل تنزل أحكأما وعقوبات بالذين يتجرؤون على التفكير

5–حفظ السلام : بدأت عملية حفظ السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة فى عام 1948 بنشر مراقبين عسكريين غير مسلحين فى الشرق الأوسط، لمراقبة إتفاقية الهدنة بين إسرائيل والدول العربية (UNTSO)، ومجموعة مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان (UNMOGIP) لتكونا أول بعثتين للأمم المتحدة) وتم تحديد ثلاثة ركائز اساسية تؤطر عمل قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، في مرحلة الحرب الباردة أو حفظ السلام التقليدي وهي، موافقة الأطراف المعنية، حياد قوات الأمم المتحدة تجاه أطراف الصراع، عدم اللجوء لاستخدام القوة من جانب الأمم المتحدة إلا في حالات الدفاع عن النفس.

6–فرض السلام : وهو مجموعة التدابير التي يمتلكها مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ويعني فرض استخدام القوة المسلحة أو التهديد من أجل إرغام الطرف المعني إلى الامتثال للقرارات والعقوبات المفروضة عليه، من أجل الحفاظ على السلم و النظام، وقد تتضمن جهود فرض السلام إجراءات غير العسكرية كالعقوبات، و إجراءات عسكرية .

وبذلك فإنّ عملية فرض السلام هي عملية تصدر بقرار من الأمم المتحدة وذلك بفرض إستخدام القوة نظرا لفشل الوسائل السلمية في إيجاد حلول، وتأخذ هذه القرارات بأمر ملزم لتنفيذ .

**ثالثا : آليات بناء السلام**

تختلف آليات بناء السلام باختلاف المجال الذي يتم العمل به، وإلى اختلاف طبيعة الدول والتركيبة المجتمعية لها، ويشكل بناء السلام هدفا رئيساً لمختلف الكيانات والفئات الإجتماعية، وهذا الأمر يرتبط بطبيعة الوسائل والآليات المتبعة لتحقيق هذا الهدف ومن هناتقتضي الضرورة البحث في إمكانية إبراز هذه الآليات مع العلم بصعوبة حصرها كافة تلك التي تتعلق ببناء السلام .

1- الآليات السياسية : ترتبط الآليات السياسية بالعديد من الأجراءات المترابطة مع بعضها ،الى حد من الصعوبة فصلها أو تأجيل أحدها على الآخر،ولعل من أهمها :

-المشاركة السياسية/ ترتبط المشاركة السياسية بالمسؤولية الاجتماعية للمواطنين، وبقدرتهم على محاسبة المسؤولين، وتعتبر الوسيلة الأفضل للتعبير عن مصالحهم والدفاع عنها، وهى مؤشر هام على مدى شرعية النظام السياسي القائم، ومن ثم فإن تدعم الاستقرار والنظام في المجتمع. من ناحية أخرى تدعم المشاركة السياسية العلاقة بين الفرد ومجتمعه وتعزز شعوره

بالانتماء للوطن، ويزداد إيمان الأفراد بجدوى المشاركة وأهميتها وفاعليتها من خلال سرعة استجابة المسؤولين لمطالبهم واختياراتهم، ومردودها المباشر في تحسين ظروفهم الحياتية وأوضاعهم المعيشية. الأمر الذى يتطلب إيمان القيادة السياسية واقتناعها بأهمية مشاركة الجماهير في صنع وتنفيذ السياسات العامة، وإتاحة الفرصة كاملة لهذه المشاركة من خلال ضمان الحرية السياسية وحرية الجماهير في التعبير عن آمالهم وطموحاتهم وأرائهم في قضايا مجتمعهم ومشكلاته.

ان عدم المشاركة السياسية قد يؤثر على عملية بناء السلام وذلك من خلال الشعور بالاغتراب السياسي سواء كان هذا الاغتراب لدى افراد المجتمع او لدى مجموعات عرقية او قومية معينة وان ازدياد ظاهرة الاغتراب وشيوع الإحساس باللامبالاة له دلالاته الخطيرة على التماسك المجتمعي وفرص التنمية الشاملة ، فضلا عن امكانية نمو ظاهرة التمرد والعنف ضد السلطة الحاكمة وهذا ما ينعكس على بناء السلام وطبيعة العلاقة بين المجتمع والسلطة .

-التنشئة الاجتماعية – السياسية للمجتمع والثقافة السياسية/ الثقافة السياسية هي النسق السياسي من الثقافة العامة السائدة في المجتمع وهي تتشكل من مجموعة من القيم والمعايير والمعتقدات والتوجهات والرموز التي تحكم وتحدد السلوك السياسي؛ لذا هي ذات اهمية بالغة للنظام السياسي إذ يؤدي فيها دوراً اساسياً في صياغتها وتشكيلها بما يتوافقواهدافه وسياساته التي يسعى لتحقيقها .

-وفي المجتمعات التي تشهد حالة الصراع بين الثقافات المختلفة المكونة لها فان النخبة السياسية بحاجة الى إعادة هندسة الثقافة السياسية من جديد، إذ إن الصراعات التي تشهدها المجتمعات تعني ان الثقافة السياسية التي يبثها النظام ونخبته السياسية فشلت في اعادة تشكيل اولويات واهداف الافراد بما يتوافقواهداف النظام، لذا فإن النخبة بعد حالة الصراع والعمل لبناء السلام ينبغي لها ان تعمل على إعادة هندسة الثقافة السياسية للمجتمع إلى جانب إعادة تشكيلوهندسة الذاكرة المجتمعية للمجتمع، مما يعني ان الثقافة السياسية تشير الى سلوك سياسي في سياق ثقافي معين، ولما كانت الثقافة السياسية تتشكل من القيم والمعتقدات والمعايير والتوجهات فإنه والحالة هذه يكون الدين واللغة والعرق من أهم مصادرها،والرموز والمواقف السياسية والادوار التي تتخذها من أهم مظاهرها، بينما تتمثل آثارها في الاعمال والمؤسسات والسياسات الناجمة عنها وهنا يأتي دور النخبة السياسية في إعادة هندسه الثقافة السياسية عبر صوغ ترميزات فكرية ثقافية قانونية نفسية وبثها في المجتمع لتعمل على إعادة صياغه توجهات وترميزات الافراد سلوكياًوادراكياً وفكرياًبما يحقق اهداف النخبة السياسية، أي أن إعادة هندسة

الثقافة السياسية تتضمن ان تكون التنشئة الاجتماعية السياسية للمجتمع بموازاة الثقافة السياسية للنظام وأن لا تتقاطع معها، لضمان قدرةالثقافة السياسية على إعادة تشكيل ترميزات التنشئة الاجتماعية بسبب معطيات النخبةوالنظام السياسي،إذ إن التقاطع بين الثقافة السياسية والتنشئة الاجتماعية يعد فشلاً للنخبة السياسية في تحديد توجهات المجتمع وجماعات الهوية المختلفة من ناحية، كما يعني أن الشرعية السياسية للنخبة مهددة او بالأحرى أنها لا تحضى بالشرعية لذلك يحدث الافتراق بين النخبة السياسية وجماعات الهوية، لذا ولتأكيد هويتها تلجأ تلك الجماعات نحو تأكيد ذاتها لا سيما حين تشعر بعدم المساواة في الفرص والمكافآت لذلك يحدث الصراع، عليه فإن إعادة هندسة الثقافة السياسية هي إعادة هندسة التنشئة الاجتماعية، والأخيرة تعني إعادة هندسة الذاكرة المجتمعية وإذا تحقق ذلك فإن مؤشر إمكانية ترسيخواستدامة السلام تكون مرتفعة

– التداول السلمي للسلطة / تنتقل السلطة في النظم السياسية عن طريق نوعين من الآليات أولاهما آليات سلمية والأخرى عنيفة. ويقصد بالآليات السلمية أن يتم هذا الانتقال دون إكراه أو إجبار، أي دون استخدام أساليب القوة المادية أو المعنوية لإجبار شخص الحاكم أو النخبة الحاكمة على ترك الساحة لنخبة أخرى أو لشخص آخر. بينما يقصد بالآليات العنيفة استخدام القوة لإجبار الحاكم أو النخبة الحاكمة على ترك موقعها دون سند للنخبة الجديدة سوى القوة. ويعني هذا ارتباط ذلك بما يعرف في الفقه السياسي بالشرعية الدستورية أو القانونية أو بالمشروعية، أي باستناد طريقة الوصول إلى السلطة إلى الأسلوب الذي يحدده الدستور والقانون، فإذا نص الدستور على الانتخابات أو الاستفتاء أو اختيار المجلس النيابي وحدد شرطاً لشغل المنصب ينبغي الالتزام بالطريقة التي نص عليها الدستور وآلا اعتبر من شغل المنصب مغتصباً له.

– وبذلك فأن التداول السلمي للسلطة او التغيير الديموقراطي يعد واحدا من الاليات المهمة التي تسهم في عملية بناء السلام ، لان التغيير الذي يستند الى الانتخاب بدلا عن العنف يسهم في عملية الاستقرار السياسي في البلد والابتعاد عن ممكنات العنف ، وان الاستقرار السياسي هو الركيزة الاساسية في بناء السلام وذلك بسبب ارتباط القضايا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بالمتغير السياسي ، فكلما وجدت بيئة سياسية مستقرة كلما زادت عملية التنمية في جميع الجوانب وهذا بالتأكيد ينعكس على عملية بناء السلام ، لان بهذه الحالة سوف تنتقل الدولة من حالة الصراع والعنف الى حالة الاستقرار السياسي والاجتماعي

2– الآليات الاقتصادية : يعتبر الاقتصاد ركيزة اساسية يرتكز عليها أي مشروع من

مشاريع بناء الدولة والمجتمعات, ويكون من خلال احداث تنمية اقتصادية حقيقية, وهناك علاقة وثيقة بين التنمية الاقتصادية وعملية بناء السلام بعد انتهاء الصراعات, فتنشيط العلاقات الاقتصادية للدولة وانخراط الاطراف السابقين فيه يخلقان نوعا من الاعتماد المتبادل داخل الدولة، بما يعزز اتفاق السلام بينهم، من خلال مشاريع الشركات والحكومات والمنظمات المحلية والدولية التي تعمل على تعزيز التنمية الاقتصادية في الأماكن الهشة والمتأثرة بالنزاعات، فعملية البناء الاقتصادي تساهم في بناء الجسور بين المجتمعات المقسمة من خلال الجمع بين الناس حول هدف مشترك وايجاد مشتركات تاريخية موحدة وقد تكون هذه المشتركات ذات طابع اقتصادي، وإنشاء شبكة من الاتصالات من خلال التجارة, فالمجتمعات المحلية المرتبطة بالتجارة أقل عرضة للحرب من سواها.

وتحتاج الدول التي مرت بمرحلة نزاع إلى تغيير سمات سياستها وادارتها الاقتصادية، من خلال تبني سياسات تجافي التهميش والاقصاء من اجل انجاح عملية بناء السلام، وذلك على النحو الاتي:

-زيادة معدل النمو الاقتصادي: إذ يوفر ذلك المعدل للدولة القدرة التمويلية لإشباع الرغبات الشعبية وتطوير بنيتها الاساسية، وتمويل سياسات جبر الضرر، وسياسات الادماج وعودة النازحين والمهجرين، خاصة أذا كانت الابعاد الاقتصادية احد الأسباب الصراع.

- عدالة توزيع العوائد: أي انتهاج سياسة توزيعية لنتائج معدلات نموها إذ تتسم بعدالة التوزيع وان يتساوى الجميع امام الدولة، مما يخفف حدة التوتر, بل ويؤدي إلى الاستقرار .

-خفض البطالة والفقر: فارتفاع معدلات البطالة والفقر من معوقات نجاح أي تجربة لبناء السلام، كونها من مظاهر التهميش والاقصاء، لذلك على الدولة ان تحاول خفض هذه المعدلات كسياسة اندماجية للمواطنين.

- المساعدات الطارئة وسبل توجيهها: وهي اجراءات متكاملة منسقة من اجل حماية الحياة واستمرارها وحماية حياة المدنيين ، ولإنعاش النشاط الاقتصادي، فضلا في الاسهام في عودة اللاجئين، واعادة بناء البنى التحتية الحيوية الضرورية.

- التنمية المتوازية للقطاعات الاقتصادية: من خلال تحديد المستوى الكلي للاقتصاد، ومعالجة ما يهدد سبل العيش، والعمل على توليد الدخل وانعاش السوق والتجارة، وتوافر شبكات الحماية الاجتماعية، وتأخذ في حسبانها جميع القطاعات الفئوية والنوعية الاجتماعية، وتحديد اولويات الاعمار التي تستهدفها الدولة في مرحلة بناء السلام.

- الدور المكمل للقطاع الخاص: يؤدي القطاع الخاص دورا مكملا لسياسات الدولية التنموية، خاصة مع القدرات والامكانيات التي يملكها، والتي تحقق

اهدافا اجتماعية تساعد في ادماج فئات بعينها، أو تحقيق اهداف اقتصادية تسهل من عملية بناء السلام.

3–الآليات المجتمعية والثقافية : تتعرض المجتمعات المتعددة في مسيرتها خلال مرحلة بناء السلام لتحديات اجتماعية واقتصادية كثيرة في مجمل هذه المسيرة، منها ما يساعد على تقوية الاواصر الإجتماعية ومنها ما يترك اثارا كبيرة بسبب افرازات الاحداث وما تتركه من قيم اجتماعية سلبية في وجدان المجتمع من كراهية للاخر، وقد تواجه ايضا ازمات وعقبات اقتصادية تخلق فجوة بين فئات المجتمع على اساس طبقي، وللتغلب على هذه التحديات والعقبات الإجتماعية والإقتصادية، وللوصول إلى الغايات المرجوه لبناء سلام حقيقي ومستدام، هناك جملة من الآليات التي يمكن تبنيها من خلال:التعايش السلمي في المجتمعات المتعددة إن التعايش السلمي هو احدى اهم آليات بناء السلام في المجتمعات المتعددة، ونعني بالتعايش السلمي القدرة على التعايش مع الآخر ايجابياً والمشاركة في عملية بناء المجتمع، وقدرة الانسان على التكيف والعيش سوية من اجل خير المجتمع وتقدمه، ومفهوم التعايش السلمي هو الحد من الصراع، أو ترويض الخلاف العقائدي بين الدول ، أو التحكم في إدارة هذا الصراع بما يفتح قنوات للاتصال، ومعنيٍ ديني– ثقافي– حضاري ويشمل تحديداً معنى التعايش الديني أو الحضاري، والمراد به أن تلتقي إرادة أهل الأديان السماوية والحضارات المختلفة في العمل من أجل أن يسود الأمن والسلام في العالم، فضلاً عن المعنى الإجتماعي ويعني أن تعيش الجماعات مع بعضها البعض بصورة مندمجة وطنياً، إذتذوب الهويات الفرعية في الهوية الوطنية الجامعة، وهو النقيض للتفرقة العنصرية الذي تجعل فيه الجماعات عاداتها وقوانينها ونظمها كحواجز تفصلها عن غيرها من الجماعات.

ومن آليات بناء التعايش السلمي التي تشجع على بناء السلام في المجتمعات هي:(الحوار المجتمعي) الذي يعد من أهم عوامل تحقيق السلام في المجتمع , فهو يعزز نسيج العلاقات بين أفراد المجتمع , ويشيع روح الطمأنينة بين مختلف الأطياف, ويعزز روح التفاهم والتسامح بين الأفراد والفئات بعد مرحلة النزاع, إشاعة ثقافة التسامح التسامح سواء (الديني، الاثني الطائفي) هو شرط لعملية بناء السلام، فالمجتمع الذي يتسم بالتعددية والتنوع يحتاج إلى قدر من التسامح بين فئاته الإجتماعية، للوصول إلى هدف التعايش السلمي، ولا يبنى التعايش السلمي على قاعدة (عفا الله عما سلف)، وان ما يبنى على جملة من المعطيات والمتطلبات الاساسية وفي مقدمتها احترام خصوصية الاخر وثقافته وحضارته.

ومن الادوات الاساسية والركائز المهمة في بناء السلام هي ((المؤسسة التعليمية)) كأداة لنشر ثقافة السلام عبر غرس ونشر ثقافة

السلام في مختلف قطاعات المجتمع بصورة عامة ، مما يسهم في خلق جيل جديد في مناخ جديد به ثقافة السلام، التي يمكن ان تكون نتيجة عملية المصالحة، وسائل الاعلام ونشر ثقافة السلام ، وكذلك منظمات المجتمع المدني المجال المفضل لجماعات وجمعيات يمكن للأفراد اختيار الانضمام اليها طالما كانت هذه الجماعات والجمعيات تعزز قيم ومقاصد يشترك فيها الأعضاء ويصبح الافراد أعضاء في جماعات وجمعيات مختلفة، ويمكن ان تؤدي منظمات المجتمع المدني أدوار مهمة في نشر ثقافة السلام ، عبر ممارستها نشاطات وأدوار متنوعة بناء قدرات النخب السياسية والإعل بتفعيل المؤسسات الدستورية ومناصرة المفاوضات الرامية لتحقيق السلام، الكشف عن الجرائم والانتهاكات التي تخالف مواثيق وقوانين حقوق الإنسان وتوثيقها والتنديد بمرتكبيها ، نشر الوعي المنهجي في المجتمع المحلي بالحقوق الخاص بالنساء والأطفال وذوي الحاجات الخاصة وتعزيز ونشر ثقافة الحوار البناء بين مختلف شرائح المجتمع، والمساهمة في خلق وسائل إعلامية بديلة عن إعلام الحرب، وتعزيز إعلام السلام لتكون أداة لنشر ثقافة التعايش وقبول الأخر من خلال البحث عن أرضية مشتركة لحل النزعات وتنمية المجتمع ، وإن دور المؤسسة الإعلامية في (نشر ثقافة السلام) لا يقلّ قيمة عن دور التعليم، ومؤسسات المجتمع المدني، فالمؤثر الاعلامي يقع عليه العبء الأكبر في تكوين قيم وثقافة المجتمع ، ونقصد بالمؤثر الإعلامي هو ما يحدث من تغيرات على المتلقي، وتعلمه شيئا من محتوى الرسالة الموجهة، أو تبنيه اتجاها جديدا، أو تخليه عن اتجاهات كانت لديه سابقا، أو تعديل اتجاه معين،واصبح الدور الإعلامي في نشر ثقافة التسامح والسلام أهم وأكبر من أى وقت مضى ويقابل بتحديات عدة تتعلق بتعدد المصالح المادية والإقتصادية والانتماءات الإعلامية بما لا يجعلها جميعا خاضعة لسياسة واحدة أو يمكن ترويضها أو تحميلها بمعايير والتزامات محددة ،لذا يعد الإعلام شكلا من أشكال التعليم، فهو يوفر المعلومات ويشكل الرأي العام للناس، وتسعى برامج السلام الإعلامية إلى توافر معلومات موضوعية بشأن النزاعات العنيفة، ومساعدة الناس على تمييز حقيقة الدعاية وزيادة الوعي بالبدائل السلمية .

هناك مسألة مهمة أخرى ،وهي أحياء التراث الثقافي ،فقد تعرضت الذاكرة الثقافية التاريخية في البيئة العراقية للتدمير الجزئي أو الكلي والتي تتمثل في عمليات نهب القطع الأثرية وحرق وتدمير المكتبات والمتاحف والأماكن الأثرية ودور العبادة وإلى غير ذلك من الخسائر. كما تؤدي النزاعات المسلحة أيضاً إلى اندثار التراث اللامادي أحياناً كالممارسات والطقوس الدينية والإجتماعية والفنون وتقاليد أداء العروض والكرنفالات والمهارات المرتبطة بالفنون

الحرفية التقليدية أو تغيّره بسبب التغييرات الديمغرافية الحاصلة في المجتمع، بسبب النزوح أو اللجوء إلى دول أخرى، إذ إنَّ التراث الثقافي يحقق الترابط بين الأجيال ويؤمّن إستمرار القيم الثقافية بما فيها ثقافة الحياة اليومية وإنتقالها عبر الأجيال، وتأتي أهمية إحياء التراث الثقافي من أنَّ مساهمته في إعادة الإعمار ما بعد النزاع، تتخطى ترميم المباني العمرانية المتضررة بالحرب وإستعادة التراث المسروق فحسب، بل تساهم في إعادة البناء الاجتماعي في المجتمعات الخارجة للتو من الحرب، وتساعد على تأكيد الشعور بالهوية والانتماء وتحقيق مفاهيم التسامح والمصالحة وبناءً الثقة في المجتمع المنقسم، مما يسرّع من عودة اللاجئين والنازحين إلى مناطقهم التي تركوها في أثناء النزاعات ، وينعكس ذلك على الإستقرار المجتمعي والسياسي، كما تؤمن مشاريع الترميم للمباني والمعالم التراثية فُرَصَ عملٍ للشباب في مجتمعات ما بعد النزاع ، وفي قطاع البناء بشكل خاص، مما يسهم في تخفيض معدل الفقر وإنعاش الإقتصاد الذي أنهكته الحروب، لاسّيما وإن هذه المشاريع تعمل على مجال زمني طويل نسبيا.

**رابعا: ألآليات الأمنية**

أن الظروف التي مرت بها القوات الأمنية بصورة عامة و الجيش العراقي بصورة خاصة بعد أحداث 9/نيسان/2003, افتقرت إلى توفير حاجات أساسية, ولا سيما الأسلحة والمعدات الحديثة وفقاً لما تقتضيه العمليات العسكرية الجارية في العراق ضد التنظيمات الإرهابية, خاصة وأن الجيش العراقي والأجهزة الأمنية الأخرى تواجه نوعاً من الصعوبة في معالجة المواقف وسد الثغرات بالشكل الذي يعيد الأمن والأمان وتوفير الخدمات للشعب العراقي بشكل تام. ان أهم الأولويات والمرتكزات التي يجب توافرها داخل المنظومة الأمنية والعسكرية والتي من شأنها النهوض بها وتعد أساس في حماية ودعم الأمن الوطني العراقي وهي:

1- تفعيل الجهد الاستخباري : عندما تكون هناك أرضاً ومجتمعاً معرضاً للإرهاب وتقل فيه مصادر الحقيقة والمعلومة الصحيحة, من الطبيعي سيكون العيش فيه يعتمد بالأساس على الخوف بين الناس وصولاً لفقدان الأمن والاستقرار،كل تلك الحالات تجد لها وجود وثبات عندما يكون أهم عنصر مفقود في السياق الأمني ألا وهو العمل الاستخباري. فالعمل الاستخباري يعتمد على توظيف أشخاص يقومون بنقل معلومات غير معلنه وتخضع هذه المعلومات للتدقيق والدراسة وبعدها تقسم إلى عدة أقسام حسب المعطيات والتبعية للمعلومة, أي وضع كل معلومة في خانتها الخاصة والمجال الذي تدور فيه.

2- العقيدة العسكرية: أن العقيدة العسكرية هي التي تحدد مسالك ودروب

الفعل الاستراتيجي الهادف وذلك باستخدام القوة العسكرية أو التلويح بأستخدامها كما أنها وبعبارة أخرى, هي جميع المبادئ والسياسات والأمور الفنية والأساليب والتي بموجبها تتمكن القوات المسلحة من توجيه أعمالها كما أن العقيدة العسكرية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالعقيدة السياسية للدولة وآيديولوجياتها وفلسفتها الأجتماعية والاقتصادية لتكون بالتالي التعبير العسكري لنهج السياسي.لذلك برزت الحاجة إلى تطوير العقيدة العسكرية القتالية للقوات المسلحة العراقيةلتوظيفها بشكل مشترك وبنسق أداء قتالي موحد لتعزيز الأمن الوطنيالعراقي. ولكي نضع رؤية لملامح عقيدة عسكرية عراقية مستقبلية قادرة على مواجهة التحديات والتصدي للتهديدات الداخلية والخارجية

3- التدريب والتسليح : يعد التدريب والتسليح من المقومات والدعائم الأساسية لدعم ولتعزيز قدرة المنظومة الأمنية بشكل عام والعسكرية بشكل خاص, حيث ينظر إلى التدريب والتسليح على انه حجر الأساس للقوات المسلحة الحديثة, حيث ثبت أن تحقيق مستوى عالي من التدريب والتسليح يضاعف القدرة العسكرية, ممكن ان يقلل حجم الأنفاق العسكري وهو ما تنشده جميع دول العالم الغنية والفقيرة

لذلك ينبغي العمل على تطوير المنظومة الأمنية بصورة عامة والعسكرية بصورة خاصة ودعم قدراتها التسليحية والتدريبية للعمل على تجاوز العقبات التي عانى منها الجيش العراقي وباقي المؤسسات الأمنية وذلك من خلال:

أ- اختيار قيادات عسكرية كفؤة تتسم بالكفاءة والمهنية والشجاعة.

ب- تبني استراتيجية تدريب شاملة لقطعات الجيش العراقي, تسهم والى حد بعيد في رفع المهارات القتالية والبدنية للجيش وصموده في المعارك اللاحقة.

ج- تبني رؤية واضحة لتسليح وتجهيز الجيش العراقي بالتركيز على أولويات المعركة, وإلغاء عدد من العقود التي شابتها شبهات فساد أو تلك التي لا تتطلبها أولويات المعركة.

د- اعتماد الزيارات الميدانية سبيلاً للاطلاع على واقع عمل القطعات المقاتلة أو الدوائر اللوجستية الساندة, الأمر الذي يسهم في الاطلاع على المشاكل ووضع الحلول والمعالجات.

ه- التركيز على تسليح المفاصل الأساسية للجيش طبقاً للأولويات, وخصوصاً في مجال القوة الجوية وطيران الجيش كونهم عنصران أساسيان في حسم المعركة ضد التنظيمات الإرهابية.

و- تسليح القطعات البرية بمنظومات قتالية متطورة لإجهاض استراتيجية التنظيمات الإرهابية

ز-ألغاء مبدأ التطوع في المؤسسات الأمنية وتوزيع القطعات العسكرية على أساس طائفي ومناطقي, والعمل على تفعيل قانون

الخدمة الإلزامية لأشراك جميع أطياف الشعب ومكوناته

ح–أصلاح المنظومات الخاصة بالتدريب والتأهيل والتجهيز والإدامة والتخطيط ووضع خطة لمكافحة الفساد المالي والإداري.

ط– تهيئة منظومة لأعداد القادة والأمرين في كافة المستويات نظرياً وعملياً.

ي–أنشاء هياكل تنظيمية تابعة لوزارتي الداخلية والدفاع تتولى أدارة عمليات الحرب النفسية

والأعلام المضاد وفق احدث الأساليب والخبرات بالاستفادة من مراكز البحوث الوطنية

والدولية لما لهذا الجانب من أهمية كبيرة للقضاء على الإرهاب.

ك– التدريب المشترك لكافة الصنوف, ووضع سياقات عمل ثابتة لتلك القوات تعمل بها في أوقات السلم لتطبيق العمليات العسكرية .

4– التعاون الأمني المشترك

ينبغي تفعيل الجهود الداخلية والخارجية لتعاون أمني مشترك فعال يسعى بكل مضامينه في تعزيز الأمن الوطني العراقي والحفاظ على سيادته ووحدته وعلى جميع الأصعدة الداخلية والخارجية،ويأتيذلك من خلال:

أ–استمرار المشاركة في المؤتمرات الدوليةلمكافحةالإرهاب.

ب– توثيق التعاون مع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية ذات الاختصاص بمكافحة الإرهاب.

ج– زيادةفاعلية الرقابة على الحدود الدولية لضبطومنع تسلل الجماعاتالإرهابية ومتابعتها.

د– تبادل المعلومات الاستخباريةفي تزوير وثائق السفر وعمليات التجارة بالأسلحة والمتفجراتواستخدام الإرهابين لتكنولوجيا الاتصالات،وبناء قاعدة معلومات مشتركة .

ه– مكافحة تمويل الإرهاب وكفالة أمن وسائل النقل والبنى التحتية وتسخير قدرات شبكة الأنترنيت في مكافحة الإرهاب.

و– الانضمام لكافة الاتفاقيات والمعاهدات الثنائية والدولية المبرمة لمعالجة قضايا الإرهاب.

# ما بين ثورة العشرين وانتفاضة شعبان :

## صفحات خالدة من البطولة والتضحية

فهد عبد اللّه

سبعة عقود هي الفاصلة الزمنية بين ثورة العشرين الكبرى والانتفاضة الشعبانية العظيمة ، وكلا الحدثين شكلا نقطة انعطافمهمة في تاريخ العراق الحديث ، وهناك بالتأكيد أوجه تشابه كثيرة بين الثورتين، بالرغم من البعد الزمني ، واختلاف الظروف المحيطة بكل حدث، ونظرة متفحصة على تسلسل الأحداث، نجد أن ثورة العشرين ، وانتفاضة شعبان اشتركتا في هدف مشترك وهو مواجهة الظلم والاستبداد، وتحقيق الحرية ، والعدالة الاجتماعية ، وضمان الحقوق الأساسية للمواطن في ظل دستور يصوت عليه أبناء الشعب بدون أية وصاية خارجية . ومثلما كانت ثورة العشرين التي قادها مراجع الدين أول ثورة شعبية وطنية في تأريخ العراق ومنطقة الشرق الأوسط ، كانت انتفاضة شعبان صرخة مدوية بوجه الطغيان والاستبداد الذي بلغ مديات غير مسبوقة ، وكادت تلك الانتفاضة العظيمة أن تحقق أهدافها في إسقاط حكم الطاغية صدام وزمرته الاجرامية الباغية لولا الدعم المباشر الذي تلقاه المجرم صدام وتلقيه الضوء الأخضر من الاستكبار العالمي وزعيمته الولايات المتحدة بسحق الانتفاضة وضرب الشعب الثائر بالاسلحة الثقيلة والصواريخ والمدفعية وطائرات الهليكوبتر ، وبدعم وتحريض من الحكومات العربية العميلة مثل السعودية ومصر ، لسبب واحد وهو أنهم لم يرق لهم أن يحقق الشعب العراقي بنفسه التغيير خاصة وأن الزخم الكبير للانتفاضة كان بقيادة وتوجيه المرجعية الدينية ومشاركة العشائر الغيورة وكل فئات وأبناء الشعب ممن وقع عليهم

القسط الاكبر من الظلم والجور .
واليوم إذ نعيش الذكرى السنوية لانتفاضة شعبان المباركة ، لابد من طرح جملة من الحقائق أمام الرأي العام العراقي والخارجي عن أحداث تلك الانتفاضة ، والمجازر الدموية التي ارتكبت بحق الشعب العراقي ، وفي ظل صمت المجتمع الدولي الذي لم يحرك ساكنا لايقاف تلك المجازر بالرغم من بشاعتها ، حتى ان العتبات المقدسة في مدينتي النجف وكربلاء لم تسلم من تلك الاعتداءات الوحشية ، وأن المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة فشلت فشلا ذريعا في تقديم العون للشعب العراقي الذي كان يذبح ويقتل بطريقة وحشية ، كل ذلك بسبب هيمنة الولايات المتحدة وحلفائها على مقدرات العالم ، وهي التي تدعي زورا أنهاتحترم حقوق الانسان ، وتدعم النظم الديمقراطية الشعبية، والسبب أن ادارة بوش الأب أرادت اسقاط نظام صدام عن طريق الانقلاب العسكري حتى تأتي بحكومة على مقاساتها ، والجميع يتذكر الدعوة التي وجهها المجرم بوش الى القادة العسكريين في الجيش العراقي ، بعد هزيمة الكويت واندحار نظام الطاغية واستسلامه المذل، للقيام بإكمال المهمة واسقاط النظام ، ولكن عندما انتفض أبناء الشعب وأصبحوا قاب قوسين أو أدنى من تحقيق النصر والقضاء على الطغمة المجرمة في بغداد، تغير كل شيء ، وتم الايعاز الى المجرم وأركان نظامه بسحق الانتفاضة حتى لو أدى ذلك الى إبادة نصف الشعب العراقي ، وخلال أقل من شهر ، تم قتل أكثر من 400 ألف مواطن عراقي وجرح عشرات الآلاف في مجزرة قل مثيلها، وتهجير الملايين من أبناء الشعب خصوصا في مناطق الوسط والجنوب وفي المنطقة الكردية في الشمال .
وأمام هذه المشاهد المأساوية ، وتحت ضغط بعض منظمات حقوق الانسان ، وارتفاع صوت الشعب والمعارضة عاليا ، حاولت القوى الظالمة التي ساهمت وشاركت في جريمة قتل وتهجير الشعب العراقي ذر الرماد في العيون ، وبهدف التستر على مواقفها المخزية ، أصدرت القرار 688 في الخامس من نيسان 1991 الذي كان من المفروض أن يعالج الأزمة الانسانية للشعب العراقي ، الا إن هذا القرار بقي حبرا على ورق ، لأنه لم يدرج ضمن البند السابع الذي يلزم النظام على تنفيذه كما هو الحال مع القرار الذي سبقه رقم 687 ، وهو القرار الذي فرض على العراق الاستسلام ، والعقوبات الجائرة التي ألحقت الضرر والأذى فقط بأبناء الشعب ، وفسحت المجال أمام نظام الطاغية ليستمر في سياسات القمع والتنكيل والتجويع بحق الشعب ، وفرض العقوبات على سكان المحافظات الثائرة التي وسمها بصفة « الغدر والخيانة « في محاولة بائسة منه لقلب الحقائق بعد انفضاح أمره وخضوعه المذل للقوى الكبرى .
إن ذاكرة العراقيين ما زالت تحتفظ بتلك المشاهد المروعة ، والعشرات من المقابر

الجماعية التي حوت أجساد الشهداء ، والكثير منهم قد تم دفنهم فيها وهم أحياء ، والغريب في الأمر أن المحتل الامريكي بعد غزو عام 2003 ، قد شاهد بنفسه تلك المقابر الجماعية ، لأنها قد اكتشفت مباشرة بعد الاحتلال ، ولكنه لم يولي لها أية أهمية ، وذهب جنوده فقط لحماية وزارة النفط، وآبار البترول ، وهذه هي عقلية المحتلين الغزاة على مر التاريخ ، والأغرب من ذلك أن الطاغية صدام و أركان نظامه لم يحاكموا على هذه الجرائم البشعة ، جرائم قتل وإبادة وتهجير الشعب العراقي ، لأنهم كانوا يعلمون أنهم قد شاركوا بها ، وهي تمثل لهم إدانة واضحة.

وهكذا تبقى تلك الصفحة من تأريخ العراق شاهدا حيا على قساوة ذلك الحكم الطاغوتي ، وعلى خواء وفساد القوى الكبرى التي كانت شريكة لنظام الطاغية في جرائمه البشعة ضد الشعب العراقي. ولو كان هناك نظاما عالميا عادلا وانسانيا لما ترك تلك الجرائم تمر دون محاسبة ،ولنصب المحاكم لإدانة كل من ساهم واشترك في تدمير العراق ،وتعريض الشعب العراقي للمصاعب والمشاكل والويلات التي ما زالت

## من اصداراتنا

# ترجمات

# الاستقرار في الشرق الاوسط يتطلب أكثر من إتفاقية مع إيران

## كيف يمكن أن تكون الولايات المتحدة جزءا من الحل الإقليمي

ترجمة : فهد الصالح

مقدمة المترجم هذه الدراسة المهمة في مجلة Foreign Affairs ، للباحث سنام وكيل ، نائب مدير برنامج الشرق الاوسط وشمال افريقيا في مؤسسة Chatham House ، وفيما يلي ترجمة للنص الكامل لهذه الدراسة ، وهي في تصورنا مهمة كونها قد تضمنت نتائج مقابلات مع 210 من صناع السياسة والخبراء الحاليين والسابقين في 15 بلد من بينهم العراق ، وتعطي مقترحات وتوصيات عن كيفية مقاربة الإدارة الجديدة في البيت الابيض للأوضاع في منطقة الشرق الاوسط ، وأنجع السبل لحل الأزمات التي تواجه المنطقة ، ومنها على وجه التحديد ، أزمة الملف النووي الايراني.

ورثت ادارة الرئيس بايدن ملفًا معروفًا للقضايا ذات العلاقة بإيران ، البلد الذي لديه برنامج نووي متطور ، وترسانة من الصواريخ البالستية ، وسياسة إقليمية في دعم المجموعات المرتبطة بها.

القضية الأولى من هذه القضايا المقلقة ستكون على رأس الأولويات التي تحتاج ادارة بايدن التعامل معها ، ومنذ مايس 2018، عندما انسحب ترامب من الإتفاق النووي مع إيران ، وشدد من ضغط العقوبات على طهران ، قامت الحكومة الايرانيةبالإسراع من تطوير برنامجها النووي، لتقليص الوقت الذي تحتاجه لانتاج سلاح نووي من سنة الى بضعة أشهر.

وقد أعلن بايدن بشكل واضح انه يريد للولايات المتحدة العودة الى الاتفاق النووي ، والالتزام بقيوده ، ما دامت إيران تعمل نفس الشيء ، وإن إيران قد أوضحت إنها ايضا مستعدة للعودة الى التزاماتها اذا قامت الولايات المتحدة بإلغاء العقوبات ، ولكن العملية ليست بهذه السهولة كما هو حال التعبير عن هذه المواقف ، وتبادل النوايا.

وإذا ما أريد للاتفاق النووي أن يكون ثابتًا ودائما ، فإنه يحتاج أن يكون محصنًا ضد الانتكاسات السياسية المستقبلية ، ولضمان مثل هذا الثبات والديمومة ، ينبغي على البلدان الموقعة على الإتفاق أن تقوم بمعالجة المسائل القابلة للعطب والتغيير ، ومنها البنود الخاصة بإعادة فرض العقوبات ، وكذلك القضايا خارج نطاق الإتفاق الحالي ، مثل برنامج إيران الصاروخي ، ونشاطات الزعزعة الإقليمية.

وبدون خطة عمل إقليمية ، فإن برنامج إدارة

بايدن للتعامل مع إيران والشرق الاوسط الكبير ، سوف يبقى عرضة للمعارضة من قبل المناوئين في واشنطن ، ومن شركاء الولايات المتحدة في الشرق الاوسط.

المنتقدون لإتفاق 2015، سواء كانوا داخل إمريكا ، أو إسرائيل ، أو الخليج ، يخشون من أن ادارة بايدن سوف تقدم تنازلات ( على حساب النفوذ الاميركي) بخصوص إيران اذا ما قررت بسرعة العودة الى الاتفاق وإلغاء العقوبات.

وبدلا من ذلك، طالبت هذه الأصوات البيت الابيض باجراء مفاوضات جديدة يتم من خلالها الإتفاق على تخفيف العقوبات فقط مقابل إيجاد تسوية للقضايا العالقة ، ولكن طهران رفضت جملة وتفصيلا مثل هذه المقاربة ، مؤكدة انها لن تدخل في مفاوضات جديدة الا بعد أن تعود واشنطن الى الاتفاق الأصلي.

إن جيران إيران ينظرون الى مثل هذه الاحتمالية بحالة من الذعر والخوف ، لإنهم يريدون من الولايات المتحدة أن تكبح جماح التوترات الإقليمية المتصاعدة ، ومنع طهران من إثارة الأزمات في المنطقة ، وقد فشلت حملة « الضغوط القصوى « لادارة ترامب في تحقيق تلك الاهداف ، وقد ردت إيران في الواقع على ذلك باللجوء الى سياسة « المقاومة القصوى « , والتي شملت احتجاز الناقلات ، واستهداف منشآت النفط السعودية.

وهذه الدول تخشى بأن العودة الى إتفاق عام 2015 بدون وضع قيود إضافية صارمة على المخاطر المحتملة ، سوف يدعم ويقوي من نشاطات إيران الإقليمية ، وهذه البلدان نفسها لديها مشاعر قلق بشأن التزام الولايات المتحدة بتعهداتها إزاء المنطقة ، ولديها حالة إحباط من دعواتها في المشاركة بتحمل العبء ، وإنهاء « الحروب المستمرة « , بالإضافة الى معالجة « تناقضات السياسة « التي يشوبها « التقلب « في أولويات الولايات المتحدة ، وفي طريقة معالجتها للتوترات الإقليمية مع إيران.

## كيف تتمكن الولايات المتحدة من معالجة التوترات الإقليمية مع إيران ؟

الزملاء في مؤسسة Chatham House ، وأنا سعينا للإجابة على هذا التساؤل من خلال مقابلات تم اجراؤها بتفويض من المؤسسة مع 210 من صناع السياسة والخبراء الحاليين والسابقين في 15 بلد، وقد شمل ذلك البلدان التي هي أطراف في الإتفاق مع إيران مثل الولايات المتحدة ، بريطانيا، فرنسا ، ألمانيا، روسيا والصين ، وكذلك البلدان المنهمكة في أزمات حادة في الشرق الاوسط مثل إسرائيل ، وإيران ، وفلسطين، وسوريا ، ولبنان ، واليمن ، والعراق ، والسعودية والإمارات المتحدة.

من تموز الى نوفمبر 2020 ، قمنا باجراء تلك المقابلات حول أفضل الطرق لإدارة ومعالجة الصراعات في الشرق الاوسط ،

وقد سألناهم عن الصعوبات والصراعات الجيوسياسية الراهنة في المنطقة ، وكيف يرون تاثير مسار الحملة الانتخابية الرئاسية الاميركية على مناخ الأمن ، وقد سبرنا آراءهمحول جذور التوترات الإقليمية ، وأردنا الحصول على توصيات لمعالجتها ، وأولينا اهتمامًا خاصًا لدور إيران في سوريا والعراق ولبنان وفلسطين واليمن.

إن خبراء وصناع السياسة الذين قابلناهم لم يروا ان القضايا الاقليمية بالإمكان معالجتها بطريقة شاملة فقط من خلال حوار مباشر أحادي مع إيران ، ولا أحد من الذين جرى استطلاع آراؤهم يتوقعون بأن طهران سوف تتنازل عن دعمها لوكلائها الإقليميين ، أو تحدد قدرات برنامجها الصاروخي ، وإن الغالبية منهم شعروا إن سياسة عزل إيران ستكون لها نتائج عكسية بالمقارنة مع « أقلمة » الحلول للمشاكل المشتركة.

ولأجل التعامل مع سلوك إيران الإقليمي المؤذي ، أوصى هؤلاء الخبراء بمعالجة كل صراع إقليمي على حده، بالتوازي مع محادثات متعددة الاطراف تشارك فيها الدول المعنية ، والمشاركون في هذه المباحثات ينبغي أن يعالجوا بصورة جماعية قضايا مثل الميليشيات ، الصواريخ والانتشار النووي.

وقد سألنا هؤلاء الخبراء ما هي الخطوة الأولى التي قد تساعد على تحقيق الاستقرار في المنطقة ، من بين هؤلاء الذين استطلعنا اراؤهم فضل 45٪العودة الى الاتفاق النووي مع إيران الموقع في العام 2015، وقالوا ان العودة الى الاتفاق النووي سوف يساعد على استعادة التعاون الدولي ، وإيقاف البرنامج النووي الايراني ، وبناء الثقة بين طهران وواشنطن ، كما إن احياء الإتفاق سوف يقلل من التوترات في بلدان مثل العراق المحاصر

بين « الضغوط القصوى « لواشنطن و « المقاومة القصوى « لطهران ، ومع ذلك معظم الخبراء أكدوا على أنه ينبغي على الولايات المتحدة العودة الى الاتفاق النووي داعمة ذلك بخطة عمل لمعالجة النواقص فيه، وبالخصوص الحاجة الى برنامج عمل لحل الصراعات الإقليمية بعد العودة الى الاتفاق ، وقد أعادوا الى الأذهان أنه مباشرة بعد التوقيع على الإتفاق في العام 2015، قامت إيران بتوسيع وجودها في العراق ، اليمن ، لبنان وسوريا ، وطبقا لذلك ، فعلى الولايات المتحدة أن تعود للاتفاق مع خطة محددة بوضوح لمعالجة القضايا الإقليمية والثنائية والمتعددة الاطراف ولابد ان تأتي بسرعة.

ويرى هؤلاء الخبراء إنه من خلال القيام بهذه العملية ، قدر المستطاع ، سوف تتمكن الإدارة من تهدئة مخاوف المناوئين للرئيس بايدن في الكونغرس ، وكذلك في الإقليم ، مادام إن هذه الإدارة تتشاور وتنسق الجهود مع شركائها الاقليميين حول خططها ، ويرى الخبراء أيضًا انه من خلال إيجاد مسارات حل الصراع ، فإن ادارة بايدن بإمكانها أن تظهر بمظهر الحريص على تبني مسار جديد ، بدلًامن إعادة المسارات السابقة ، وعليها الإصرار على مشاركة جميع الاطراف في عملية المتابعة التي سوف تجري بعد العودة الى الاتفاق كجزء من التفاوض على تنفيذه، ويمكن لها أن تغري إيران للمشاركة من خلال إعطائها وعدًا بالمزيد من تخفيف العقوبات الإضافية ، وكذلك في مجال الاستثمارات ، وضمان التزام طهران سوف يكون حاسما لتبديد قلق ومخاوف اللاعبين الاقليميين.

وأكثر من 50٪من الذين تمت مقابلتهم أوصوا بأن تكون أولى المسارات هو جلب جميع الأطراف المعنية بالحرب في اليمن ومن بينها إيران الى طاولة المفاوضات ، والمسار الآخر هو تشجيع حوار بين دول الخليج ، من اجل تعزيز الثقة ، والتعاون ، وتقوية آليات حل النزاعات ، وخصوصًا إن أحد عوامل تقليص النفوذ الايراني هو خلق مسار لإعادة المفاوضات الفلسطينية– الاسرائيلية ، ومسار آخر للتعامل مع الصراع في سوريا ، وباقي المسارات يمكن أن تتناول بناء الثقة في المنطقة ، واتخاذ إجراءات في مجالات مثل الصحة ، السياحة الاقليمية ، تبادل الزيارات ، التجارة والبيئة.

وبالقدر الذي أكد فيه هؤلاء الخبراء على معالجة المشاكل الاقليمية في إطار « عملية اقليمية شاملة « , أكدوا ايضا على أن الولايات المتحدة عليها أن تلعب دورًا حاسمًا في إعادة الاستقرار الى المنطقة ، وبالخصوص ، فقد أبدى الخبراء الذين شملهم الاستطلاع في المنطقة قلقا من أن التعهد المتأرجح أو المتردد للولايات المتحدة إزاء الشرق الاوسط سوف يولد حالة من عدم الاطمئنان مما يساهم في تقويض أمن المنطقة ، و33٪من بين هؤلاء قالوا إن حالة الشك الناجمة عن حالات التراجع في السياسة الاميركية قد جعلت من المنطقة

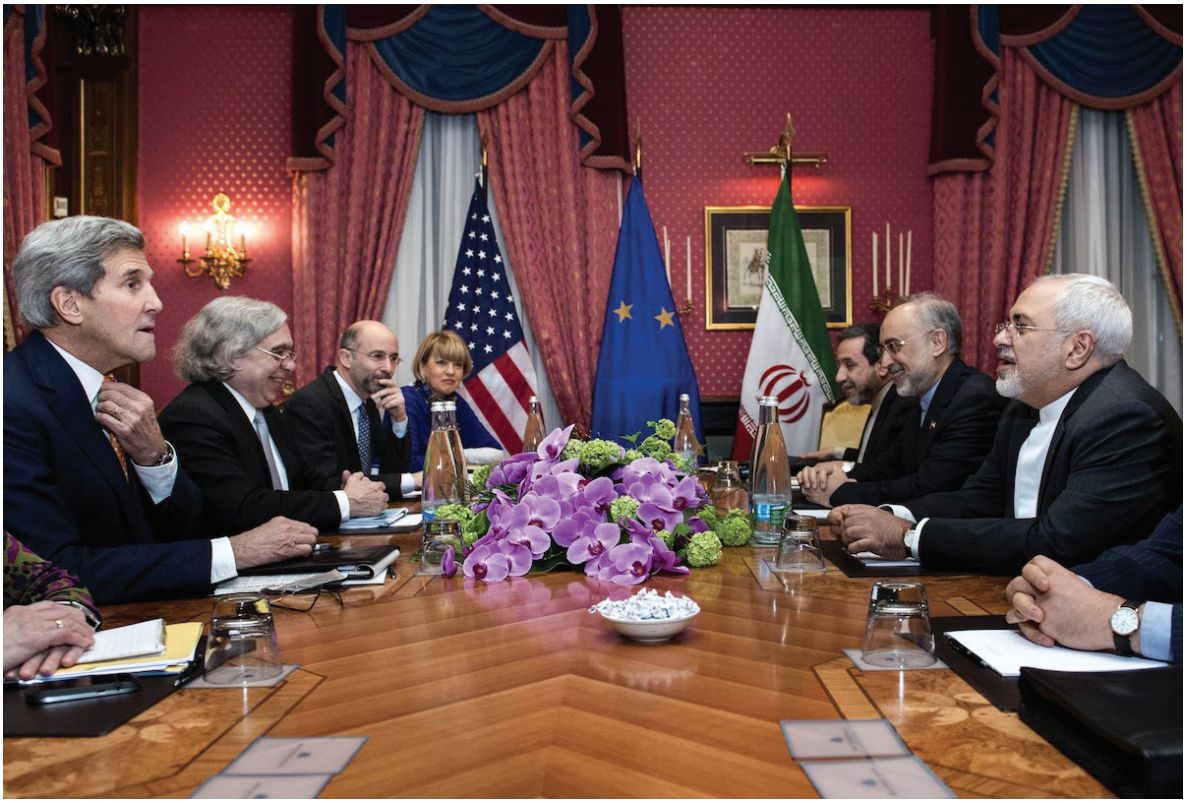

أقل أمنًا ، ومن بين هؤلاء 57٪كانوا عراقيين ، 50٪إماراتيين و 45٪سعوديين ، وعلى نحو غير مفاجئ ، فقط 30٪من الايرانيين ، و23٪من الاسرائيليين رأوا أن الولايات المتحدة هي قوة استقرار في المنطقة ، ولكن 50٪من الامريكيين الذين قابلناهم شعروا إن الولايات المتحدة لها دور حاسم تستطيع أن تلعبه في تسهيل عمل المسارات المتوازية. وما حصلنا عليه يؤكد إن ادارة بايدن لديها فرصة لقلب الصفحة ومغادرة سياسات التعامل التي كانت على عهد إدارة ترامب فيما يخص الشرق الاوسط ، وهناك إمكانية أن يكون عهد بايدن أحد العهود التي تشهد مفاوضات متعددة الاطراف ، وإستقرار في الصراعات ، وذلك بدعم من بلدان الشرق الاوسط ، والعمل على اتخاذ خطوات تدريجية في معالجة الصراعات الاقليمية وخصوصًا تلك التي لها علاقة بإيران ، ومثل هذه العملية يمكن أن تضع الأسس لإنفراج وحوار إقليميأكبر.

# الأزمة السورية من وجهة نظر أمريكية

ترجمة المعهد العراقي للحوار

نشر معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى يوم 11/ مارس 2021 مقالة تضمنت تحليل و وجهات نظر اثنين من الدبلوماسيين الأمريكيين السابقين ، أحدهما السفير الأمريكي السابق في سوريا روبرت فورد والذي شغل منصبه بين عامي 2011 و 2014 ، وهو الآن زميل أقدم في معهد الشرق الأوسط ، والسفير السابق في العراق جيمس جيفري ، والذي تولى أيضا الملف السوري في الإدارة الأمريكية السابقة ، وهو الآن زميل متميز في زمالة « فيليب سولونتز» في معهد واشنطن .

روبرت فورد :

ارتكبت ادارة أوباما خطأين أساسيين في بداية الأزمة السورية ، الأول هو أننا لم نفهم بين عامي 2012 و 2013 أن ما يحصل هو حرب فعلية ، فقد قلنا ، وكنا على قناعة تامة أنه لن يكون هناك حل عسكري للأزمة ، إلا أن الميزان العسكري لطالما كان القضية الأساسية . كنا نتجاهل ما كان الأسد يحاول تحقيقه : النصر بالنسبة له هو البقاء في السلطة . لقد أخطأت الإدارة الأمريكية خطأ فادحا و أثر ذلك على سياستها بشتى الطرق .

ثانيا ؛ إعتمدنا كثيرا على الروس بين عامي 2012 و 2014 ، فقد إعتقدنا أنهم قادرون على تقديم حلول وسط سياسية مهمة من حكومة الأسد ، ولم ندرك أنهم لم يكونوا مهتمين بالقيام بذلك ، ولقد كان الاعتماد على روسيا متجذرا في الأمل وليس في التحليل .

وقد افترضنا ايضا أننا اذا مارسنا ضغطا كافيا على نظام الأسد ، فأنه سيضطر الى التفاوض ، ومع ذلك فقد تراجع العديد من المحللين عن هذه الفكرة ، وعند استعادة الأحداث الماضية ، ليس من الواضح أن الضغوطات الاقتصادية كانت ستجبره على التفاوض .

واليوم تطور الوضع العسكري الى درجة أصبح الرجوع الى الوراء يتطلب استثمارات ضخمة ، وليس هناك إقبال على القيام بذلك. فالعقوبات لن تجدي نفعا أيضا .

من الضروري أن تتوقف الولايات المتحدة وتفكر في ماهية المصالح الأساسية لأمنها القومي . إن احتواء تنظيم « الدولة الإسلامية

«هو مصلحة أساسية ، ولدى أمريكا أيضا مصلحة أخلاقية وربما أمنية قومية في مساعدة اللاجئين . لكن ضاعت الفرص التي كانت لواشنطن في الفترة 2013– 2014، وبدلا من الضغط من أجل الحصول على تنازلات غير منطقية من نظام الأسد ، سيكون التركيز على المصالح الأساسية استراتيجية منطقية .

جيمس جيفري :

من وجهة نظر تاريخية ، شكلت سوريا صراعا انتقاليا ، فقد انتقلت الأزمات من تلك الاعتيادية التي شهدناها بعد العام 1989 ( على سبيل المثال التدخل في البوسنة ) الى المواجهات المدولة مثل تلك التي نشهدها اليوم في إقليم ناغورنو كاراباخ ومضيق تايوان . وأصبحت سوريا في حالة صراع على مستوى الدولة ، والتي تضع القضايا الأمنية في الشرق الأوسط على المحك . ولم تتمكن أي من الإدارتين الأمريكيتين من فهم هذه المشكلة – بحيث عجزتا عن التصور ولم يقتصر فشلهما على السياسة فقط .

ومن بين الأخطاء ذات الصلة كان ميل الولايات المتحدة الى النظر في كل واحدة من تداعيات الصراع المروعة بمعزل عن غيرها ، فقد تم التعامل مع أزمة اللاجئين ، و موجة الهجمات الإرهابية في أوروبا ، ومخاوف تركيا من قيام دويلة « لحزب العمال الكردستاني « والعديد من القضايا الأخرى على أنها مشاكل أصغر حجما ولابد من معالجتها بشكل فردي من قبل أطراف مختلفة من البيروقراطية الأمريكية . وقد تغير ذلك في أيلول 2018 حين انتهك الأسد الاتفاق الخامس لوقف إطلاق النار ، وهذه المرة في الشمال ، وكانت تلك هي لحظة حاسمة لأن واشنطن أدركت أخيرا أن المشاكل الصغيرة حجما هي نتاج المشكلة الأساسية نفسها ، وهي الضغط الذي يفعله الأسد لتحقيق نصر عسكري حاسم ، والذي كان على وشك تحقيقه في ذلك الوقت .

واتخذت ادارة ترامب موقفا بعدم السماح للأسد بالمضي قدما في هذا الهدف . اتفقنا على استجابة منخفضة المخاطر ، مثل المقاربة الأمريكية إزاء التدخل الإيراني في العراق والغزو السوفيتي لافغانستان – أي أننا لم نكن مستعدين لاستثمار الموارد الضرورية للتوصل الى حل ، بل فقط لحرمان الطرف الآخر من الانتصار . وكان الأمل أن يؤدي ذلك الى حل وسط قادر على إفشال الأهداف الإيرانية والروسية في المنطقة . لقد جمعنا مواردنا معا ، وكان ذلك كافيا لتجميد الصراع . ولا تريد الولايات المتحدة أن تبقى الأمور في حالة مراوحة وحسب ، لكن مخاطر تحقيق ايران–روسيا انتصارا هي كبيرة للغاية ، لذا فهذه هي الطريقة التي يتم بها التعامل مع الصراع في الوقت الحالي .

ولم تضع ادارة بايدن حتى الآن سياسة شاملة لسوريا فهي تميل ، على مستوى العمل المتوسط الى المرتفع ، الى التركيز

على السياسة المعتمدة إزاء « تنظيم الدولة الإسلامية » ، وأزمة اللاجئين لأن هذه هيالخطوات التي يمكن للولايات المتحدة اتخاذها بشكل فعال ، لكن المشكلة أن هاتين المسألتين لا تزالان تجسدان الأزمة الكامنة ، لذلك سيكون من الصعب حلهما بمعزل عن القضايا الأخرى .

# تحويل الشرق الأوسط:

## أصول «اتفاقيات إبراهيم» وتأثيرها وتطورها

ترجمة وتحليل

المعهد العراقي للحوار

نشر معهد هدسون (Hudson Institute) تقريرا عن اتفاقيات إبراهيم وتطوراتها في الشرق الاوسط في9اذار 2021، للمدير السابق لشؤون الشرق الأوسط وشمال افريقيا في مجلس الامن القومي روبرت جرينواي (Robert Greenway) –الذي يعد المهندس الرئيس لاتفاقيات إبراهيم في عهد الرئيس ترامب– وجاء التقرير تحت عنوان: « تحويل الشرق الأوسط: أصول «اتفاقيات إبراهيم» وتأثيرها وتطورها» وفيما يلي بعض النقاط الكاشفة عن التقرير:

يستهل الكاتب تقريره بالقول: بأن «اتفاقيات إبراهيم» تشكل بداية تحول في منطقة الشرق الأوسط، وستظل ساحة معركة حيوية تتخطى المصالح الأمنية والاقتصادية للقوى العالمية. وستبقى القيادة الأمريكية ضرورية لنمو هذه الاتفاقيات وتطورها.

ويشير الكاتب: أن رصف شركائنا الإقليميين وحلفائنا مع بعضهم البعض في المجالين الاقتصادي والأمني سيضمن استمرار الاتفاقية. كما أنه سيحفز الآخرين على الانضمام للاتفاقية في خطوة لتجميع القدرات الحيوية لتعزيز المصالح المشتركة والدفاع عنها.

يشير الكاتب: ان بدايات التطبيع تأسست في أيار 2017، خلال زيارة الرئيس ترامب للرياض والقدس، انطلاقا من التهديد الذي تشكله إيران في المنطقة. ويبين الكاتب: انه قبل «اتفاقيات إبراهيم» كانت هناك مساعي أمريكية لأنشاء تحالف استراتيجي في الشرق الأوسط (MESA) بشكل منفصل، حيث كانت هناك محادثات أولية بين الولايات المتحدة وأعضاء مجلس التعاون الخليجي فضلا عن مصر والأردن، واستندت تلك

المحادثات إلى التعاون السياسي والأمني والاقتصادي وفي مجال الطاقة. ولكن تعطلت المحادثات بسبب الخلاف الخليجي بين قطر والدول الرباعية (المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين ومصر).

ويفيد الكاتب: انه بإعلان الرئيس ترامب في 8 ايار 2018 انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA) وإعادة فرض العقوبات على إيران، بدأت المناقشات بشأن تطبيع العلاقات بين (إسرائيل) وجيرانها في الظهور. وقد تقدم حوار التطبيع بعد «المؤتمر الوزاري لتعزيز مستقبل السلام والأمن في الشرق الأوسط» لوزير الخارجية السابق مايك بومبيو في مدينة وارشو في شباط 2019. وقد أوضح هذا الإجتماع بين قادة دول المنطقة بأن التهديدات التي يتعرض لها استقرارهم تتطلب تعاونًا غير مسبوق. ولكن تعرضت المحادثات حول انشاء التحالف الاستراتيجي الى ضربة بعد اعلان مصر في نيسان 2019، بانها ستنسحب من التحالف لأنها غير متأكدة من الفوائد التي تتجاوز العلاقة الثنائية القائمة. ويضيف الكاتب: لقد اصبح وضع التحالف اكثر تقعيدا بسبب رغبة المملكة العربية السعودية في استبعاد التعاون الاقتصادي من «ركائزه» التأسيسية، وهو القرار الذي قسم الإجماع بين الوكالات الأمريكية والذي أخر التوصل إلى اتفاق لإضفاء الطابع الرسمي على التحالف.

ويوضح الكاتب عقب ذلك استمرت المناقشات مع دول الخليج بشأن التطبيع ابتداءً من شهري أيار وحزيران 2019، تبعها سلسلة من الاجتماعات رفيعة المستوى التي عقدها مسؤولون من البيت الأبيض ومجلس الأمن القومي ووزارة الخارجية في واشنطن و) إسرائيل( والإمارات العربية المتحدة. وبحلول كانون الأول 2019، نمت المحادثات لتشمل تحديات الأمن القومي وآفاق تطبيع العلاقات الدبلوماسية مع )اسرائيل( وصولا الى 28 كانون الثاني 2020، حينما كشف الرئيس ترامب عن خطته «للسلام في الشرق الأوسط»، وحضرها بشكل خاص سفراء من الإمارات والبحرين وسلطنة عمان.

ويشير الكاتب: إن التطبيع الدبلوماسي بين (إسرائيل) والإمارات العربية المتحدة في 13 آب 2020 أدى إلى تحول غير مسبوق في الشرق الأوسط على أساس السعي لتحقيق المصالح المشتركة، وتجاوز الخلافات السابقة، فقد توسع التطبيع ليشمل البحرين والسودان والمغرب. ويرى الكاتب: بيّن التطبيع ان مصالح هذه الدول ليست مشتركة فحسب، بل مترابطة أيضا بشكل لا ينفصم. ويضيف: من المؤكد أن التهديد من التطرف العنيف وإيران حرك تلك الدول، وكذلك الوعد بالتعاون والتعافي من تأثير الوباء على اقتصاداتهم.

ويبين الكاتب ان «اتفاقيات التطبيع» أدت الى تزايد معدل التجارة بين (إسرائيل)

والبحرين والامارات بعد انشائهم «صندوق إبراهيم» الذي من المتوقع ان يقدم 3 مليار دولار لتعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي. ويبين الكاتب: انه بعد توقيع الاتفاقية وصلت الواردات الإماراتية (الإسرائيلية) بالفعل إلى أكثر من 88 مليون دولار، مع صادرات بقيمة 165 مليون دولار، وتجارة الترانزيت بحوالي 27 مليون دولار، ومن المتوقع أن تنمو التجارة المتبادلة بين (إسرائيل) والإمارات وحدهما إلى 4 مليارات دولار.

وعليه يقترح الكاتب اتخاذ عدة خطوات للاستفادة من «اتفاقيات ابراهيم» والبناء عليها وتعزيزها في المنطقة عبر الاتي:

1. بناء الثقة: يشير الكاتب: انه عملية بناء الثقة بين الأعضاء تمثل عنصر أساسي في الاتفاقية وهي تبدأ من خلال التعاون بشأن التهديدات الأمنية التي تشغل فكر قادة المنطقة، وهي إيران وحلفائها ومكافحة التطرف العنيف. وعليه يتقرح الكاتب: أنه ينبغي على وزارة الخارجية التأكيد بسرعة على المراجعة المشتركة بين الوكالات التي خلصت إلى الموافقة على مبيعات الأسلحة إلى الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية حيث توفر هذه المبيعات الأدوات اللازمة لمكافحة التهديدات المشتركة.

2. توسيع نطاق الاتفاقية: يقترح الكاتب توسيع نطاق الاتفاقية من خلال المناقشات التدريجية، اذ يمكن أن يشمل ذلك بدء الرحلات الجوية الدولية، وفتح مكاتب تجارية، وبدء مناقشات ثنائية حول القضايا الاقتصادية. كما يبين الكاتب انه يمكن توسيع نطاق التطبيع من خلال البناء على المحادثات الأولية الجارية بالفعل مع المملكة العربية السعودية وقطر وعمان وموريتانيا وإندونيسيا وتشاد والنيجر وغيرها. كما يقترح الكاتب: توسيع نطاق الاتفاقية عبر انشاء تمثيل رسمي في دول مجلس التعاون الخليجي كمنتدى متعدد الأطراف.

3. إضفاء الطابع المؤسسي: يقترح الكاتب: انشاء امانة عامة بين أعضاء «اتفاقية إبراهيم» على أن تشمل مصر والأردن، فمن شأن ذلك ان يوفر منتدى أساسي لتوسيع العضوية في المنطقة. كما يقترح الكاتب على إدارة بايدن أن تعين مبعوثا رئاسيا خاصا للارتقاء بمستوى مثل هذه المناقشات والإشارة إلى أهميتها للأعضاء الحاليين والمستقبليين. ويشدد الكاتب في هذا المجال على ضرورة اشراك مؤسسة تمويل التنمية الدولية الامريكية (DFC) وبنك التصدير والاستيراد للولايات المتحدة (EXIM) اللذين لعبا كليهما أدوارا في تأمين اتفاقيات التطبيع وتنفيذها.

ويختم الكاتب تقريره قائلا: تشكل «اتفاقيات إبراهيم» بداية تحول داخل المنطقة، ولكن تتطلب هذه العلاقات الجديدة قيادة أمريكية لضمان النمو والتطور. كما يمكن اغتنام فرصة «اتفاقيات التطبيع» لبناء هيكل أمني إقليمي بقيادة الولايات المتحدة في الشرق الاوسط، الذي يمكن أن يستمر في الوقت الذي يؤمن مصالح أمريكا باستخدام موارد

أقل بكثير، ويقيد خصوم الولايات المتحدة في المنطقة. ذلك بأن «اتفاقيات إبراهيم» بحسب الكاتب تقييد ايران–التهديد السببي وراء الاتفاقية– من جهة، وتحيد الصين وروسيا من جهة أخرى، باعتبارها الدول التي تعارض الولايات المتحدة وترفض الاعتراف بالتميز العسكري النوعي (لإسرائيل)، وتسعى لاستغلال الانقسامات بين الولايات المتحدة وشركائها الإقليميين.

رابط التقرير:

https://www.hudson.org/transforming--16736/research the-middle-east-the-origins-impact-and-evolution-of-the-abraham-accords

## ملاحظات وتحليل

1. يتمتع كاتب التقرير روبرت جرينواي (Robert Greenway) بخبرة واسعة تزيد عن30سنة في الشؤون الأمنية والسياسية في الشرق الأوسط، حيث عمل جرينواي في مجلس الامن القومي للفترة (2017–2021) بصفته نائب المساعد الخاص للرئيس ترامب، والمدير الأول لشؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مجلس الامن القومي، وقد كان المهندس الرئيس لاتفاقيات أبراهيم، ومهندس استراتيجية الضغط الأقصى وفرض العقوبات على ايران، حيث كان جرينواي اكبر الموظفين الأمريكيين المسؤولين عن تطوير وتنسيق وتنفيذ سياسة الحكومة الأمريكية لجميع دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مجلس الأمن القومي. ومن الجدير بالذكر قبل تعيينه في مجلس الأمن القومي، عمل جرينواي في وكالة استخبارات الدفاع كضابط استخبارات أول في القيادة المركزية الأمريكية. كما عمل جرينواي في العراق بعد العام 2003، وكانت مهمته هي انشاء جهاز مكافحة الإرهاب في العراق، وقد عين مسؤولا من قبل نائب وزير الدفاع آنذاك لتقديم تقارير عن العمليات العسكرية ضد القوات الامريكية في العراق، ومن ثم عمل كمستشار لسياسة مكافحة الإرهاب لمساعد وزير الدفاع للعمليات الخاصة.

2.في ظل اتباع الإدارة الامريكية نهج المرونة تجاه ايران وتراجع سياسة الضغط الأقصى السابقة، فإن الشاغل الإقليمي –إيران– التي بنيت على أساسه «اتفاقيات إبراهيم» في الشرق الاوسط آخذ بالتغيير بالتزامن مع مساعي إدارة بايدن للعودة الى الاتفاق النووي، الامر الذي قد يضعف –ولا يوقف– من نمو التطبيع في المنطقة، لاسيما في ظل توجه إدارة بايدن بالتحول نحو اسيا ومنافسة الصعود الصيني، لذلك هناك محاولات للفت إدارة بايدن لتطوير «اتفاقيات إبراهيم» من زاوية المنافسة مع القوى العظمى (روسيا والصين) الذي يعد الشاغل الحالي للإدارة الامريكية، من خلال تجديد فكرة انشاء تحالف بين دول

الشرق الأوسط المؤيدة (للكيان الإسرائيلي) يقوم على اساس التكامل الاقتصادي مع الولايات المتحدة، وذلك ردا على تزايد النفوذ الروسي في الشرق الأوسط، واستجابة مضادة لتوسع الصين في الشرق الأوسط عبر مشروع الحزام والطريق. وعليه تصبح المنافسة مع القوى العظمى هي الدافع وراء توسيع اتفاقيات إبراهيم وليس إيران فحسب.

3. بالرغم من الدوافع الإقليمية وراء «اتفاقيات إبراهيم» فضلا عن تعزيز علاقات الكيان الإسرائيلي بالدولة العربية ودمجه بالمنطقة ككيان طبيعي يحظى بالقبول السياسي والشعبي، الا أن هناك دوافع دولية وراء اتفاقيات إبراهيم لها صلة بالتغلغل الاقتصادي والاستثماري الصيني في الكيان الإسرائيلي ومحاولة الاستفادة من قدراته وامكانيته التكنولوجية، اذ يعد الكيان الإسرائيلي المكان الثاني لوادي السليكون بعد الولايات المتحدة، لذلك جاءت اتفاقيات إبراهيم لدفع الكيان الإسرائيلي بالتوجه نحو الاستثمار الاقتصادي والتكنولوجي في الأسواق الخليجية بدلا من الأسواق الصينية، وذلك للمحافظة على الاحتكار التكنولوجي بيد الغرب وحلفاءه.

4. تشهد منطقة الشرق الأوسط تراجعا في الإدراك الاستراتيجي الأمريكي قبالة تزايد اهمية منطقة اسيا والمحيط الهادئ حيث الصعود الصيني والتحدي الروسي، وعليه هناك مساعي حثيثة للانسحاب من الشرق الأوسط والتوجه نحو شرق اسيا، وهو الامر الذي يقتضي ضبط إيقاع التفاعل الصراعي البيني في الشرق الأوسط للتفرغ للمنافسة مع القوى العظمى، لذلك تسعى إدارة بايدن ان تنفصل أولا عن حروب دول مجلس التعاون الخليجي بالوكالة مع ايران، وثانيا التوصل الى اتفاق نووي مع ايران أوسع واطول من الاتفاق السابق، وثالثا قيادة حوار أمني إقليمي يشمل جميع الأطراف ليحل محل سباق التسلح في المنطقة والحروب بالوكالة، وهي الفكرة التي طرحها مؤخرا السناتور الديمقراطي كريس رئيس اللجنة الفرعية للشرق الأدنى وجنوب اسيا واسيا الوسطى ومكافحة الإرهاب في لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ، وهي اللجنة المعنية بعلاقات الولايات المتحدة بدول تلك المناطق.

5. بدلا من القيام بحوار امني في الشرق الاوسط هناك مساعي لدفع إدارة بايدن للبناء على «اتفاقيات إبراهيم» للحفاظ على زخم المواجه مع ايران، وتكييف الاتفاقيات وتوسيعها بوصفها آلية للتصدي لنفوذ القوى العظمى في الشرق الأوسط، لذلك نرى أن عدم فرض إدارة بايدن عقوبات على محمد بن سلمان بعد ادانته في مقتل الصحفي جمال خاشقجي كان لأسباب تتعلق بتجنب الولايات المتحدة دفع السعودية نحو أحضان الصين، في الوقت الذي يعد مواجهة الصعود الصيني من أولى أولويات إدارة بايدن في السياسة الخارجية.

# سياسة الولايات المتحدة

## في الشرق الأوسط خطيرة
## وعفا عليها الزمن

ترجمة وتحليل

المعهد العراقي للحوار

مقاربة جديدة مع بلدان الخليج
تحتاج الى قاعدة أفضل

« في خطابه حول حالة الإتحاد الذي ألقاه في العام 1980 ، والذي جاء إثر الصدمات التي هزت اسعار النفط في 1973 و 1979 ، وصف الرئيس الاميركي جيمي كارتر بتعابير خطيرة مخاطر فقدان الوصول الى نفط الشرق الاوسط بقوله « أية محاولة من قبل أي قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج الفارسي سوف يتم التعامل معها على أساس كونها هجومًا على المصالح الحيوية للولايات المتحدة ، وسوف يتم التصدي لهكذا هجوم بكل الوسائل الضرورية ، ومنها القوة العسكرية « .

وهذا التعهد أصبح يعرف فيما بعد ( بمبدأ كارتر ) ، وبقي السمة المميزة لسياسة الولايات المتحدة في الشرق الاوسط منذ ذلك التأريخ.

وفي وقتها كانت الولايات المتحدة تعتمد بشكل كبير على واردات النفط لتدوير عجلة اقتصادها ، و 29٪من ذلك النفط كان يأتي من منطقة الخليج الفارسي ، وحتى بعد عقدين من الزمن ، لم يتغير الا القليل ، ففي العام 2001 ، بقيت الولايات المتحدة تستورد 29٪من النفط من منطقة الخليج ، ولكن الوضع لم يعد مثل ما كان عليه في العام 1980 و العام 2001، اليوم تنتج الولايات المتحدة كميات كبيرة من النفط تعادل تلك المستوردة من الخارج ، وفقط 13٪منه تأتي من دول الخليج ، واليوم الولايات المتحدة تستورد نفطا من المكسيك أكثر مما تستورد من السعودية.

ومع ان المنطق الدافع لما يسمى بمبدأ كارتر قد عفا عليه الزمن في الوقت الراهن ، الا انه قد استمر في تشكيل مقاربة سياسة الولايات

المتحدة في الخليج ، وهذا يمثل رمزية لفشل اكبر لسياسة امريكا في اللحاق بالمتغيرات الكبرى للمصالح الأميركية في المنطقة منذ سنوات الثمانينات ، وعلى الرئيس بايدن الآن ان يعترف بالحقائق الجديدة ، ويعيد ترتيب علاقات الولايات المتحدة مع الخليج بالطريقة التي تدعم القيم الاميركية ، وتجعل واشنطن بعيدة عن التشابكات الخارجية غير الضرورية ، وتمنح الأولوية للسلام والاستقرار الإقليمي.

هناك أسباب كثيرة لإقامة علاقات قوية بين الولايات المتحدة وبلدان مجلس التعاون الخليجي وهي البحرين، الكويت ، عمان ، قطر ، السعودية ، والإمارات ، إن قرارات كل من البحرين والإمارات بإقامة علاقات رسمية مع اسرائيل تمثل علامة واضحة للتأثير الإيجابي الذي يمكن أن تقوم به هذه البلدان، الكويت وعمان يلعبان أدورًا قوية بالتوسط لحل الصراعات الاقليمية.

إن شراكة الولايات المتحدة مع دول الخليج في مكافحة الارهاب تبقى حاسمة ومهمة بالرغم انها في الكثير من الأحيان معيبة ، والسبب هو ان هذه الحكومات غالبا ما يكون لديها معلومات عن شبكات التطرف والتي لا تتمكن المخابرات الأميركية جمعها لوحدها، كما ان الولايات المتحدة توسع منعلاقات شعبها مع شعوب تلك المنطقة ، اليوم عشرات الآلاف من الطلبة من منطقة الخليج يدرسون في الكليات والجامعات الاميركية ، وطبقًا لذلك يجب على الولايات المتحدة ان توضح للحلفاء في الخليج أن هدفها ليس الانسحاب من المنطقة ، ولكن هو إيجاد رابطة اكثر ثباتا واستقرارًا بين الولايات المتحدة ودول الخليج ، وقد حان الوقت للاعتراف بوجود خلل أساسي في المقاربة الحالية للولايات المتحدة مع الخليج ؛ هناك أولويتان في هذه العلاقة هما : إستمرار المساعدة العسكرية الاميركية لمحاربةحروب الوكالة في المنطقة ، والحفاظ على الصمت الاميركي عن الاضطهاد السياسي المحلي ، ولكن هذا على المدى البعيد سوف يحطم دول الخليج نفسها، وينبغي ان يكون هدف الولايات المتحدة هو استبدال هذه القاعدة المعوجة بنظام جديد يدعم على نحو كبير الاستقرار في الخليج ، ويساعد على بناء إقتصاديات وطنية متنوعة ، وحكومات متجاوبة، هذا النمط من المستقبل الذي يدعي قادة من أمثال ولي العهد السعودي الامير محمد بن سلمان أن الخليج يبحث عنه بقوة.

إن بناء علاقات امريكية–خليجية متينة في الجوانب الاقتصادية والدبلوماسية والحوكمة ، بدلا من الشراكات الأمنية الغاشمة ، سوف تعود بالنفع لمصالح الولايات المتحدة ومنطقة الشرق الاوسط على حد سواء ، والخطوة الاولى في هذا الاتجاه هي فك امريكا إرتباطها بحروب الوكالة في الخليج مع إيران ، والحكومة الايرانية هي خصم للولايات المتحدة ، ولكن السلسلة العفنة للصراعات الحارة والباردة في المنطقة: في

العراق، لبنان ، سوريا واليمن قد خدمت ببساطة نفوذ إيران ، وأوجدت مستويات كارثية من المعاناة الإنسانية.

ان الانسحاب الامريكي وانهاء تدخلها في مناطق مثل سوريا واليمن ، سوف يسبب بلا شك حالة من الذعر الفوري في منطقة الخليج ، والآن وبالرغم من ذلك، فإن التكاليف الباهضة للإعتقاد الخاطئ بكون الولايات المتحدة قادرة على توجيه النتائج في سوريا واليمن واضحة كوضوح الشمس، وفي كلا المسرحين ، فإن التدخل العسكري الاميركي الفاتر والناقص لم يكن جوهريًا وكافيًا وقادرًا على قلب الموازين ، وعوضًا عن ذلك، فقد ساهم فقط في إطالة أمد الصراعات.

إن واشنطن تعاني من ثقة الغطرسة في قدرتها على تحقيق أهدافها السياسية من خلال التدخل العسكري ، ووفقًا لهذا المنطق، فإن التاثير الأكثر أهمية لمغامرات امريكا الشرق أوسطية كان هو تأجيج نار الحروب الدائمة والتي شجعت على ظهور المجموعات المتطرفة ، وأججت أكثر مشاعر العداء لاميركا ، وبالرغم من حاجة واشنطن للاحتفاظ بشراكتها الأمنية مع دول الخليج ، الا ان ذلك ينبغي ان يكون على مستوى أصغر ، وقبل حرب الخليج تمكنت الولايات المتحدة من حماية مصالحها في المنطقة دون أن يكون لها قواعد عسكرية كبيرة في البحرين، والكويت، وقطر والسعودية ، وبدون مبيعات الأسلحة الكبيرة سنويًا إلى تلك البلدان.

إن مجمع السياسة الخارجية الاميركية في واشنطن يتصرف كما لو أن هذا الحضور العسكري الكبير هو الآن إلزامي لحماية مصالح الولايات المتحدة ، بالرغم إن ذلك لم يكن موجودا قبل الحالة الأمنية التي أعقبت هجمات 11 سبتمبر ، والقواعد الاميركية مكلفة جدا ، وتسحب الانتباة عن مسارح لها أهمية متزايدة في العالم مثل أفريقيا وآسيا ، كما انها تولد ضغطًا على الولايات المتحدة لتتجاهل الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان ، والتخوف من النقد يضع الوجود العسكري في خطر، ويكون هدفًا لهجمات عسكرية ، ومادة دسمة للدعاية لإيران والقاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية ، وفي وقت يقوم وزير الدفاع لويد أوستن بمراجعة لحالة الوجود العسكري الأميركي في العالم ، فعلى ادارة بايدن أن تنظر بجدية في قضية تقليل التواجد العسكري الاميركي في المنطقة.

إن إعادة النظر في منافع وتكاليف تواجد الأسطول الأميركي الخامس في البحرين سوف يكون البداية الجيدة ، خاصة وإن الوجود الكبير للولايات المتحدة يجلب الكثير من المتاعب ولم يعد ذو قيمة ، وأخيرا ، وبالرغم من الحاجة لاستمرار الولايات المتحدة في بيع المعدات العسكرية الى شركائها ، ينبغي على واشنطن أن تضمن أو تتأكد انها تبيع فقط الاسلحة الدفاعية ، حيث اليوم تستخدم هذه الأسلحة على

نحو غير مسؤول وفي انتهاك للقانون الدولي ، وكما حصل أخيرا في الإعلان عن بيع طائرات درون (REAPER ) الى دولة الإمارات ، فقد يكون ذلك سببًا في تأجيج سباق تسلح اقليمي لن يكون في مصالح الأمن الأميركي.

ومع إن الولايات المتحدة أوقفت بيع أنظمة وقدرات هجومية أقوى ، الا انها مازالت مستعدة لتزويد اسلحة دفاعية اكثر تطورًا مثل صواريخ (THAAD) ، وهي تكنلوجيا صواريخ مناسبة لتهديدات الأمن في الخليج . واذا ما فعلت واشنطن هذه الأشياء ، فإن كل من السعودية والامارات بلا أدنى شك سوف تشكيان من أن الولايات المتحدة قد

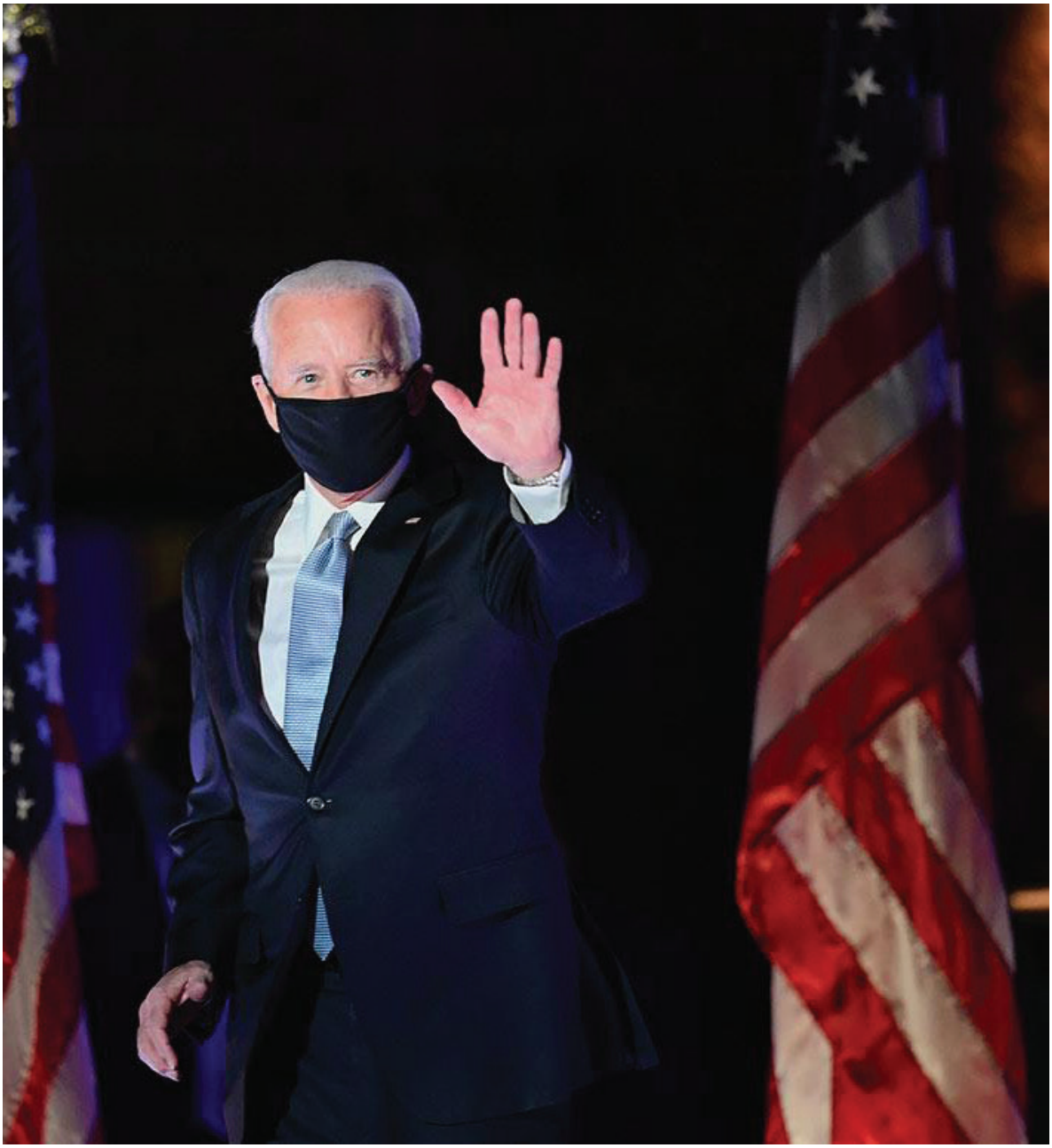

تخلت عنهما ، وهي تقوم بتقوية إيران ، إن مهمة ادارة بايدن هي ان تقوم بإقناعهما بأن هناك بديلًا لحالة التنافس العسكري الذي لا نهاية له مع طهران.
ان حوارًا اقليميا يضم كل الأطراف يمكن أن يحل محل سباق التسلح وحروب الوكالة ، ان هذا قد يبدو خيالًاطوبائيا ، لكنه ليس كذلك، وإن البراعم الخضراء لهذا الحوار كانت بادية للعيان لعدة سنوات ، وإن قيادة امريكية مقتدرة تستخدم الخل والعسل في آن واحد ، يمكن أن تبدأ بإيجاد قاعدة للانفراج.

وبالرغم من أنه لا ينبغي للولايات المتحدة أن تمنح للإمارات والسعودية قوة النقض لأية إتفاقية ثنائية نووية مع إيران ، فإن الحوار الإقليمي سوف يجعل دول الخليج اكثر قربا من الولايات المتحدة ، في تعاملها مع إيران ، ومن المحتمل أن تعطي دول الخليج منفذًا اكبر في أي اتفاقية مستقبلية تبرمها واشنطن مع إيران.

إن إدارة بايدن هي في موقع أفضل لاختبار استعداد المنطقة لهذا النوع من التهدئة في اليمن ، وإن القطع التي كانت مفقودة وهي ضغط جاد، ومحاور موثوق به ، هي الآن تتحرك لتأخذ موقعها ، مع إتخاذ ادارة بايدن قرارًا بإنهاء الدعم الاميركي للعمليات الهجومية ، وتعيين مبعوث جديد لدعم جهود الأمم المتحدة للسلام .

ان الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي تتمكن من تحريك الكرة الى الأمام ، واذا ما تمكنت واشنطن من إيجاد طريق بإتجاه السلام في اليمن ، وتشكيل حكومة شاملة تتعايش مع القادة الحوثيين ، مدعومة بجهد دولي لإعادة بناء البلد، سيكون ذلك تطبيقًا لمفهوم الحوار الأوسع ، وان هذه التهدئة ينبغيأن يناشدبها على نطاق واسع شركاء الولايات المتحدة في الخليج.

إن التناقص في موارد النفط يعني أن تلك الدول تحتاج قريبا الى اتخاذ خيارات صعبة بين الاستثمار في الإصلاحات الاقتصادية أو القتال في حروب في دول أجنبية.

إن الأخذ بالاعتبار تلك الصراعات المستمرة ، وحاجة الدولة للسيطرة على الاقتصاديات المحلية ، يجعل من جذب الاستثمارات الاجنبية الحقيقية الى المنطقة أمرا متصورا على نطاق واسع.

وبالنسبة للولايات المتحدة ، هناك فائدة أخرى من تهدئة التوترات بين دول الخليج وإيران ، وهي محفزات أقل في نشر نسخة الإسلام الوهابي في انحاء العالم الإسلامي ، حيث أن هذه النسخة المتطرفة جدا من الاسلام هي التي غالبًا ما تشكل الكتل الصلبة للايديولوجيا المتطرفة ، وإن النزاع الخليجي–الايراني يوفر الوقود لتصديرها الى جانب نظيره الشيعي الثوري .

# عالم ما بعد أميركا

The Post American World

**المؤلف**: فريد زكريا
**الناشر**: دبليو دبليو نورتون وشركاؤه - نيويورك، الولايات المتحدة.

**الطبعة الثانية** 2012
**عرض**: عماد خضر

ظهرت العديد من الكتب والدراسات خلال العامين الماضيين التي تنبأت بصورة واضحة بتراجع أكيد لمظاهر نفوذ السياسة الأمريكية على الصعيد الدولي وتناقص سيطرتها على حماية علاقات القوة السائدة على ضوء أزمتها المالية التي أظهرت مدى اعتماد أميركا على الاستثمارات وصناديق السيادة الأجنبية، وخاصة من دول الخليج العربية والصين، وفقدت بعدها الأخلاقي المزعوم بعد فضائح «أبوغريب» وغوانتانامو والتشريعات التي تسمح بالتنصت والاعتقال والترحيل.

بالنسبة لأميركا وخصومها سيبقى 11 سبتمبر، دون شك، لحظة فاصلة في تاريخ الدولة الأقوى في العالم، وفي العقلية الجماعية للشعب الأميركي أيضاً. وتؤكد ذلك إعادة إحياء ذكرى التفجيرات عاماً بعد عام، وما الجدل حول الأمن القومي الأميركي في الحملة الانتخابية الذي وصلت ذروته في التشكيك بقدرات مرشح الرئاسة عن الحزب الديمقراطي السيناتور باراك أوباما ومرشحة منصب نائب الرئيس عن الحزب الجمهوري سارة بالين فيما يتصل بالقضايا الأمنية والدفاعية إلا مؤشر حول مركزية الموضوع في عقلية صانع القرار في واشنطن . إلا أن الأكيد أن هذا التفكير لم يكسب أميركا الاحترام، بل زادت من تردي شعبيها وهيبتها. كما ساهمت حروب بوش التي لم ينهِ أياً منها في تراجع التعاطف معها. وتثبت استطلاعات الرأي المتعددة تنامي الكراهية لواشنطن حتى وصل الأمر إلى طرح فكرة عدم ضلوع جماعة القاعدة في اعتداءات 11 سبتمبر، بل لقد أكدت استطلاعات الرأي حتى في دول

أوروبية كألمانيا وفرنسا وغيرهما أن أميركا بسياستها ومواقفها الحالية تشكل خطراً على العالم أكثر من إيران.

ولذا أصبح معتاداً أن تطلع علينا موخراً كتب بعناوين تتحدث عن (عالم بلا أحادية قطبية) و(العالم مسطح) كناية عن تراجع الهيمنة وتعثر القوة الأميركية الصلبة ويظهر تراجع قوة أميركا الناعمة، ومن أبرزها كتاب (عالم ما بعد أميركا) الذي نشر مؤخراً لمؤلفه فريد زكريا، رئيس تحرير نيوزويك إنترناشيونال (عدد الصفحات 292، الناشر: نورتون وشركاه–نيويورك– مايو 2008 ) ويوجه كتاب زكريا انتقاداته إلى سلوك أميركا وتوجهاتها وينبه إلى أن الأفق العالمي واعد بصعود قوى جديدة تتخذ لنفسها مكاناً ومكانة في ساحة العالم – لكنه لا يتنبأ – كما فعل البروفيسور كينيدي – بسقوط المكانة الأميركية، وحسبه أن يدلك في هذا الكتاب على أن الساحة العالمية ما زالت تتسع لأكثر من منافس، ويبرهن على ذلك من خلال نهج أقرب إلى الموضوعية بالنسبة إلى دور أميركا في عالم اليوم بعيداً عن التهويل أو الانبهار وبالتالي بعيداً عن الدعاية الإعلامية الفجة من جهة أو التعصب المستند إلى غرور القوة على نحو ما يتبناه «المحافظون الجدد» من جهة أخرى.

يطرح المؤلف أولى مقولات كتابه في بداية الكتاب موضحاً أنه لا يكتب عن نهاية أميركا بل هو يكتب عن بداية القوى الأخرى في العالم، ويقول (على حد قول «متشيكو كاكوتاني» ناقد النيويورك تايمز: فقد طال العهد بأميركا وهي في موقع القوة الأعظم. وربما حان الوقت لكي تجابه هذه ـ القوة ـ السوبر تحديات من نوع جديد تلخصها عبارة تقول: – إن الشمس تشرق على روابي الشرق. ونبادر لنقول ان الشرق المعني هنا يمتد من شبه القارة الهندية إلى الصين في أقصى مساحة القارة الآسيوية).

يستهل فريد زكريا كتابه قائلاً إنه يكتب عما يصفه بأنه. (التحول العظيم الذي يحدث في طول عالمنا وعرضه. وهو تحوّل يحتاج منا أن ندرك أبعاده لأنه يتجاوز حتى أبعاد عالمنا الراهن. وبالتحديد لأن التحول بدأ مبكراً وئيداً، ولكنه كان جذرياً بقدر ما جاء بتغييرات يمكن وصفها بأنها «ثورية» أطلّت على حياة الناس منذ القرن 15 وتسارعت خطاها مع القرن 18) وتلخصت بصورة درامية كما يقول المؤلف في معنى جوهري واحد هو: الحداثة التي تجسدت بدورها في متغير هام يلخصه المؤلف بمعادلة ( العلم والتكنولوجيا + التجارة والرأسمالية + الثورتان الزراعية والصناعية) وقد أفضى هذا كله إلى الهيمنة السياسية الطويلة زمنياً لدول الغرب. بعد هذه التحولات التي يراها المؤلف أقرب إلى تغيرات الأزمنة الجيولوجية، جاءت السنوات الختامية من القرن 19 لتشهد ظاهرة ما برحت مؤثرة حتى اللحظة الراهنة وهذه الظاهرة السياسية هي صعود الولايات المتحدة الأميركية.

وفي معرض التفسير يقول فريد زكريا (بعد أن أنجزت أميركا تحولاتها الصناعية، سرعان ما أصبحت أقوى دولة في العالم منذ إمبراطورية روما. ولهذا ظلت أميركا، على مدار معظم سنوات القرن العشرين تمارس دور الهيمنة بصورة أو بأخرى على مجالات الاقتصاد والسياسة والعلوم والثقافة بلا منافس أو منازع. وكانت تلك ظاهرة غير مسبوقة في التاريخ الحديث ).

يشير المؤلف إلى أن التاريخ حلقات متكاملة، فما زالت عجلة هذا التطور ممعنة في دورانها كي تصل في الفترة الراهنة إلى تحولات مستجدة يتغير معها وضع الصعود والهيمنة الأميركية إلى حيث يمكن القول مع المؤلف بصعود قوي جديد ودخولها إلى حلبة المنافسة والتأثير على مقاليد عالمنا ومقدراته. يقول فريد زكريا في هذا السياق ( في الفترات الأخيرة ما برحت أقطار شتى في العالم تحقق معدلات من النمو الاقتصادي لم تكن لتخطر على بال أحد، صحيح أن الأمر شهد طفرات وعثرات، إلا أن الاتجاه العام ظل في حال من الصعود. ورغم أن النمو جاء أبرز ما يكون في ربوع آسيا إلا أنه ليس مقصوراً عليها. ولهذا لم تذكر سطورنا هذه ما يوصف مثلاً بأنه «صعود آسيا» وحدها. فخلال سنة 2006 وسنة 2007 شهدت 142 قطراً في العالم وقد حققت نمواً بمعدل بلغ 4 في المئة أو أكثر ومنها 30 بلداً في إفريقيا أي ثلثي بلدان تلك القارة السمراء وفي هذا الإطار استقبلت الدوائر المختصة مصطلحاً جديداً هو « الاقتصادات الواعدة « التي تمتد من البرازيل والأرجنتين في أقصى غرب العالم إلى جنوب إفريقيا إلى كوريا الجنوبية والهند ثم الصين في أقصى الشرق المطل على الباسيفيك. وليس للقارئ أن يستهين بالظاهرات المستجدة على خارطة عالم اللحظة الراهنة).

وفي معرض القراءة التحليلية لهذا الكتاب لا نملك سوى ملاحظة ذلك التفاؤل الذي تصدر عنه مقولات كتاب (عالم ما بعد أمريكا) ونكاد نصغي بين سطوره إلى أصداء مقولات سبق إليها محللون ومفكرون حاولوا أن يبشروا أو يحذروا إزاء ما يستجد على عالمنا من متغيرات، وفي هذا الصدد قد نستعيد كتابات الصحافي الأميركي «توماس فريدمان» في كتابه بعنوان «الأرض مسطحة» بمعنى أن ظاهرة العولمة أصبحت أقرب إلى شبكة الترابط الوثيق بين سكان الكرة الأرضية – وقد نعيد التأمل أيضاً فيما سبق وحذر منه البروفيسور زبغينو بريجنسكي – مستشار الأمن السابق في عهد الرئيس كارتر من أن أميركا مهددة بسور من العزلة وسط رقعة الشطرنج الدولية الكبرى. نفس المنطق وربما حذر منه، البروفيسور جوزيف ناي الأستاذ بجامعة هارفارد حين أصدر كتابه بعنوان «تناقض الإمبراطورية»، وأكد فيه أن أميركا لن تستطيع بمفردها أن تضطلع بمسؤوليات القطب العالمي الأكبر أو الأوحد

أو فلنقل مسؤوليات الزعامة أو حتى المسؤوليات الإمبراطورية.

المهم وبحسب فريد زكريا فإن ثمة نجوماً عديدة بدأت (أنوارها تتسلل – حتى لا نقول انها تلمع أو تسطع – في سموات الأفق العالمي). ومن قبيل التناقضات أن صعود هذه النجوم في آسيا أو إفريقيا أو روسيا أو أميركا اللاتينية جاء في رأي الكاتب بفضل استيعابها مبادئ الحرية والحوافز الفردية ومهارات المشروع الرأسمالي وديناميةالفرد والمجتمع، وكلها أفكار ومبادئ ودعوات سبقت إليها أميركا بل وظلت تدعو إليها وتعمل على ترويجها عبر أكثر من 60 عاماً من عمر القرن العشرين. ويزيد التناقض وضوحاً أن هذه المبادئ ذاتها هي التي تستخدمها الدول الصاعدة لمنافسة أميركا ومزاحمتها على موقعها القيادي الفريد من خارطة العالم.يشير الكاتب إلى أن ( لأول مرة في التاريخ. بتنا نشهد نمواً عالمياً حقيقياً وهو يؤدي بدوره إلى خلق نظام دولي تكف فيه أجزاء العالم عن أداء دور «المتفرج» السلبي بل تشرع في أداء دور «اللاعب» المشارك الإيجابي كل بطريقته: باختصار نحن نشهد مولد نظام عالمي بكل معنى الكلمة ).

هنا يجب طرح السؤال الجوهري وماذا عن دور أميركا في إطار هذا النظام؟ يجيب الكاتب بالقول (على المستوى السياسي – العسكري فما زلنا قوة عظمى وحيدة. ولكن على صعيد كل من الأبعاد – المجالات الأخرى فنحن نشهد تحولات في توزيع القوة والنفوذ يستوي في ذلك المجالات الصناعية، والمالية، والتعليمية، والاجتماعية والثقافية على السواء. كلها تتحول بعيداً عن وضع الهيمنة الأميركية. ليس معنى هذا – يستدرك مؤلف الكتاب – إننا بذلك ندخل في عالم معاد لأميركا ولكننا نلج عتبات عالم ما بعد أميركا. ومرة أخرى يتبقى طرح السؤال المنطقي: ماذا يعني إذن العيش في ظل هذه التحولات. في كنف مجتمع أو مرحلة أو عالم ما بعد أميركا؟)

يستعرض المؤلف فريد زكريا مستقبل العالم خلال الفترة المقبلة حيث يرى أن المؤشرات تشير إلى احتمال بروز قوى أخرى إذا كان من الصحيح أن الولايات المتحدة معها ستحافظ على تميزها إلا أن الفرادة لن تكون لها بالكامل. وعلى ذلك فإن الفكرة الأساسية التي يحرص المؤلف على التأكيد عليها لكي لا يساء فهمه هو أن قوة أميركا ليست إلى زوال وإنما تنتظر من يزاحمها.

يعمد المؤلف في الفصل السادس من الكتاب إلى تذكير أمريكا بمصير الإمبراطورية البريطانية التي لم تكن تغرب الشمس عن ممتلكاتها وسط البحار وفيما وراء البحار، ويحاول جاهدا التنبيه إلى ما آل إليه مصيرها، ويعقد مقارنات توازي بين مصير القوتين العظميين. ويخلص إلى نتيجة فحواها أن القوة العسكرية ليست سبب المكانة الوحيدة لأميركا بل هي نتيجة لهذه المكانة التي تستمد وقودها من القاعدة

الاقتصادية والتكنولوجية التي تنفرد بها. ويقول : ( صحيح أن أمريكا قد تفقد حصة لا يستهان بها مما تتمتع به على الساحة الدولية لحساب أو لصالح القوى الصاعدة والمتوثبة الأخرى وفي مقدمتها الصين والهند – وقد نضيف روسيا وربما اليابان أو حتى البرازيل وجنوب افريقيا–ولكن ستظل أمريكا تنعم باقتصاد بالغ الحيوية شديد الفعالية وقادر على أن يظل متصدرا مسيرة العلم والتكنولوجيا والتطور الصناعي ولكن بشرط واحد وأساسي هو: أن تنجح أمريكا في التكيف والتواؤم مع التحديات التي تنتظرها عند منحنيات الطريق ).

ورغم ذلك يبادر المؤلف لينبه أيضا إلى أن الولايات المتحدة لم تعد الآن في وضع تحسد عليه: (صحيح أنها ما زالت القوة العظمى عالميا إلا أنها قوة عظمى متهالكة القوى نجد أن مشاكلها الاقتصادية واضحة،سمعتها وصورتها أصبحت سلبية في نظر قطاعات عديدة من عالمها وعصرها ومشاعر العداء لأميركا في كل مكان ما بين بريطانيا نفسها (!) في أوروبا إلى ماليزيا في جنوب الشرق الآسيوي). كل هذه الاتجاهات يراها المؤلف بمثابة فرص لكي تبقى أميركا – بفضل جاذبية ثقافتها – في موقع اللاعب الرئيسي على حلبة عالم أكثر دينامية وأشد إثارة.

في هذا السياق يرى الكتاب ضرورة أن تفسح أميركا المجال لكي يتنافس على مهاد هذه الحلبة العالمية أكثر من طرف بحيث تتخلى واشنطن عن سياسة بوش في انفراد القطب الواحد الذي أضفى نزعة من الاستعلاء مستندة إلى غرور القوة على سلوك المسئولين الأمريكيين الأمر الذي أفقدهم حتى تعاطف حلفائهم الأوروبيين أنفسهم.

الكاتب الأميركي من أصل هندي «فريد زكريا»، في المقدمة الإضافية التي كتبها للطبعة الأحدث من كتابه «عالم ما بعد أميركا»، يؤكد على أن الأزمة الاقتصادية التي شهدتها أميركا في خريف عام 2008 جاءت لتشكّل أخطر، أو أسوأ ظاهرة انهيار مالي أصابت العالم منذ عام 1929 وكأنها بمثابة شاهد كما أضاف زكريا – على أسوأ تباطؤ في النمو أو التطور الاقتصادي أصيب به العالم منذ حادثة، أو كارثة الكساد الرهيب التي حلت بالعالم مع مطلع الثلاثينات من القرن العشرين.

## تبعات الأزمة

المحلل السياسي الأميركي الهندي الأصل لم يكن مغاليا باعتبار أن الاقتصاد العالمي العولمي إن شئت فقد في غمار هذه الأزمة (أو الكارثة) ما يصل إلى 50 تريليون دولار من الأصول الثابتة والمنقولة.. وفيما يمكن كتابة هذا الرقم المهول ويمكن بالطبع قراءته أو حتى تفهّم أبعاده.. فلابد أن يتوقف المرء قليلا بقدر من التأمل أو استقاء العبرة حين يفكّر في مبلغ وحجم المعاناة التي كابدتها عشرات وربما مئات الملايين من البشر..

عائلات وأفرادا ممن ضاعت ممتلكاتهم ودمرت حياتهم وتحولوا في ومضات زمنية صاعقة من مواطنين إلى متسولين لا يملكون شيئا لا في الحال، كما يقولون ولا في الاستقبال.

في نفس السياق يدفع الكاتب «زكريا» ومعه الأكاديمي «ستيفين زابو» بأن أميركا لا يمكن أن تحافظ على المكانة القيادية أو الطليعية التي استمتعت بها اعتبارا من سقوط غريمها السوفيتي في فاتح تسعينات القرن الماضي.. وانّى لها أن تواصل هذه المكانة وقد حاق بها كما يؤكد «فريد زكريا» – أكبر أو أفدح عملية إفلاس في التاريخ (وخاصة ما أصاب كبرى البيوت والمؤسسات المالية العملاقة وفي مقدمتها «ليمان برزرز» على سبيل المثال).

القرن 21

وبديهي أن ليس ثمة مجال للتأسي على أحوال بلد كبير مثل الولايات المتحدة.. فأهلها أدرى بمصالحهم، ولكن الأهم بالنسبة لنا في العالم الثالث هو وعي الدرس المستفاد الذي طالما أشار إلى أن هذا القرن الواحد والعشرين كان قد بدأ على نحو أكثر من واعد وكأنما كان يترجم المقولة الشائعة في متن البلاغة العربية وهي: براعة الاستهلال. لقد بدأ اقتصاد العالم بحجم 31 تريليون دولار في عام 1999. وما أن حل عام 2008، أو فلنقل ما أن حلّت بداياته، حتى تضاعف حجم الاقتصاد العالمي إلى نحو 62 تريليون دولار. وكانت تلك نتيجة أكثر من مرموقة خاصة في ضوء استمرار الانخفاض، المشهود في معدلات التضخم مع التوسع الذي كان مشهودا بدوره في إيرادات الأسر واستهلاك الأفراد والجماعات.. وزيادة إنفاقها، لا على لقمة الخبز وحسب ولكن من هذه العائلات من توسع في حجم السكن ومن عمد إلى شراء أجهزة الحواسيب الشخصية (لاب توب) وأجهزة الهواتف المحمولة وما إلى ذلك بسبيل.

العالم الثالث

ومن عجب أن لم يقتصر هذا السلوك التوسعي في الاستهلاك.. الضروري والكمالي على أقطار الغرب في أميركا وأوروبا» لقد شهدت أقطار شتى من قارة آسيا زيادة في فرص العمالة وارتفاعات في معدلات التشغيل.. وشهدت قارة أميركا اللاتينية حركة تعمير واسعة النطاق ارتفع معها أيضاً مؤشر ظاهرة التحول الحَضَري بمعنى الحراك الذي يتحول فيه البشر من سكنى الأرياف والبوادي والفيافي النائية إلى سكنى المراكز الحضرية التي زاد بها عدد المدن البازغة في ذلك الجزء الجنوبي من نصف الكرة الغربي. بل كان لقارة أفريقيا نصيب، أو بعض من نصيب، ولو على شكل قضمة أو قضمات من تلك الكعكة العالمية الشهيّة والواعدة بالازدهار.. وتجّسد هذا النصيب بالذات في إتاحة فرص واسعة نسبيا أمام أقطار أفريقيا كي تصدّر

منتوجاتها من المواد الأولية والخامات المحورية والسلع التحويلية نصف المصنعة إلى أسواق العالم الخارجي.. وهو ما أدى إلى تزويد عجلة النمو في أفريقيا بدفعات من الحمية والنشاط.

بيد أن هذا النشاط كانت ترتبط عافيته بقدر العافية التي يتمتع بها الاقتصاد الأميركي على وجه الخصوص.

ربما لم يكن هناك من يولي اهتماما موضوعيا ومركزا لذلك التوازي الذي كان حاصلا بين نشاط وفاعلية أو حتى عافية الاقتصاد العالمي وبين التحولات الجذرية، غير المسبوقة التي كانت تطرأ عبر سنوات الثلث أو الربع الأخير من القرن الماضي على حركة الاقتصاد وإيقاع السياسة في العالم.

ميزة هذه التحولات، ومشكلتها أيضا، تمثلت في أنها كانت تتم بخطى وئيدة ودون صخب أو جلبة، وتتحاشى أسلوب الطفرة المفاجئة التي كانت كفيلة، لو حدثت، بجذب الانتباه ولفت الأنظار.

## ثورة الحاسوب

وكم تعّود العالم أن يرصد التحولات الناجمة عن أحداث صاعقة جسام كان في مقدمتها الحروب الشاملة بطبيعة الحال.. ويكفي أن القرن العشرين وحده شهد أكبر وأخطر حربين عالميتين لم يكد يفصل بينهما سوى عشرين عاما وربما أقل.

لكن سنوات العقود الثلاثة الأخيرة من القرن شهدت تحولات بالغة الخطورة كانت تطرأ على بنية عالمنا بغير كثير من صخب، وعلى أساس نمط ربما نَصِفه من جانبنا بأنه كان أقرب إلى «التواطؤ» الايجابي المثمر والمحمود. نتحدث بالذات عن ثورة الاتصالات التي تحولت مثلا من البث الإذاعي المسموع على الموجات القصيرة إلى الإرسال المرئي الواضح والمؤثر باستخدام الأقمار الاصطناعية.

نتحدث عن ثورة الحاسوب التي أدخلت هذا الكائن شبه الأسطوري بكل امكاناته التي تحاكي ملكات الإنسان العقلية مع تكبيرها وتعظيمها مئات الآلاف من المرات والامكانات والقدرات.. ومرة أخرى عاش العالم، ذروة انبهاره بهذا الكائن المستجد من كائنات الذكاء الاصطناعي.. وقد تطور من حجم لا يكاد تسعه صالات المؤسسات المكيفة الهواء.. ولا يستطيع التعامل معه سوى زبدة النخبة من صفوة الاختصاصيين إلى حيث أصبح كائنا طيعا ورفيقا ورقيقا يقدم خدماته في كل لحظة والى مختلف الأعمار والمشارب والمتطلبات... وهنا كان العالم ولا يزال يواكب ثورة الاتصال التي وضعت الهاتف الأصغر حجما والأكفا تشغيلا كي يتحول هذا العالم قولا ثم فعلا إلى قرية صغيرة.

## الاعتماد المتبادل

هنالك كان لابد من أن ينطبق ما نسميه في تراثنا بأنه «أخلاق القرية».. وفي مقدمتها

الأعراف الموروثة التي تحمل التسمية التالية: التكافل.أو الاعتماد المتبادل.

لقد أصبح كل طرف في العالم يعتمد على سائر الأطراف الأخرى في العالم.. وأصبحت كل الأحداث في هذا الجزء أو ذاك من العالم.. تتردد أصداؤها بصورة أو بأخرى في جنبات الأجزاء الأخرى من نفس الكرة الأرضية، وفي إيقاع متواتر أقرب إلى تطبيق نظرية الدومينو الشهيرة في عالم السياسة وهي نظرية سلسلة التأثيرات.. وهي بدورها ترجمة لمأثور تراثنا الروحي الطيب الذي يشّبه جماعة المؤمنين بأنها بنيان مرصوص يتبادل فيه الأطراف.. أو تتبادل لبِنات هذا الصرح ضروب التأثر والتأثير على السواء.

ولأن لكل شيء ثمنه.. فقد كان على العالم أن يدفع مقابل هذه الحالة من الاعتماد المتبادل التي آلت إليها أموره وتحولت إليها أوضاعه.. وخاصة مع مغيب قرن مضى ومطالع قرن جديد.

لقد أفاد الكثير من دول الشرق والغرب، ودول الشمال والجنوب من اتساع أسواق المعاملات.. ومن السيطرة على جموح التضخم بصورة أو بأخرى ومن انتعاش حركة التجارة والمبادلات الدولية، فضلا عما المحنا إليه من انجازات وصلت أحيانا إلى مستوى الاختراقات ومراقي الفتوحات في مجالات العلم والابتكار والتكنولوجيا. وكانت أميركا في موقع الصدارة من هذا كله.

وعندما تعيّن على أميركا أن تدفع الثمن وتصاب بآفة الأزمات الدورية التي لا تفتأ تصيب النظم الرأسمالية.. فإنها لم تدفع الثمن وحدها.. بل كان على العالم أن يدفع الثمن أيضا.. وبحكم أوضاع التكافل التي أومأنا إليها.. وهي ترجمة دقيقة لشراكة اليُسر وشراكة الأزمة سواء بسواء.

المهم أن حطّت الأزمة الاقتصادية بأشباحها السوداء على أميركا ومنها إلى أوروبا الغربية والى أقطار شتى من عالم اليوم: صحيح أن المؤثرات تباينت ما بين مؤثرات خفيفة أو معتدلة كما حدث مثلا لكثير من البلدان في العالم الثالث.. إلى مؤثرات قاسية كما عانتها أسبانيا أو اليونان ومؤثرات فادحة كما حدث بالنسبة للبرتغال فما بالك بمؤثرات كارثية أوصلت إلى حافة الإفلاس بلدا في أقصى الشمال الأوروبي اسمه ايسلندا.

## الأمن العالمي

على مهاد هذه الصورة بدأ المراقبون والمحللون السياسيون يتوقعون فراغا في القيادة العالمية وخاصة بسبب انشغال أميركا بمشكلتها الاقتصادية الداخلية وأيضا في تحمّل مغارم حروبها في ساحات العراق وأفغانستان، فيما يرصد بعضهم أيضاً تهيؤ القوى المستجدة والصاعدة أو الطامحة كي تدخل إلى ساحة التأثير في مجريات أمور عالمنا.

في هذا السياق يوضح «ستيفن زابو»

أن الأهم في هذا المضمار هو تحولات نظام الأمن في عالم اليوم، وهو النظام الذي يتوقف على صحته بالطبع تطورات السياسة والاقتصاد والثقافة.. وبغير هذا الأمن تضطرب الأمور في بحر السياسة وفي ساحة الاقتصاد وفي دنيا الثقافة والإبداع بشكل عام.

ويقول «ستيفن زابو» في هذا الخصوص ما يلي: إن صعود آسيا هو المفتاح الرئيسي في نظام الأمن الآخذ في النشوء في الوقت الحالي.

ويمضي المفكر السياسي المذكور ليوضح أن صعود الصين في إطار النظام الجديد سيظل مرتبطا بالمصالح القومية للولايات المتحدة وخاصة لأن آسيا لا تملك قوى منفردة مرشحة دون غيرها لدور العنصر المهيمن الوحيد، كما هو الحال مثلا مع أميركا بالنسبة لنظام الأمن الغربي على جانبي المحيط الأطلسي. والمعنى أن آسيا تضم قوى منافسة للصين مثل الهند وقوى متوسطة القدرة ولكنها حيوية التأثير مثل كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية (النووية حتى لا ننسى) ثم هناك أيضاً قوى يُعتد بها من حيث منعة الاستقرار وديناميةالاقتصاد، ويأتي في طليعتها بلد مثل ماليزيا.

في نفس السياق أيضاً يتعرض المحللون إلى أحوال الشرق الأوسط والى القوى الدينامية الصاعدة على صعيده.. سواء على شكل دول مستقرة مثل تركيا أو على شكل أوضاع مازالت تتخذ طريقها نحو التبلور ومن ثم الاستقرار مثل الوضع في مصر.

وفيما يصدق مثل هذا التحليل على الحالة السياسية فربما يقال إنه سبق إلى الانطباق على الساحة الاقتصادية، وبعد أن ترجمته الأطراف المعنية حين تحولت من مجموعة الدول الثماني التي كان موكولا إليها احتكار قيادة النظام العولمي بزعامة أميركا.. إلى حيث توسعوا في ضم الأطراف الواعدة أو الصاعدة فكان أن تشكلت كما هو معروف مجموعة العشرين التي أضيفت فيها فضلا عن الثمانية الكبار دول أخرى من آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية وهي ترجمة بليغة كما نراها لحقيقة تقول بأننا أصبحنا نعيش في عالم متعدد الأقطاب.

## تحولات تاريخية هامة

شهد القرن الماضي تحولات تاريخية محورية وهامة تدعات أثارها على القرن الجاري بشكل أو بآخر، الحرب العالمية الأولى (1914–1918) أسفرت عن اختفاء الإمبراطوريات الأربع الكبرى من خارطة عالمنا والى الأبد.. فيما أسفرت الحرب العالمية الثانية (1939–1945) عن تحطيم الذرّة وتفجير أول قنبلة ذرية في التاريخ، وإتاحة الفرصة لظهور قوى عالمية مستجدة ما بين الهند بعد استقلالها (1947) والصين بعد ثورتها (1949)، ومن ثم ظهور قوى العالم الثالث بعد معركة السويس (1956) وكل حدث منها كان أقرب إلى التسونامي

# «العالم إلى أين؟»..

نعوم تشومسكي

متابعة: المعهد العراقي للحوار

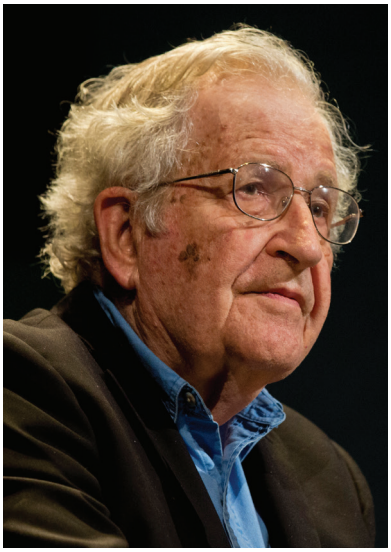

الفيلسوف الأميركي وعالم اللسانيات الأشهر في العالم لأكثر من نصف قرن، نعوم تشومسكي، يقدم في كتاب (العالم.. إلى أين؟) ضمن سلسلة الحوارات الفكرية وجهة نظره حول العولمة، والتدخل الأميركي في الانتخابات الرئاسية في مختلف دول العالم، وموقف السياسات الدولية من الحرب على الإرهاب، وصعود النيوليبرالية، وأزمة اللاجئين، والتصدعات في الاتحاد الأوروبي، ورئاسة دونالد ترامب وغيرها من الإشكاليات التي يمر بها العالم في هذه المرحلة من المد والجزر في العلاقات بين الدول وحكوماتها من جهة، والشعوب وأنظمتها من جهة ثانية.

كتاب «العالم إلى أين؟» للمفكر الأميركي نعوم تشومسكي

تشومسكي في كل ما كتب لا يمل من الحديث عن العدوانية الأميركية، ويدافع عن الضعفاء والمضطهدين في مختلف أنحاء العالم منذ زمن الحرب الفيتنامية إلى الوقت الراهن، حاوره في كتاب (العالم إلى أين؟) الباحث في الاقتصاد السياسي الدولي سي جي بوليكرونيو، فوقف معه على مدى أربع سنوات من أواخر العام 2013 إلى أوائل العام 2017 على واقع الحال في العالم.

يقع الكتاب في ثلاثة أجزاء، أو ثلاثة محاور، لخص فيها بوليكرونيو رؤية تشومسكي للعالم اليوم في أنه يقف أمام خيارين، الأول: التشاؤم، بمعنى أن نكون متشائمين أمام ما يحدث من كوارث في الجانب الرأسمالي من العالم، وبالتالي ليس أمامنا إلا الاستسلام. والخيار الثاني: التفاؤل، بمعنى أن نكون متفائلين، وننتهز الفرص، فربما نساهم في جعل العالم مكاناً أفضل للحياة.

يعكس الجزء الأول الواقع الاقتصادي، والتحولات الكبرى التي شهدها العالم منذ مطلع الألفية الثالثة، ويتناول الجزء الثاني الولايات المتحدة في عهد الرئيس الحالي دونالد ترامب، والإشكاليات التي أثارها منذ توليه الرئاسة، من إلغاء قرار النظام الصحي (أوباما كير) الذي وقع عليه الرئيس السابق باراك أوباما، مروراً بإلغاء اتفاقية المناخ، وليس وصولاً إلى قوانين الهجرة. أما الجزء الثالث والأخير، فيطرح تساؤلات عدة، حول الولايات المتحدة ومدى استعدادها للاشتراكية، وموقفها من الشيوعية والثورات.

## عالم التحولات الكبرى

يبدأ الجزء الأول بسؤال حول الصعود المفاجئ للرئيس الأميركي دونالد ترامب، ودور اللوبي الإسرائيلي في السياسة الأميركية، والحرب على الإرهاب.

يجيب تشومسكي بكل موضوعية أن الولايات المتحدة تواجه أوقاتاً عصيبة، فرغم أنها وحسب السياسات الدولية لا تزال القوة العظمى ربما الوحيدة في العالم –إذا أخرجنا روسيا من المقارنة بعد تفكك الاتحاد السوفييتي– لكنها لم تعد قادرة على التأثير في الأحداث وتحقيق النتائج التي تتناسب وطموحاتها. ويرى تشومسكي أن حالة من الإحباط والقلق بشأن مخاطر الكوارث المنتظرة فاقت آمال الناخبين الأميركيين خلال انتخابات العام 2016 مع صعود شعبوية دونالد ترامب إلى الرئاسة الأميركية، وهذا يشير إلى حقيقة لا مجال للشك فيها هي أن المجتمع الأميركي يتعرض للانهيار.

وفي إجابته عن اللوبي الإسرائيلي ومدى تحكمه بالسياسة الأميركية الخارجية في الشرق الأوسط، يرى تشومسكي أنه عندما تتوافق أهداف اللوبي مع المصالح الاقتصادية والاستراتيجية الملموسة، فإنها بالعموم تجد طريقها إلى التحقق. ويضرب مثالاً على ما يجري في فلسطين من قتل وتدمير وتهجير، فقضية مثل القضية الفلسطينية قليلة الأهمية بالنسبة إلى المؤسسات والشركات العملاقة المسيطرة في الولايات المتحدة، والدعم الأكبر لممارسات إسرائيل وأفعالها، مستقل عن اللوبي إلى حد بعيد، لأن الداعم الأساسي هم المسيحيون الأصوليون.

وفي رده عن سؤال حول إشكالية الحرب على الإرهاب التي بدأت مع حكم الرئيس رونالد ريغان، وتحولت إلى الإسلاموفوبيا وحرباً صليبية مع الرئيس جورج دبليو بوش، يشير تشومسكي إلى أن هاتين المرحلتين مختلفتان تماماً، باستثناء عنصر واحد مشترك، فالحرب التي بدأها ريغان تحولت بسرعة إلى حروب إرهابية، ويفترض أن هذا هو سبب اختفائها. فقد كانت لحروبه الإرهابية نتائج فظيعة على أميركا الوسطى، وأفريقيا الجنوبية، والشرق الأوسط. وهذا

أحد الأسباب الرئيسة التي نادراً ما تذكر لأزمة اللاجئين الحالية. وينطبق الأمر نفسه على المرحلة الثانية التي أعاد جورج بوش الابن إعلانها بعد عشرين عاماً، وتحديداً في العام 2001. فالعدوان المباشر دمر مناطق كثيرة، واتخذ الإرهاب صوراً جديدة، وأخذت المطرقة تضرب ضربة بعد أخرى، أفغانستان، العراق، ليبيا، وغيرها. واعتماد بوش على القوة العسكرية أثبت أنها كارثية بالنسبة إلى الضحايا، وقاد كذلك إلى هزائم جدية للولايات المتحدة.

## التكامل الأوروبي ورؤى جديدة للسلام

أما المرحلة الثالثة، والتي أتى تشومسكي على ذكرها رداً على سؤال آخر في السياق نفسه، وهي مرحلة الرئيس باراك أوباما الذي اعتمد على تكتيكات مختلفة في محاربته الإرهاب، منها حملة الاغتيالات العالمية بواسطة الطائرات من دون طيار، وعمليات القوات الخاصة المنتشرة في معظم أنحاء العالم. وهذا ما ذكره الصحافي الأميركي نيك تورس من أن قوات النخبة الأميركية كانت منتشرة في 147 بلداً في العام 2015، أي 70٪ من دول العالم، وفي هذا الصدد يقول تورس: «بالنسبة لأميركا، قد تكون سنة 2016 سنة الكوماندوس، حيث تنقلت القوات الخاصة في مناطق النزاع واحدة تلو الأخرى في شمال أفريقيا والشرق الأوسط الكبير، وقوات العمليات الخاصة الأميركية (SOF) بدت كالعلامة التجارية الخاصة في حرب الأضواء. وقال قائد القيادة الأميركية للعمليات الخاصة (سوكوم)، الجنرال ريموند توماس في العام الماضي «إن التحدي المباشر هو الفوز بالمعركة الحالية، ضد تنظيم داعش، وتنظيم القاعدة.»

وفي هذا الصدد يستشهد تشومسكي بما نشرته صحيفة نيويورك تايمز حول سياسة أوباما في مكافحة الإرهاب ويقول: «تبنى السيد أوباما طريقة جدلية لحساب الخسائر المدنية التي لم تكن قليلة لمنعه من تلك الأعمال، حيث ترى طريقته أن كل الذكور الذين هم في سن الخدمة العسكرية في منطقة الضربة مقاتلون، وفقاً لعدد من المسؤولين في الإدارة، ما لم يكن هناك تأكيد استخباراتي واضح يؤكد أنهم أبرياء».

يثير سي جي بوليكرونيو مع تشومسكي أزمة اللاجئين في أوروبا، ومواقف الدول الأوروبية من هذا اللجوء، وقبل أن يجيب تشومسكي عن موقف الاتحاد الأوروبي من هكذا مسألة، يتطرق إلى الأسباب التي أدت إليها، وهي كما يراها، أسباب قديمة وجديدة في آن، فأوروبا عانت قديماً من لجوء الأفارقة إليها، نتيجة الحروب المتتالية. لكن في الوقت الراهن، وبعد الغزو الأميركي– البريطاني للعراق عسكرياً، والعقوبات الأميركية البريطانية، التي اعتبرها تشومسكي قراراً فعلياً بالإبادة الجماعية، وكذلك الصراع الطائفي، كلها عوامل أدت إلى هروب جماعي باتجاه أوروبا، والأمر ذاته ينطبق

على ليبيا وسوريا، وغيرها من المناطق التي تشهد صراعات وحروباً داخلية، وإن اختلفت أدوات الحرب وأسبابها. لكن موقف الاتحاد الأوروبي كتكتل غير واضح بشأن اللاجئين، فكل دولة لها ظروفها ومعطياتها، وكان على دول الاتحاد أن تفعل شيئاً آخر غير فتح الحدود وتقديم المساعدة، كما فعلت السويد وألمانيا، في حين أغلق الآخرون حدودهم، بل سعوا على تشجيع تركيا لإبقاء اللاجئين ضمن الأراضي التركية، بعيداً عن حدودهم، تماماً، كما تفعل الولايات المتحدة، حيث فرضت على المكسيك أن تمنع الذين يحاولون الهرب من الخراب الذي تخلفه جرائم الولايات المتحدة من الوصول إلى حدود الأخيرة.

والملاحظ أن تشومسكي في إجابته عن موضوع اللاجئين لم يتطرق إلى وضع اللاجئين في لبنان، وخاصة أن أعدادهم تفوق أعداد اللاجئين في السويد!!.

## أميركا في عهد ترامب

المفكر الأميركي نعوم تشومسكي

يبدأ الجزء الثاني من حوارات سي جي بوليكرونيو مع تشومسكي، بسؤال حول واقع الديمقراطية في الولايات المتحدة، وفوز دونالد ترامب بالانتخابات الرئاسية رغم خسارته الأصوات الشعبية، فإذا كان مبدأ شخص واحد، صوت واحد، هو المبدأ الأساسي خلف كل نموذج شرعي للديمقراطية، فما نوع الديمقراطية السائدة في الولايات المتحدة؟

يستشهد تشومسكي في إجابته بمقال للصحافي البريطاني سيث أكرمان، الذي لم يرَ إلا عيباً واحداً في النظام الأميركي، وهو سيطرة المنظمات التي ليست أحزاباً سياسية أصيلة مع أعضاء من الشعب على العملية الانتخابية، وقد حمت تلك المنظمات أنفسها من المنافسة بوسائل عدة تعيق عمل الأحزاب السياسية الأصيلة التي تنتج من الاتحاد الحر لأعضائها، كما تكون الحال عند توظيف الديمقراطية بصورة سليمة.

ما وراء ذلك أن هناك دوراً ساحقاً للثروة الخاصة، ولثروة الشركات، ليس في الحملات الرئاسية فقط كما وثق توماس فيرغوسون (كاتب أميركي صاحب كتابي «القاعدة الذهبية»، و«إلى اليمين»)، وإنما في الكونغرس أيضاً. وهذا ما أوصل دونالد ترامب إلى الرئاسة الأميركية، وهذا ما جعله يضرب عرض الحائط الاتفاقيات الدولية من اتفاقية المناخ، إلى قراره الاعتراف بالقدس المحتلة عاصمة للكيان الإسرائيلي، وعزمه عن نقل سفارة بلاده إليها، ووقوفه إلى جانب اليمين المتطرف في التوسع الاستيطاني، والتغييرات التي أجراها في إدارته، وإقالة بعض مسؤولي البيت الأبيض، وكأنه مصمم منذ اللحظة الأولى على قيادة العالم نحو الهاوية.

ويختصر تشومسكي الديمقراطية الأميركية بالقول: «الديمقراطية الأميركية المحدودة

دوماً انجرفت جوهرياً نحو حكم الأثرياء، لكن هذه النزعات لم تحفر في الصخر، نحن نتمتع بإرث غير عادي من الحرية والحقوق، تركه لنا أسلافنا الذين لم يستسلموا تحت ظروف أقسى بكثير في الغالب مما نواجهه الآن».

وفي رده عن سؤال حول نشر الديمقراطية

الديمقراطية على طرازه الخاص، ورغم أنه لم يتم التعبير عن هذه النظرية، لكنها فرضت كأساس منطقي للحديث عن الدور الأميركي في العالم. وإذا كانت الديمقراطية الأميركية كنظام سياسي مع انتخابات نظامية لا تشكّل تحدياً خطيراً لرجال الأعمال، فإن صانعي السياسة الأميركية

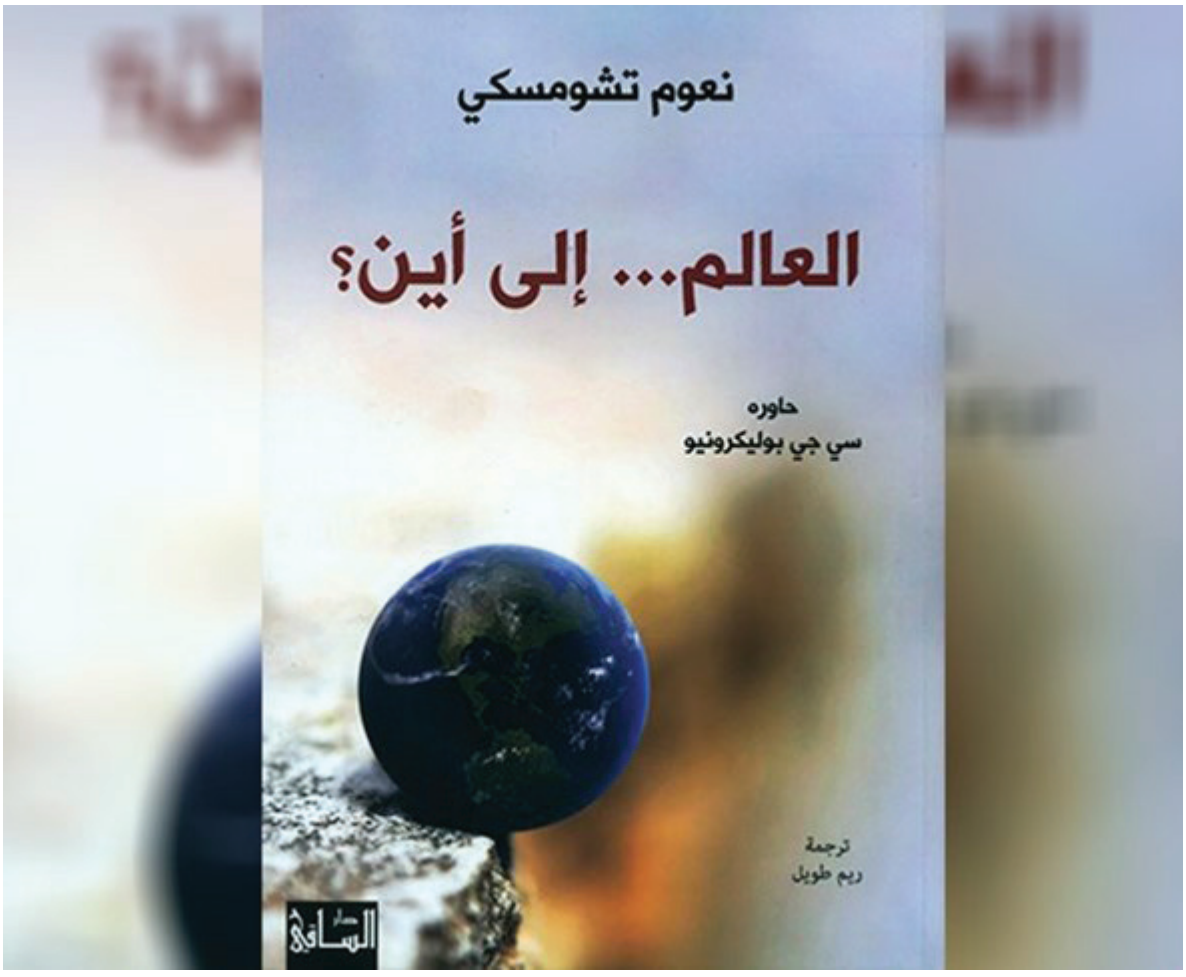


في العالم على الطراز الأميركي، يجيب تشومسكي، أن أحد المبادئ الراسخة في النظام الأميركي هو محاولته نشر

يتوقون لرؤية الديمقراطية منتشرة عبر العالم. وهذا المبدأ لا يضعف نتيجة الانتهاكات المستمرة الناتجة عن التفسيرات

المختلفة لمفهوم الديمقراطية على أنها نظام يكون فيه للمواطنين دور مهم في إدارة الشؤون العامة، بحسب تشومسكي.

هل الولايات المتحدة مستعدة للاشتراكية؟

يجيب تشومسكي في الجزء الثالث من حوارات سي جي بوليكرونيو، عن مجمل التساؤلات التي يطرحها حول الأناركية والشيوعية والثورات (الأناركية أو أناركيزم، هي فلسفة سياسية تعتبر الدولة غير مرغوب فيها، وليست ذات أهمية وهي مضرّة للمجتمع، وتروج لمجتمع بلا دولة، وتسعى إلى تحجيم أو إلغاء تدخل السلطة فى سلوك العلاقات الانسانية). والشيوعية (ايديولوجية اجتماعية اقتصادية سياسية، هدفها الأساسي تأسيس مجتمع شيوعي بنظام اجتماعي اقتصادي مبني على الملكية المشتركة لوسائل الإنتاج في ظل غياب الطبقات المجتمعية والمال، ومنظومة الدولة)، والثورات (الثورة كمصطلح سياسي هي الخروج عن الوضع الراهن وتغييره باندفاع يحركه عدم الرضا أو التطلع إلى الأفضل أو حتى الغضب). وقد وصف الفيلسوف الإغريقي أرسطو شكلين من الثورات في سياقات سياسية: الأول، التغيير الكامل من دستور إلى آخر، والثاني، التعديل على دستور موجود.

يرى تشومسكي أن هناك حركات حية وحيوية للديمقراطية الراديكالية بمشاركة عناصر من أفكار أناركية وشيوعية خلال فترات الثورة والاضطراب، وخاصة، في ستينيات القرن العشرين، ولكن في الثمانينيات أصبحت فترة الليبرالية الجديدة، فترة إضعاف وتهميش لمعظم سكان العالم، لكن الأفكار القديمة التي تحدث عنها كارل ماركس (فيلسوف ألماني، واقتصادي، وعالم اجتماع، ومؤرخ، وصحفي واشتراكي ثوري) غير بعيدة عن السطح، وممكن أن تظهر في أماكن وأوقات غير متوقعة. وهنا، يشير تشومسكي إلى انتشار المشاريع والتعاونيات التي يملكها العمال في الولايات المتحدة، التي هي ليست أناركية ولا شيوعية بالمعنى الدقيق، لكنها تحمل بذور تحول جذري بعيد المدى.

وحول إخفاق هذه الرؤى (الأناركية والماركسية) في الحصول على موطئ قدم في هذا العصر، يشير تشومسكي إلى الأنظمة السائدة التي هي صور محددة من رأسمالية الدولة، حُرفت في الأجيال الماضية بتعاليم الليبرالية الجديدة عبر الاعتداء على الكرامة الإنسانية، وحتى على حاجات البشر العادية، وأسوأ ما في الأمر أنه ما لم تعكس آثارها، فإن تطبيق هذه التعاليم سيزيل إمكانية الوجود البشري المحترم، على حد قول تشومسكي.

وبعيداً عن السياسة، يخوض بوليكرونيو مع تشومسكي حواراً آخر حول اللغة واللسانيات التي أحدث فيها تشومسكي خرقاً لنظريات لغوية كانت سائدة، فيرى أن الدراسة الدقيقة للغة تصبح أكثر تبصراً في المشكلات الفلسفية التقليدية، كما أن

القدرة اللغوية البشرية معزولة تماماً عن المقدرات الإدراكية الأخرى، وهي ليست مجرد عجلة للتفكير، وإنما هي على الأرجح المصدر التوليدي للأجزاء الأساسية من التفكير. كما أن عملية التحكم بالتفكير هي مبدأ رئيسي في صناعة العلاقات العامة، التي تطورت في الدول الأكثر تحرراً في العالم،(بريطانيا، والولايات المتحدة)، مدفوعة بالاعتراف أن الناس حصلوا على الكثير جداً من الحقوق التي يجب التحكم بها بالقوة. لذا، يرى تشومسكي أنه من الضروري التحول إلى وسائل أخرى، وهذا ما أشار إليه أيضاً، إدوارد بيرنيز أحد مؤسسي هذه الصناعة بـ»هندسة القبول»، فهي ضرورية في المجتمعات الديمقراطية كي تضمن أن الأقلية الذكية ستكون قادرة على العمل لمصلحة الجميع من دون تدخل الجمهور الذي يجب إبقاؤه سلبياً وخاضعاً وغافلاً، وثقافة الاستهلاك العاطفي هي الأداة الواضحة، لتحقيق هذه الغايات.


من اصدارتنا

# وثائق تكشف لأول مرة
# منذ أربعة عقود ... ما السبب؟
# مراسلات صدام - رفسنجاني...
# هكذا بدأت حرب الخليج الأولى
# وهكذا انتهت

احمد الخطيب

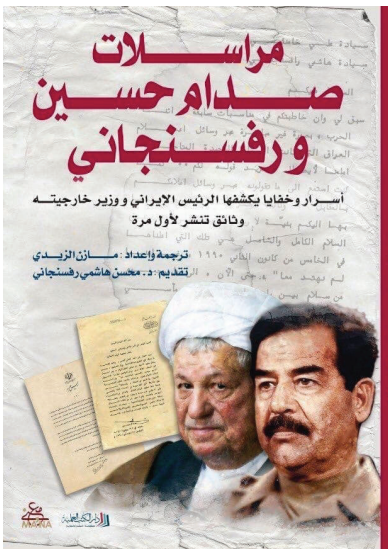


في أيلول / سبتمبر الماضي يكون قد مضى على اندلاع حرب الخليج الأولى أربعة عقود تحولت هذه الحرب العبثة الى جزء من تاريخ وذاكرة ملايين العراقيين والإيرانيين. لكن الفرق أن هذه الذاكرة على الجانب العراقي تضاءلت واضمحلت ولم يعد فيها سوى ذكريات ارامل وثكالى واجيال الحروب التي لم تلتقط أنفاسها بعد جراء الحرب التي خاضها العراق بعد ذلك.

حتى بالنسبة لرأس النظام السابق، لم تكن الحرب سوى مكانة دعاية لشعارات اكتشف هو نفسه زيفها وكذبها، وأنها مجرد «مؤامرة» زُجّ فيها العراق لأهداف وضعها الامريكان وموّلتها دول الخليج في خضمّ أجواء الحرب الباردة وصراع القطبين آنذاك.

لقد تراجع اهتمام نظام صدام بالحرب العراقية – الإيرانية على مستوى التدوين والتوثيق بتراجع حماسته للحرب ذاتها، التي خطّط ان تكون نزهة ستنتهي بعد بضعة أسابيع بعد ان يجتاح الأراضي الإيرانية ويدخل طهران.

## ذاكرة الحرب .. ذاكرة الهزيمة

لم يتعد اهتمام النظام البعثي بحربه التي خاضها بقرار شخصي، عندما قرر تمزيق اتفاقية الجزائر على شاشات التلفاز، إلا بمقدار انتاج اعمال فنية وادبية تندرج ضمن أدب التعبئة، والاسابيع التعبوية التي كان يقيمها لتسويق شرعيته وشرعية قراره بخوض الحرب.

وحتى هذا المستوى اخذ بالتراجع مع اشتداد الحرب استمرارها لسنوات أخرى بعد ان

كان مخططا لها ان تكون لبضعة أسابيع. انكفأ نظام صدام عن التعبئة الحربية الى معالجة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية التي خلفها قرار الحرب واستمرارها لهذه الفترة الطويلة.

وما ان حاول المواطن العراقي التقاط أنفاسه، بعد اعلان الطرفين القبول بقرار 598 لإيقاف إطلاق النار، حتى وجد نفسه في حرب جديدة بعد اقل من عامين على تنفسه الصعداء من حرب الثماني سنوات.
أما على الجانب الإيراني، فإن الحرب تحولت الى جزء من ذاكرة اجتماعية وثقافية تأخذ ابعاداً تأسيسية بعد الثورة الإسلامية التي أطاحت بنظام الشاه في 1978.

فبالإضافة الى مراكز الأبحاث المتخصصة بتاريخ الحرب وشخصياتها وأبرز احداثها، وبالإضافة الى الاهتمام بتدوين الذاكرة الشفاهية لكل تلك الحقبة العصيبة التي كانت تعيش فيها ايران الثورة مخاضات عسيرة على المستوى الداخلية وعلى المستوى الخارجي. إضافة الى كل ذلك، فإن الجدل بشأن الحرب واسبابها، وملابساتها، وظروفها، وانجازاتها، وخسائرها، كانت وما زالت جزءا من النقاش النخبوي وحتى الشعبوي بشكل متواصل، تخصص له الدوريات والصحف والبرامج التلفزيونية والوثائقيات حيزاً كبيرا وواسعا وبشكل يومي.

قد يعود ذلك، في جزء منه، الى استقرار النظام الإيراني بعكسه في النظام السياسي في العراق الذي انتهت سلسلة حروبه باحتلال قوّض ما تبقى من بنية الدولة الهشة اساساً والمتآكلة.

لكن ذلك لا يستقيم بشكل كامل خصوصا ونحن بصدّد التقديم لهذا الكتاب / الوثيقة الذي نكتشف انه نشر باللغة الفارسية أواخر عام 1990 اساساً، أي بعد اشهر من انتهاء المراسلات بين رئيسي البلدين.

## تابو ثقافي عراقي

لم يهتم النظام العراقي بنشر وثائق خاصة تؤيّد سرديته لمجريات الحرب مع الجارة ايران، ولم يسعى حتى الى ابراز «بطولات» قادته العسكريين عبر تشجيعهم على نشر مذكراتهم مثلا، على الرغم من اعدام العشرات منهم اثناء حرب الخليج الأولى او بعدها.
بنظرة عامة، يمكن اعتبار حقبة الحرب العراقية / الإيرانية «تابو ثقافي عراقي» تحاول النخبة العراقية المرور عليها مرور الكرام، من دون الاحتفاء الوقوف عندها وعند تداعياتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

فما عدا انخراط العشرات من الادباء العراقيين في كتابة ما سمّي بـ»أدب

المعركة»، الذي رعته وزارة الثقافة والاعلام آنذاك، لم نشهد اهتماماً جاداً بذلك حتى بعد سقوط النظام في2003 قياساً باهتمام النخب بنقد وتشريح النظام السياسي ما بعد صدام.

ان الجهد الذي قام به الكاتب والصحفي العراقي مازن الزيدي بترجمة واعداد كتاب «مراسلات صدام / رفسنجاني»، يكتسب أهميته من القيمة التي تحملها هذه الوثيقة التاريخية بالنسبة لبلدين متجاورين عاشا حرباً عبثية، ثم ربطتهما علاقة وثيقة بعد 2003.

كما يكتسب العمل الذي قدمه الزيدي أهميته من كونه يسدّ فراغاً معرفياً في الذاكرة العراقية والعربية، لجهة ندرة المصادر التي تسلط الأضواء على هذه الحقبة المهمة من تاريخ المنطقة.

فعلى الرغم من أهمية ترجمة كتاب «الرسائل المتبادلة بين صدام ورفسنجاني» الى العربية بهذا الشكل المتكامل ولأول مرة، فإن الزيدي قدّم الكتاب ليكون مرجعاً ومصدراً اكاديمياً للمتخصصين والباحثين في مجال العلاقات العراقية / الإيرانية، ثم المهتمين بمعرفة كواليس تلك الحرب التي ما زال الملايين من العراقيين والعرب يجهل الكثير من اسرارها.

فمن غير الصحيح اعتبار العمل مجرد ترجمة فحسب، بقدر كونه إعادة احياء لوثيقة تاريخية تم تجميعها وترميمها وعرضها بلغة رشيقة وسلسلة في ذات الوقت. ولا نغالي اذا ما اعتبرناه عملاً يرتقي الى التحقيق والتنقيب والحفر الانثربولوجي، الذي يستحق الإشادة والتنويه والتكريم حتى من قبل الأوساط الثقافية والرسمية، نظراً لخدمته للمكتبة والثقافة العراقية والعربية.

وكما يذكر الزيدي، في مقدمة الكتاب، فإن العمل هو نتاج لترجمة أجزاء من المدونات المكتوبة والمنشورة باللغة الفارسية، التي تطرقت لموضوع تبادل الرسائل بين صدام ورفسنجاني وما سبقها وما تلاها من مساعي لطيّ صفحة الحرب. كما إن الترجمة الراهنة والملاحق والوثائق التي تضمنتها تمثل أول ترجمة عربية متكاملة بعد مرور أربعة عقود على نشرها لأول مرة بلغتها الأمّ.

بواسطة هذه الترجمة تعرفنا على «دبلوماسية الرسائل» التي سجّل فيها المفاوض الإيراني حقوقه، وثبّتها في المحافل الدولية رغم خوضه حرباً شرسة استمرت لثماني سنوات. فبعد ان قام صدام حسين بتمزيق اتفاقية الجزائر 1975، التي وقعها عندما كان نائبا لرئيس الجمهورية مع شاه ايران محمدرضا بهلوي، عشية شنّه الحرب على ايران عاد ليعترف بها.

فطيلة الرسائل التي أرسلها صدام عبر

مفاوضيه، يكتشف القارئ العراقي اولاً والعربي ثانياً حجم ضعف وهشاشة الطاقم الدبلوماسي الذي كان يحيط صدام وعجزه عن منع رئيسه الى تنازلات «مخزية» و «مفضوحة».

ففيما كان صدّام يعدّ العدّة لارتكاب حماقة عسكرية جديدة مع دولة جارة، حاول استخدام لغة الوعيد والوعيد مع القيادة الإيرانية لتأمين جبهته الشرقية، لكن ذلك افتضح سريعاً من خلال إلحاحه وابداء استعداده لتقديم التنازلات.

لكن سلسلة المفارقات التاريخية التي يكشفها الكتاب لم ينتهي عند هذا الحدّ، فقد كشفت اليوميات التي كتبها الرئيس الإيراني الراحل اكبر هاشمي رفسنجاني كيف أحرجهم نظام صدام بإرسال المئات من طائراته المدنية والعسكرية في ذروة التوتر التحالف الدولي الذي تشكل وقتذاك لتحرير الكويت.

يسرد رفسنجاني، في جزء من يومياته، كيف قرّع برزان التكريتي، الأخ غير الشقيق لصدام، طارق عزيز خلال زيارة قاما بها الى طهران. كما يذكر رفسنجاني كيف تعامل مع سعدون حمادي الذي دخل الحدود الإيرانية من دون سابق انذار.

الكتاب في جوهرة شهادة أخرى على حماقات صدام بحق العراق والمنطقة، كما انه يمثل شهادة أخرى تؤكد حقيقة في عالم السياسية: ان الترسانة غير قادرة لوحدها ان تحسم حرباً او جلب نصراً البتة.

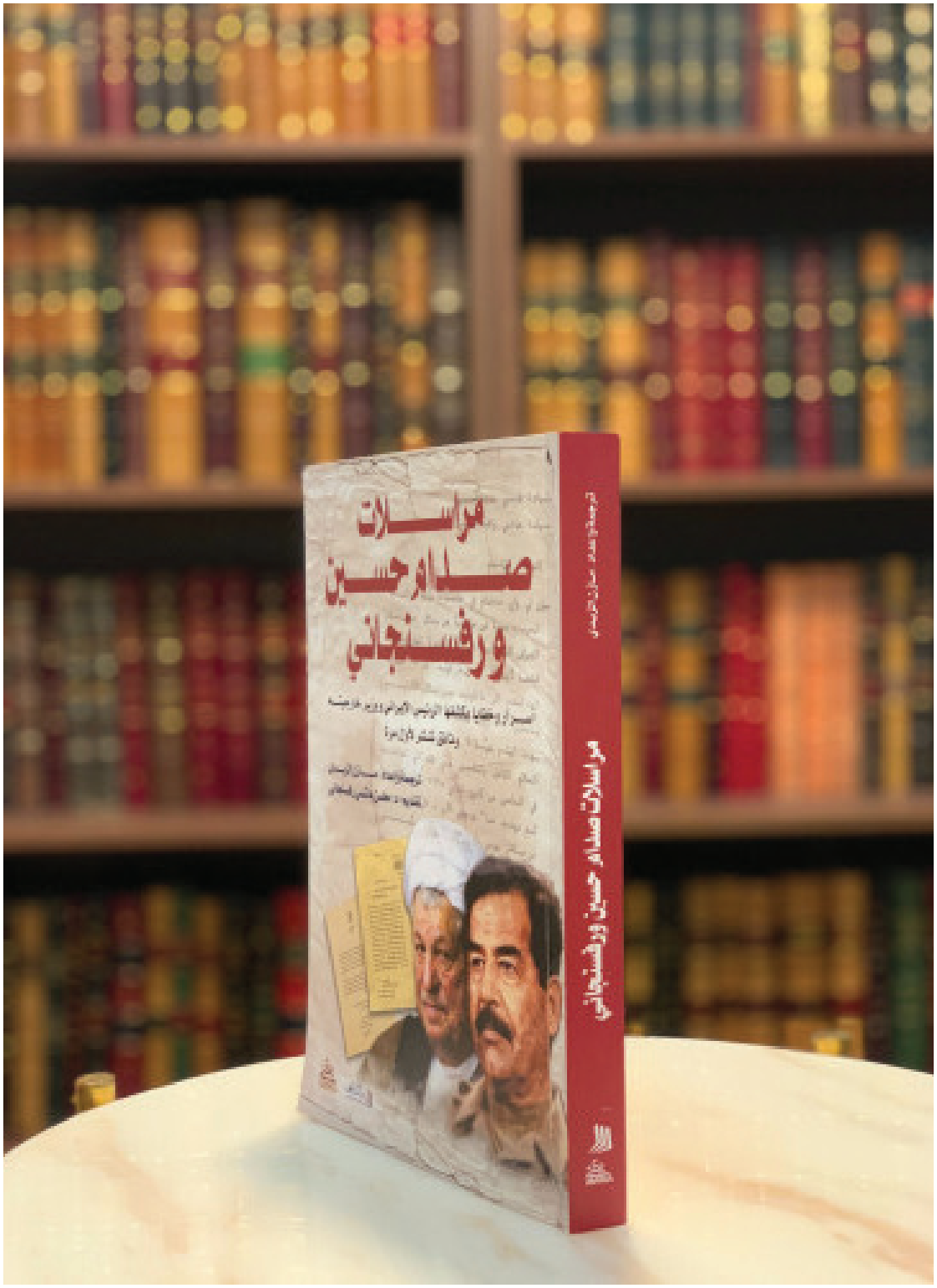
مراسلات
صدام حسين
ورفسنجاني
مراسلات صدام حسين ورفسنجاني

# العصا الغليظة

## حدود القوة الناعمة حتمية القوة العسكرية

الترجمة د. فواز زعرور

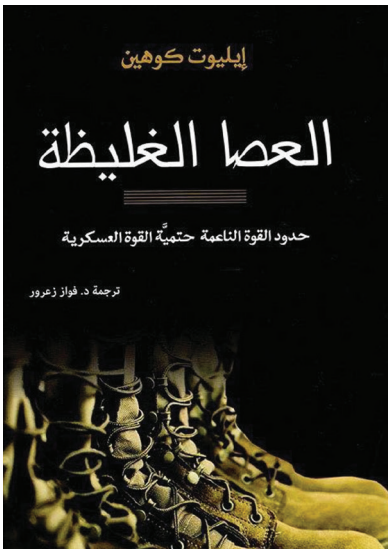


أطروحة الكتاب الرئيسية التي ينافح المؤلف عنها هي أهمية القوة العسكرية في السياسة الخارجية الأمريكية، ففي ظل شكوك داخل المجتمع الأمريكي حول جدوى «العصا الغليظة» والدعوات لأن تنصرف أمريكا إلى شؤونها الدولية الخاصة، تاركةً بقية دول العالم تشق طريقها بنفسها، دون أن تلعب دور «الوصيّ» يدعو كوهين لإبقاء القوة العسكرية وزيادتها لكونها الأداة الأهم والأكثر فاعلية لاستمرارية الهيمنةالأمريكية.

يسعى الكتاب للإجابة عن عدة أسئلة، أهمها:

ما حدود وآفاق الدور الذي ينبغي أن تلعبه القوات المسلحة في السياسة الخارجية الأمريكية؟

ما أبرز الدروس والعبر الواجب استخلاصها بعد عقد ونصف من الحروب منذ بداية القرن الجديد؟

من الخصوم الرئيسيين الواجب على الولايات المتحدة مواجهتهم باستخدام القوة فعليًا أو التهديد باستخدامها؟

يرى كوهين أن الولايات المتحدة تواجه اليوم أربعة تحديات رئيسية؛ تتمثل في بروز الصين كقوة عظمى، والحركات الإسلامية التي تستخدم العنف، والدول القوية الراغبة في تغيير الوضع الراهن، وأخيرًا تحدي المساحات الخارجة عن السيطرة والتحكم، الواقعية منها كالمحيطات أو الافتراضية كالفضاء الإلكتروني.

يبدأ المؤلف كتابه بوصف مشهد تاريخي وقف فيه تيودور روزفلت نائب الرئيس الأمريكي الذي صار رئيسًا بعد ذلك أمام حشود من مؤيديه ليوضح لهم أنه لم يعد هناك مجال لأن تتجاهل الولايات المتحدة

الواجبات الملقاة على عاتقها تجاه «الأمم الأخرى»، وذكّر مستمعيه بالمثل الشهير: «تحدث بلين وتسلّح بعصا غليظة فالطريق أمامك طويل»، ومن هذا المثل جعل كوهين «العصا الغليظة» عنوانًا لكتابه، واسترشد بهذا المشهد الذي دخلت بعده الولايات المتحدة شريكًا قويًا إلى عالم القوى العظمى ليبدأ أطروحة الكتاب الرئيسية أنه على الولايات المتحدة أن تمضي قدمًا في أداء دور الضامن لنظام العالم والناطق الرسمي لمجموعة الدول الحرة، والمدافعة – في بعض الحالات – عن حريات الشعوب الأخرى في أقاصي الأرض.

## مبررات استمرار الهيمنة

يسعى الفصل الأول لإيجاد مبررات منطقية لمسئولية الولايات المتحدة في الحفاظ على النظام العالمي من خلال استخدام القوة في شتى بقاع الأرض، ويرى المؤلف أن هذه المسئولية كانت بديهية في أذهان الشعب الأمريكي في أعقاب الحربين العالميتين، إلا أن آخر جيلين من الأمريكيين – لكونه لم يعاصر تلك الحروب – يرى أنه لا بأس من التراجع عن القيام بهذا الدور، ويرى كوهين أنه لا بد من إحياء تلك المسئولية في الأجيال المعاصرة.

أجملَ كوهين في بداية الفصل ما يمكن تسميته «شبهات خمس» حول جدوى القوة العسكرية، وهي: الزعم بأن العالم صار أكثر أمنًا وسلامًا ولا داعي لمزيد من الإنفاق على القوة العسكرية، وإدعاء الواقعيين أن منطق ميزان القوى سيؤدي إلى استقرار السياسة الدولية دون الحاجة لمزيد من التدخلات الأمريكية، ودعاوى إحلال القوة الناعمة بديلًا للخشنة، وفرضية أن أمريكا غير كفؤة في استخدام القوة الخشنة، وأخيرًا أن الأولويات المحلية أولى بالعناية من النشاطات الخارجية، ثم أخذ يُفصّل في الرد على كل «شبهة»، واحدة تلو الأخرى.

يرفض المؤلف القول بأن العالم صار أكثر أمنًا، فالحروب لم تتوقف في شتى بقاع الأرض، والقدرة على الفتك بالبشر وإفنائهم صارت أسهل وأسرع، ولا يُعد توازن القوى الذي يتبناه الواقعيون مبررًا لتقليص التدخلات الأمريكية،كما أنهم يتجاهلون كل ما هو غير ملموس كقوة الإيمان والإيديولوجيا، ولا يعبئون بالفواعل غير الحكومية.

أما القوة الناعمة، فلم تنجح في السنوات الأخيرة في ردع روسيا عن إشعال حرب في جزيرة القرم ولا عن التدخل في سوريا، ولم تفلح العقوبات في إثناء كوريا الشمالية عن برنامجها النووي، كما أن العقوبات التي فُرضت من قبل على نظام صدام لم تجدِ نفعًا، بل اتُهمت الولايات المتحدة بأنها أسهمت في معاناة الشعب العراقي.

وبخصوص الادعاء بأن الولايات المتحدة غير ناجحة في تدخلاتها العسكرية فلكل

جواد كبوة، وليس ثمة دولة نجت من إخفاق أو اثنين. وأخيرًا، تاريخيًا لم تكن الحرب عائقًا عن التنمية الداخلية، فمشاريع السكك الحديدية بدأت إبان الحرب الأهلية، وقوانين إلغاء التمييز العنصري صدرت أثناء حرب فيتنام.

في الفصل الثاني، يستقرئ الكاتب وقائع 15 عامًا من الحروب في أفغانستان والعراق وضد تنظيم القاعدة، مؤكدًا أهمية دراسة تلك الحروب جملة واحدة وفي سياق واحد، لا بوصفها نزاعات منفصلة عن بعضها، لأن رسم استراتيجية مستقبلية ناجحة يرتبط بدراسة نجاحات وإخفاقات تلك المرحلة وما قبلها أيضًا، لأن هذه الحروب لم تكن وليدة القرن الحادي والعشرين وإنما ممتدة الجذور في القرن العشرين.

يلقي الكاتب باللوم على إدارتي بوش وأوباما لحربي العراق وأفغانستان، لكونهما فشلا في إقناع الشعب الأمريكي بأن الحرب سيطول أمدها، ولم يبذلا جهدهما لتعبئة الرأي العام بالخطب والتضحيات الرمزية والترويج للإنجازات العسكرية في ميدان المعركة، ومع طول الوقت أعرب أكثر من نصف الشعب الأمريكي عن أسفه للتدخل في العراق، وختم الفصل بأنه لا بد من حشد الموارد والقدرات داخليًا لاستخدام القوة الخشنة خارجيًا.

## اليد الأمريكية العليا

في الفصل الثالث، يستعرض كوهين ملامح القوة الأمريكية التقليدية وغير التقليدية، وتفوقها على منافسيها، فالقواعد الأمريكية منتشرة في شتى بقاع الأرض، ولديها القدرة على نشر قواتها إذا دعت الحاجة.
وفي المقابل يصف منظومة الدفاع الأمريكية الحالية بالقصور الذاتي، وينعتها بأنها «ضحية النجاح في الحرب العالمية الثانية»، وأن التهديد الوجودي كان دافعًا للتطوير ولم يكن هناك ترف الالتزام بالإجراءات البيروقراطية التي أضحت تعيق الإبداع الآن بداعي المراقبة والمساءلة.
بجانب امتلاك الإمكانيات الاقتصادية والديموجرافية التي تؤهل أمريكا لتستمر كقوة عظمى، نجحت الولايات المتحدة في تكوين تحالفات وائتلافات مع دول أخرى، كبريطانيا الحليف التاريخي، والهند لتحقيق التوازن مع الصين.

## الصين: الخطر الأبرز

يبدأ الفصل الرابع بالحديث عن التنين الصيني الذي مثل صعوده الظاهرة الأبرز في السياسة العالمية في القرن الحادي والعشرين، باعتباره التحدي الأكبر للولايات المتحدة، والذي يجب تحقيق التوازن معه ومنعه من هدفين؛ فرض الهيمنة على جيرانه الإقليمين، وسعيه لإعادة تشكيل نظام دولي

جديد.
يتنامى الاقتصاد الصيني ومعه تنمو القوة العسكرية لتنافس أمريكا، ولا يزال الإنفاق الصيني على التسليح غامضًا، بالإضافة إلى امتلاك الصينيين لثقافة استراتيجية متميزة، تتقن الحروب غير المباشرة والحروب النفسية.
تتنامى أطماع الحزب الشيوعي الحاكم في بحر الصين الجنوبي وربما يكون هذا هو الدافع الأكبر لاندلاع مواجهة بينها وبين الولايات المتحدة مستقبلًا، ولكن كوهين يرى أن أفضل الخيارات هو تجنب الحرب تمامًا، مع السعي لإيجاد رادع قوي للصين يختلف تمامًا عن نمط الردع إبان الحرب الباردة، ويتلخص في تطويق الصين عبر تحالفات مع جيرانها الإقليميين وهيكلة قوات في محيطها الحيوي، وإيجاد تعبئة قادرة على إفشال أي هجمات محتملة.

## التنظيمات المتطرفة

ينتقل الكتاب للحديث عن التنظيمات المتطرفة، وإذا كانت المواجهة العسكرية مؤجلة مع الصين إلى الآن، فهي مستمرة منذ سنوات مع حركات وتنظيمات تنتشر في عدة دول، والتي يرفض البعض إلى الآن تسميتها «حربًا».
يطرح الكاتب عدة طرق للمواجهة؛ أولًا، التأكيد على أن المواجهة مع المتطرفين هي حرب طويلة الأمد، لم تنتهِ بمقتل أسامة بن لادن ولا غيره من قادة تلك التنظيمات، وثانيًا، العودة إلى استراتيجية القبض على القيادات بدلًا من الاغتيال بواسطات الطائرات من دون طيار، والإبقاء على معتقلات مثل جوانتنامو مفتوحًا، ووضع اتفاقات «استثنائية» للتعامل معهم، وثالثًا، السعي لتشتيت تلك التنظيمات ودعم الانقسامات والانشقاقات داخلها، ورابعًا، يأتي دور القوة الناعمة بتوجيه رسائل إعلامية لإقناع العالم الإسلامي بأن الولايات المتحدة لا تعادي معتقداته، لكنها تعادي الأيديولوجيا الجهادية، وأخيرًا فربما تضطر الولايات المتحدة إلى المشاركة في عمليات عسكرية لاستهداف الجهاديين، لكن لا بد من التعلم من تجربتي العراق وأفغانستان لتفادي التداعيات المريرة في مرحلة ما بعد إسقاط النظام.

## دول خطرة

التحدي الاستراتيجي الثالث لأمريكا هو مجموعة الدول «المعادية»؛ روسيا وإيران وكوريا الشمالية، التي تتفق في كونها تحت حكم استبدادي يعتمد على القهر للاحتفاظ بالسيطرة، وتمتلك أسلحة نووية ويتشاركون في عدائهم للولايات المتحدة، وتعد كل من روسيا وإيران قوى تعديلية تسعى لتغيير موقعها في النظام الدولي القائم.
تأتي روسيا «البوتينية» على قمة الدول الخطرة بنزعتها المُعدَّلة وسعيها لاستعادة الهيبة والسيطرة في محيطها الجيوسياسي

من ناحية، والرغبة في كسر شوكة حلف شمال الأطلسي (الناتو) من ناحية أخرى.

يرى كوهين أن سلوك روسيا الخارجي يهدد قواعد السلوك المتعارف عليها في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وقد برز هذا بوضوح في الاعتداء على أوكرانيا رغم أن كلًا من الولايات المتحدة وبريطانيا قد ضمنتا حفظ حدودها في إعلان بودابست عام 1994، ويصف كوهين الطريقة الروسية في الحرب أنها «تستفز المعارضين الضعفاء جدًا بطريقة تثير رد فعل يمكن أن تستغله لصالحها، وتستأسد على أعداء غير قادرين على التهديد بحرب مفتوحة ضد موسكو.

أما عن إيران، فيرى كوهين أنها «خليط محير من القوة والضعف»، ودائمًا ما يحمل قادتها وجهات نظر معادية للغاية تجاه أمريكا، فهي تهدد المصالح الأمريكية لكونها تمتلك مشروعًا نوويًا طموحًا، ولأنها تهدد استقرار عدد من الدول الحليفة لأمريكا وتشن حربًا بالوكالة ضد دول الخليج في اليمن.

يصف كوهين كذلك كوريا الشمالية بأنها «مشكلة استراتيجية كبرى» لكونها لا تستجيب لأي رادع أخلاقي أو مادي، فهي لا تمتلك مشروعًا نوويًا فحسب بل تسعى لتصدير تكنولوجيتها النووية، عندما قامت ببناء مفاعل نووي في سوريا، وكذلك أرسلت خبراء إلى إيران.

يرى الكاتب أن هناك أربعة أهداف للقوة الخشنة في مواجهة الدول الخطرة، وهي:

1- ردعها عن القيام بمغامرات عسكرية كبرى

2- طمأنة الدول الحليفة في مواجهة تلك الدول الخطرة.

3-الاستعداد لخوص الحروب الهجينة وغير التقليدية.

4- القدرة على استخدام القوة بشكل استباقي لاسيما في مواجهة إيران وكوريا الشمالية.

الفضاء الحر والمشاعات غير الخاضعة للرقابة

ينتقل المؤلف للحديث عما سماه «الفضاء الحر والمشاعات غير الخاضعة للرقابة» ويقصد بها المناطق الواقعية أو الافتراضية التي لا تخضع لسيادة أي دولة، كالأراضي التي تقع تحت سيطرة دولة من الناحية الاسمية لكن تهيمن عليها واقعيًا مجموعات متمردة من العشائر أو القبائل وربما العصابات أو الحركات المسلحة، ويشدد على أهمية التدخل العسكري في المناطق التي تعم فيها الفوضى والأهم متابعة هذا التدخل لسنوات وربما عقود، كي لا يتكرر ما حدث في ليبيا من إسقاط نظام القذافي والانسحاب دون الإشراف على عملية بناء الدولة الجديدة.

هذا عن المشاع الأرضي، لكن ثمة مشاعات بحرية ستحتاج أمريكا قوة أكبر نوعيًا من أجل استعراض القوة على سطح البحر وفوقه وتحته، كذلك الفضاء الخارجي فالسماء مشاع وامتلاك عدة دول للتقنيات

المضادة للأقمار الصناعية يجعل النظم الفضائية الأمريكية عرضة للهجوم دائمًا، وكل هذا يحتاج إلى قيام الولايات المتحدة برصد وإعداد ردود على خصومها الحقيقيين والافتراضيين.

استراتيجية استخدام القوة

يختم المؤلف كتابه بتوضيح قواعد استخدام القوة الخشنة، ويستهل الفصل بنقد القواعد التي وضعها وينبرجر (وزير الدفاع في عهد ريجان) واحدة تلو الأخرى، بوصفها انهارت ولم تعد صالحة للتفعيل الآن، وفي المقابل يطرح قواعد بديلة يراها كوهين أكثر منطقية:

–عليك بفهم حربك على ما هي عليه، وليس كما ترغبها أنت أن تكون.

–التخطيط مهم، والقدرة على التكيف أكثر أهمية.

– سوف تفضل أقصر الطرق، ولكن كن على استعداد لأطولها.

–عندما تخوض قتالًا اليوم، كن مستعدًا للتحدي غدًا.

–الاستراتيجية البارعة أمر مهم، لكن المثابرة عادة ما تكون أكثر أهمية.

–يمكن للرئيس أن يشن حربًا، لكن لكي يفوز بها، عليه أن يحصل على دعم الكونجرس والشعب.

في النهاية، يمكن تقييم الكتاب بشكل عام من رؤيتين؛ رؤية المواطن الأمريكي الذي إن اختلف مع المؤلف في أفكاره جزئيًا أو كليًا فإنه حتمًا سيحترم غيرته الشديدة على بلاده وسعيه الدؤوب لحفظ مكانة بلاده كقوة مهيمنة في الساحة الدولية، والرؤية الأخرى للمواطن العربي الذي سيصاب بحسرة مزدوجة، الأولى، لكون بلاده حقل تجارب ومطمعًا للقوى الكبرى كما أوضح الكتاب، والثانية، لندرة من يفكر بطريقة كوهين وينظر ويتمتع بالحرية الكافية لينتقد حكومته بكل أريحية!

## قراءة في كتاب: العصا الغليظة: حدود القوة الناعمة وضرورة القوة العسكرية

تأليف اليوت كوهين

عرض: سارة خليل – باحثة في العلوم السياسية

Eliot A. Cohen, The Big Stick:The Limits of Soft Power and the Necessity of Military Force, (New York: Basic Books, 2017)

منذ أن برزت الولايات المتحدة كقوة عظمي، بعد الحرب العالمية الثانية، وسياستها الخارجية تعتمد على المقولة الشهيرة للرئيس الأمريكي السابق، ثيودور روزفلت (1901–1909) "تحدث بلطف، واحمل عصا غليظة". وقد كان تطبيق تلك المقولة مناسبا خلال عصر التنافس مع الاتحاد السوفيتي السابق، إبان الحرب الباردة.

لكن اليوم، يشكك كثير من الأمريكيين في جدوى الوجود العسكري العالمي، اعتقادا منهم بأنه عفي عليه الزمن، وغير ضروري،

وخطر مع تكبد القوات العسكرية الأمريكية خسائر فادحة في حربي أفغانستان (2001)، والعراق (2003).

وفي اتجاه مغاير لرؤى الأمريكيين التي تشكك في جدوى الانتشار العسكري الأمريكي خارجيا، يدافع إليوت كوهين، أستاذ الدراسات الاستراتيجية بجامعة جونز هوبكنز، المستشار السابق بوزارة الخارجية الأمريكية، في مؤلفه، الذي صدر بداية هذا العام مع تولي رئيس جديد، دونالد ترامب، الحكم في الولايات المتحدة، عن القوة العسكرية الأمريكية، وأهميتها لخدمة الأمن والقيم الأمريكية. فينطلق الكتاب من حجة أساسية، مفادها: أن القوة الصلدة لا تزال ضرورية للسياسة الخارجية الأمريكية، مع الاعتراف بأن الولايات المتحدة ينبغي أن تكون حذرة من استخدام تلك القوة.

## أبرز التهديدات العالمية:

ذكر الكاتب أن العالم مكان خطير وغير آمن، مشيرا إلى بعض الحالات التي دفعت الولايات المتحدة لاستخدام القوة العسكرية أخيرا، وأبرزها حرب العراق (2003)، التي كانت لابد أن تحدث، على حد قوله. وأوضح أن هناك مجموعة من التهديدات العالمية القائمة، التي ربما تدفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى استخدام قوتها العسكرية، ومن أبرزها: الصعود الصيني المسلح، والغزو الروسي لشبه جزيرة القرم وشرق أوكرانيا، والتهديدات النووية لكوريا الشمالية وإيران، وانتشار الحركات الإسلامية المتطرفة، كتنظيم الدولة الإسلامية (داعش).

ويفترض الكاتب أن الصين تحتل المرتبة الأولي في قائمة التهديدات العالمية، موضحا أن النظام الدولي ربما يعاد تشكيله إذا ما قامت بكين بأي اعتداءات بحرية، أو بداية الصراع مع أحد حلفاء الولايات المتحدة في آسيا. كما أعرب الكاتب عن قلقه من قيام روسيا بأي اعتداء في الوقت الحالي.

ويري كوهين أنه لمواجهة القوة العسكرية الصينية والروسية، وغيرهما من القوي المناوئة للولايات المتحدة، فإن ثمة ضرورة للتطوير المستمر لتقارير الأجهزة العسكرية الأمريكية، والتي يقوم بعضها على افتراضات خاطئة، من وجهة نظره، ومنها: أن روسيا ضعيفة اقتصاديا للغاية لاتخاذ أي هجوم عسكري في الوقت الراهن.

أهمية القوة العسكرية:

أكد كوهين ضرورة تعلم القادة الأمريكيين استخدام القوة الصلدة بوسائل جديدة لمواجهة التطورات العالمية المعاصرة، مشيرا إلى أهمية الدور الذي تلعبه القوات العسكرية الأمريكية لدعم الدور الأمريكي عالميا. ولفت إلى أنه إذا تخلت الولايات المتحدة عن مكانتها كقوة عسكرية حكيمة، وفشلت في القيام بدورها كحارس لاستقرار وأمن النظام الدولي، فإنه سيتعرض لمخاطر واسعة النطاق كالاضطرابات، والعنف، والاستبداد على نطاق لم يشهده منذ

ثلاثينيات القرن المنصرم.

ويؤكد الكاتب أن الولايات المتحدة لا تزل "الأمة التي لا غني عنها". وذكر أن هناك احتمالات متزايدة بأن الولايات المتحدة ستستخدم القوة العسكرية بشكل متزايد، وتتفاوت مستويات حدتها، خلال العقود التالية.

ولدعم رؤيته بأهمية القوة العسكرية، دافع الكاتب عن الآراء المؤيدة لزيادة الإنفاق العسكري بمقارنة ميزانية الدفاع الحالية، التي تزيد على 3 من إجمالي الناتج المحلي بالمتوسط التاريخي، في أثناء الحرب الباردة، والتي تراوحت ما بين 6 و10. ويري أنه خلافا للاعتقاد السائد، تراجعت قدرة الدولة على الوفاء بالديون، ليس بسبب الإنفاق العسكري، وإنما بسبب الزيادة الثابتة على الإنفاق غير الاختياري على ما يسمي "الاستحقاقات" كالرعاية الصحية، والضمان الاجتماعي. وافترض أنه في حال تم تخفيض ميزانية الدفاع إلى النصف، فإن الأوضاع المالية للبلاد لن تتحسن كثيرا.

وحذر كوهين من إحجام الولايات المتحدة عن استخدام القوة الصلبة، لأن ذلك ربما ينجم عنه تكلفة أخلاقية وبشرية كبيرة، في ظل عالم تنتشر فيه الأنظمة غير العقلانية، والجماعات الجهادية الإرهابية، والعصابات الإلكترونية، والأعداء المنافسون لقيادة الولايات المتحدة للنظام الدولي كالصين وروسيا. ومثل هذه المعطيات تحتم على الولايات المتحدة اللجوء إلى التهديد الحكيم، وممارسة القوة العسكرية في حالات التهديد الاستراتيجي، أو حالات الطوارئ الإنسانية.

وبالرغم مما سبق، أوضح الكاتب أن استخدام القوة العسكرية لا يمثل الحل لكل مشكلة، وإنما تلعب القوة الناعمة دورا محوريا أيضا، مشيرا إلى أن أشكال القوة غير العنيفة لها مكانتها في فن حكم أي دولة. وفي هذا السياق، انتقد إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما، لأنها لم تحسن استخدام الأشكال غير العنيفة للقوة خلال الحرب ضد الإرهاب. إذ إنه من خلال القوة الناعمة، يمكن إقناع الدول غير الصديقة للولايات المتحدة بالتصرف بطرق مرغوبة فيها.

النظام الدولي وحيوية الدور الأمريكي:

ذكر الكاتب أنه منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية 1945، والولايات المتحدة تلعب دور الضامن الرئيسي للنظام الدولي، حيث صاغت أسس وقواعد العلاقات التجارية والمالية لمرحلة ما بعد الحرب لتحفيز حرية حركة السلع، والخدمات، ورأس المال، والعمالة. كما أنها أسست أيضا النظام السياسي لتعزيز المؤسسات الليبرالية والديمقراطية. ويضيف أنه بذلك تمتع العالم –لأكثر من سبعين عاما– بعصر من الازدهار والحرية لم يسبق له مثيل. فخلال تلك الفترة، لم تحدث صراعات عالمية كبري، بفضل وجود قوة كبري مهيمنة تحافظ على النظام بقوة السلاح.

ينتقد كوهين فكرة "عالم ما بعد أمريكا" التي كانت محور كتاب فريد زكريا في عام 2009، مؤكدا أن الولايات المتحدة لا تزال قوية للغاية في العديد من أبعاد القوة. فمثلا في البعد الديموجرافي، لا تزال أفضل من أي بلد متقدم آخر. ويتسم البعد الاقتصادي للقوة الأمريكية بالديناميكية. أما البعد السياسي، فيتسم بالصمود، على حد قول المؤلف.

ويضيف أن هناك فروقا واضحة بين الولايات المتحدة ومنافسيها في مصادر القوة لمصلحتها، مما جعلها تحافظ على مكانتها كقوة مهيمنة على النظام الدولي، منذ نهاية الحرب الباردة. وانطلاقا مما سبق، تظل ثمة أهمية للدور الأمريكي في ضمان استقرار النظام العالمي، نظرا لإحجام أو عدم قدرة القوى الدولية الأخرى على القيام بذلك.

ولهذا، يدعو كوهين الإدارة الأمريكية الجديدة إلى استخدام القوة العسكرية لمواجهة التحديات الأمنية التي تهدد النظام الدولي، وفي مقدمتها محاربة التنظيمات الإرهابية، والتي تتطلب استراتيجية فعالة تركز على شن حملات برية وجوية متواصلة.

وفي سياق متصل، يرى أن الأوضاع في ليبيا ربما تكون أكثر استقرارا، إذا أبقت الولايات المتحدة وحلفاؤها على بعض القوات، بعد الإطاحة بمعمر القذافي. ويدعو المؤلف إلى نشر قوات أمريكية في بولندا ودول البلطيق لدرء الأعمال العدائية الروسية. ويرغب أيضا في تعزيز الوجود البحري الأمريكي في منطقة الخليج العربي لإحباط الطموحات الإقليمية الإيرانية.

ولضمان فعالية الاعتماد الأمريكي على القوة العسكرية لمواجهة التحديات العالمية، ذكر الكاتب أنه ينبغي على كل من الرأي العام الأمريكي، والقادة الأمريكيين التكيف نفسيا مع التطورات الجديدة، والتفكير بشكل أكثر مرونة، والتحلي بالصبر حول نتائج الحرب.

ويري كوهين أن جميع مرشحي الانتخابات الرئاسية، الذين يعلنون، في أثناء حملاتهم الانتخابية، أنهم سيقللون من الاعتماد على القوة العسكرية، يغيرون مواقفهم، بعد فوزهم، وتوليهم منصب الرئاسة رسميا، لأنهم يجبرون على مواجهة العالم كما هو، وليس كما يرجون أن يكون. ولا يبدو أن الرئيس ترامب سيقف مكتوف الأيدي أمام تقارير المخابرات التي تصف العالم كما هو.

# "حتميّةُ الحرب"

تأليف غراهام أليسون

تعريب وتعليق
إسماعيل بهاء الدين سليمان

تتجه كل من الصين والولايات المتحدة نحو حرب لا تريدها أيُّ منهما! والسبب هو ما يُعرف بـ"فخ ثيوسيديديز"، الذي يمكن تلخيصه في العبارة التالية: "عندما تُهدد قوةٌ صاعدة بأخذ مكانة قوةٍ مهيمنة، فإن النتيجة الأكثر احتمالاً هي الحرب". وقد استخلص المؤرخ الإغريقي ثيوسيديديز هذه الظاهرة، من دراسته المُعمقَّة للحرب البلوبونيزية التي خرَّبت اثنتين من أهم دويلات اليونان القديمة، وأوجز تلك الخلاصة في مقولته الشهيرة: "لقد كان صعود أثينا، والخوف الذي أثاره ذلك الصعود في أسبرطة، هو ما جعل الحرب بينهما أمرًا حتميًا". وقد تكررت تلك العلاقة الشائكة ست عشرة مرة خلال السنوات الخمسمائة السابقة. ومن بين تلك الحالات، أفضت اثنتا عشرة حالة إلى اشتعال شكل من أشكال الحرب، بين طرفي التنافس.

لماذا نفتح اليوم دفتر الآلام هذا، ونقلِّب صفحاته؟ الإجابة، بكل بساطة، لأننا نشهد هذه الأيام تَشَكُّلَ الحالة السابعة عشرة، حيث توشك الصين الصاعدة بلا هوادة، على التصادم مع الولايات المتحدة المتشبثة بموقعها المُهَيمِن. لقد تعهّد كلٌ من الرئيسين، الصيني شي جين بينغ والأمريكي دونالد ترامب، بأن يعيد إلى بلده مجدَها. الوفاء بتلك التعهدات أمرٌ مشروع، غير أن تحقيق حلم طرف من هذين الطرفين، لا يمكن أن يتم إلّا على حساب الطرف الثاني، بشكل أو بآخر. وهكذا، ما لم تكن الصين مستعدة لخفض سقف طموحها، أو ما لم تكن الولايات المتحدة مستعدة لتقاسم التفوُّق والسيادة في المحيط الهادي، فإن أيَّ صراع تجاري، أو هجوم سيبراني، أو

حادث بحري، قد يشعل فتيل حرب كاسحة. في هذا الكتاب، يشرح غراهام أليسون، لماذا يُعَدُّ فخ ثيوسيديديز العدسة الأفضل للنظر إلى المنافسة بين الولايات المتحدة والصين، وفهمها. لا يكتفي أليسون بالتساؤل عما إذا كانت كل من واشنطن وبيجين تستطيع قيادة سفينة دولتها خلال تلك المياه الضحلة بأمان، ودون تصادم مع السفينة الأخرى، فهو يكشف كيف استطاع ذوو الحصافة والفطنة السياسية من القادة تجنُّب الحروب أربع مرات فقط، خلال خمسمائة عام، كما يفَصِّل الخطوات المؤلمة التي يجب على الدولتين اتخاذها اليوم، لتجنُّب كارثة في الغد. وهكذا، من خلال مزج رائع بين قصص التاريخ والأحداث الجارية، يسعى المؤلف لا إلى التنبؤ بما سوف يقع مستقبلًا، بل إلى منع وقوعه من الأساس.

لهذا كان طبيعيًا أن يصف الأكاديمي البارز كريستوفر رايخ «حتمية الحرب» بأنه «أطروحة مستفِزة حول واحدة من أشد قضايا السياسة الخارجية إلحاحًا، ونصٌ مشوِّق من الدرجة الأولى»، بينما يرى كيفين رود، رئيس وزراء أستراليا السابق أن «أليسون يرسم طريقًا لا غنى عنه، من أجل تجنُّب صِدام كارثي، مؤكدًا أنه سوف يكون موضوع دراسة، ومثار مناقشات، لسنوات طويلة». من ناحية أخرى، كتب جو بايدن، وهو نائب سابق لرئيس الولايات المتحدة أن «غراهام أليسون يضع أعقد معضلات السياسة الخارجية في متناول الخبراء والمواطنين العاديين على حد سواء. وهذا ما دفعني باستمرار إلى طلب نصيحته، سواء كعضو في مجلس الشيوخ، أو كنائب للرئيس. وهو يطرح، في كتابه واحدًا من التحديات التي ترسم معالم عصرنا، وأقصد بذلك كيفية إدارة العلاقة بين الصين والولايات المتحدة".

وقد جاءت النسخة المعربة من هذا الكتاب، التي صدرت مؤخرًا عن دار الكتاب العربي في بيروت، متميزة إلى حد كبير. فقد حرص إسماعيل بهاء الدين سليمان، كما فعل في ما ترجمه من كتب سابقة، على تعريب الكتاب لا ترجمته، فالكتاب مترجَم بلغة عربية متميزة لا يمكن أن نستشف منها أننا نقرأ عملًا مُترجمًا عن لغة أجنبية. من ناحية أخرى، صبغ المُعرِّب الطبعة العربية بطابعه الشخصي كباحث أكاديمي وأستاذ جامعي، فجاءت زاخرة بنحو 250 تعليقًا، يشرح بعضُها ما أوجزه المؤلف من وقائع مهمة، ويفسر بعضُها ما يحتاج إلى تفسير، خاصة عندما يتعلق الأمر بقضايا الفلسفة السياسية، ويردّ البعضُ الآخر على ما يحتاج إلى ردٍ وتعليق. وقد تجاوز حجم بعض تلك التعليقات نصف صفحة، الأمر الذي يجعل النسخة العربية، دون أي تحيُّز، أكثر ثراءً من الأصل المكتوب باللغة الإنجليزية. على صعيد آخر، كان المُعرِّب أمينًا على مقتضيات الدقة والشمولية

الأكاديمية، وذلك من خلال حرصه على ترجمة وتدقيق هوامش المؤلف كاملة، ليفتح بذلك الطريق أمام الراغبين في الاستزادة والتعمق في موضوع الكتاب الرئيسي، وما تناوله من موضوعات فرعية مهمة.

المؤلف: غراهام أليسون

مُنَظِّرٌ يحظى باحترام كبير، وممارِسٌ مهم في مجال الأمن القومي المعاصر، بالإضافة إلى كونه واحدًا من أساطين علم التاريخ التطبيقي. يشغل حاليًا منصب مدير مركز بلفِر للعلوم والشؤون الدولية بمدرسة كينيدي التابعة لجامعة هارفارد الأمريكية وهو مؤسس وعميد هذه المدرسة. وقد عمل أليسون مساعدًا ومستشارًا لوزراء الدفاع في عهد جميع الرؤساء الأمريكيين من رونالد ريغان إلى باراك أوباما. من مؤلفاته:

المعهد العراقي لحوار الفكر
بغداد / الجادرية / شارع الوزراء
07905400123
Head@hewariraq.com

شروط النشر

• تقبل البحوث ذات الصلة بالدراسات الاستراتيجية ، السياسية، الامنية، العسكرية، الاقتصادية .. والتي تتصف بالبعد التحليلي والستراتيجي وباللغتين العربية والانجليزية.
• يشترط ألا يكون البحث قد سبق نشره، أو قدم للنشر لجهات أخرى.
•يراعى في البحث اعتماد الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث الأكاديمية.
• ان لا يزيد البحث عن ٣٠ صفحة مطبوعة (A٤)، بما في ذلك الهوامش، والمراجع ، والملاحق.
• يقدم البحث بنسخة الكترونية مصححة طباعياً.
• يرسل الباحث موجزاً بسيرته العلمية ، ورقم الهاتف والبريد الالكتروني.
• تكتب الهوامش بأرقام متسلسلة ، وتوضع في نهاية البحث مع قائمة المراجع.
• تطبع الجداول والرسوم البيانية على صفحات مستقلة ، مع تحديد مصادرها ويشار إلى مواقعها في متن البحث.
• تقوم هيئة التحرير بالمراجعة اللغوية ، وتعديل المصطلحات بالشكل الذي لا يخل بمحتوى البحث أو مضمونه.

إجراءات النشر:

• يتم الاعلان عن ملف العدد والموضوعات الاخرى عبر موقع المعهد وصفحته على الفيس بوك ويعمم كتاب على الوزارات والجامعات والكليات ذات العلاقة وينشر في مواقع التواصل الاجتماعي .
• تعنون المراسلات والبحوث والدراسات باسم رئيس تحرير .
• يتم إخطار الباحث بتسلم بحثه.
• يقوم المحرر المختص براجعة وتحرير البحث بعد إجازته من هيئة التحرير.
• يخبر الباحث بصلاحية البحث للنشر من عدمه.
• يتم النقاش مع الباحثفيما اذا وجدت ملاحظات على البحث.
• تصبح البحوث والدراسات المنشورة ملكاً للمعهد العراقي لحوار الفكر ومجلة حوار الفكر ولا يحق للباحث إعادة نشرها في مكان اخر دون الحصول على موافقة تحريرية من المعهد.

## المعهد العراقي للحوار

- مركز تفكير وابحاث مستقل، مشروعه بناء الدولة على أسس صحيحة
- يتيح مساحة حرية واسعة للباحثين والمفكرين دون قيود
- ليس له اتجاه سياسي محدد ولا يؤمن بآحادية المسار للبناء
- غير حكومي يسعى لوضع تصورات صحيحة لصانع القرار
- غير ربحي ويعتمد على الشراكة مع المؤسسات والشركات لتنفيذ برامجه